بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
حول مراقبة مؤسسات الائتمان
ونشاطها ونتائجها

2013

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
حول مراقبة مؤسسات الائتمان
ونشاطها ونتائجها

السنة المالية 2013

بنك المغرب

المحتويات

كلمة السيد الوالي 2

الأحداث البارزة 7

الأرقام الرئيسية 9

الباب الأول : المشهد البنكي المغربي

انتشار واسع للشبكة وعرض أكثر تنوعا 13

الباب الثاني : نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها

تراجع القروض في المغرب وتزايد مساهمة النشاط العابر للحدود 25

الباب الثالث : المخاطر البنكية

تعزيز القاعدة المالية لمؤسسات الائتمان في سياق تراجع المخاطر 69

الباب الرابع : الإصلاحات القانونية والتنظيمية

التنفيذ التدريجي لاتفاقية بازل III 87

الباب الخامس : الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية

تزايد تركيز المراقبة على مخاطر القروض والسيولة والمخاطر العابرة للحدود 101

الباب السادس : تشجيع الإدماج المالي وحماية زبناء مؤسسات الائتمان

التربية المالية في سبيل تنمية الإدماج المالي 117

الملحقات 131

الفهرس 155

كلمة السيد الوالي

تميز المناخ الدولي سنة 2013 بالانتعاش التدريجي للاقتصادات المتقدمة وبضعف الأنشطة الاقتصادية في البلدان الصاعدة. أما في منطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب، لا يزال نمو الاقتصاد ضعيفا، بالرغم من تجاوزه مرحلة الركود، وإن صاحبته بوادر الانتعاش في نهاية السنة.

وفي هذا السياق، سجل الاقتصاد المغربي نسبة نمو بلغت 4,4% مقابل 2,7% سنة 2012، بفضل السنة الفلاحية الجيدة، فيما تباطأ نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 2,3%، متأثرا باستمرار تأثيرات الظروف الخارجية غير الملائمة.

وفي مواجهة هذه الظرفية، ظلت البنوك تستفيد من الظروف النقدية المرنة التي يوفرها بنك المغرب ومن آلية إعادة تمويل التسهيلات الممنوحة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، علما أنه تم تعديل هذه الآلية لتصبح أكثر تحفيزا. إلا أن تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية واكبه تراجع في طلب القروض من طرف المقاولات والأسر. وبالتالي ارتفع جاري القروض بنسبة 3,6% سنة 2013، وهي وتيرة أضعف من المعدلات المتوسطة المسجلة سابقا، مما يعكس أيضا الحساسية المتزايدة للبنوك أمام خطر عدم تسديد القروض، في سياق ماكرو-اقتصادي لا يزال عصيبا.

فقد واصل جاري الديون المعلقة الأداء ارتفاعه، مما يبرز تدني ملاءة المقترضين، سواء منهم المقاولات أو الأسر. نتيجة لذلك، تزايد معدل المخاطر ليصل إلى 5,9% مقابل 5% في السنة الماضية.

ورغم ارتفاع تكلفة المخاطر التي امتصت أكثر من ثلث النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 29% في السنة الماضية، تمكنت البنوك على العموم من الحفاظ على هوامش ربحها، وذلك بفضل نموذجها الاقتصادي كبنوك عالمية وتنوع نشاطها سواء على المستوى القطاعي أو الإقليمي. وبالتالي، حافظت النتيجة الصافية المتراكمة على نفس مستواها للسنة الماضية، بعد انكماش بنسبة 1,7% سنة 2012، مما أسفر عن معدل مردودية الأصول قدره 1% ومردودية الأموال الذاتية بنسبة 10,6%.

وعلى أساس مجمع، عرفت حصة المجموعة من النتيجة الصافية المتراكمة، التي حققتها المجموعات البنكية الرئيسية، انخفاضا بنسبة 6,5% رغم تنامي مساهمة فروعها في أفريقيا، التي بلغت 20% في المتوسط. وتعود أسباب هذا الانكماش، إضافة إلى تباطؤ العائد الصافي البنكي وارتفاع تكلفة المخاطر، إلى انخفاض مساهمة باقي الاختصاصات لاسيما تدبير الأصول.

وساهمت النتائج المحققة، إضافة إلى التدابير التي اتخذتها البنوك للاستجابة للمتطلبات الاحترازية التي رفع بنك المغرب من مستواها، في تعزيز أموالها الذاتية. وبالتالي، تنامى متوسط ملاءة القطاع ومعدل الأموال الذاتية الأساسية، الذي يمثل الجزء الجوهري من الأموال الذاتية، بحوالي 100 نقطة أساس ليصل إلى 13,3% و 11,1% على التوالي، وهي نسب أعلى من الحد الأدنى لكل منهما، والملزم منذ يونيو 2013، وهما 12% و 9%.

فيما يخص المراقبة الاحترازية، وفي ظل سياق ماكرو اقتصادي محفوف بالمخاطر بالنسبة للقطاع البنكي، ضاعف بنك المغرب من مستوى يقظته، فركز إشرافه في المقام الأول على مخاطر الائتمان والسيولة التي تتحملها مؤسسات الائتمان، إضافة إلى تدابير تعزيز الأموال الذاتية لهذه المؤسسات.

كما عمل بنك المغرب على التحقق من حسن تطبيق المؤسسات لقواعد تخفيض التصنيف وتخصيص مؤن للديون، ومن جهة أخرى على تقييم المؤسسات التي أظهرت بعض بوادر الهشاشة وتكييف تغطيتها بمؤن ذات طابع عام.

وعلى غرار السنوات الماضية، عمل بنك المغرب على تعزيز وتشديد تتبعه لوضعية سيولة البنوك وللمخطط الذي تعتمده من أجل إعادة تمويلها. ويتعين على هذه البنوك أن ترفع من مستوى الأصول السائلة التي في حوزتها حتى تتمكن من مواجهة سيناريو محتمل لضغط السيولة وأن تتزود بمخطط لتدبير أزمة السيولة.

إلى جانب ذلك، شهدت سنة 2013 شروع بنك المغرب في أشغال مراجعة اختبارات الضغط الأولى التنظيمية التي أنجزتها البنوك لقياس مدى مقاومتها لعدة أنواع من الصدمات المحتملة من حيث القروض، والسيولة والسوق. وقد بينت نتائج هذه المحاكاة أن البنوك تتمتع على العموم بقدرتها على مقاومة الحالات التي تم اختبارها.

وبالنظر لانتشار بعض المجموعات البنكية المغربية بالخارج، لاسيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، أولى بنك المغرب عناية متزايدة لمراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود، وأحدث آلية تنظيمية لإعداد التقارير من أجل تتبع الوضع المالي والاحترازي، على أساس فردي، لكل فرع بنكي في الخارج. وقد تم أيضا إجراء مهام مراقبة في عين المكان لفرعي بنكين مغربيين في غرب أفريقيا، بالتعاون مع سلطات المراقبة المحلية. من ناحية أخرى، تم تكثيف التعاون مع السلطات التنظيمية لبعض البلدان المستضيفة، وذلك عبر عقد اجتماعات فصلية، ومن المنتظر أن يتم تعزيز هذا التعاون بشكل أكبر عبر تكوين فرق مراقبين تخص المجموعات البنكية المغربية الأفريقية، طبقا للمعايير الدولية.

وعلى المستوى التنظيمي، انكبت جهود بنك المغرب بالأساس على تطبيق المعايير الدولية بازل 3 المتعلقة بتحديد الأموال الذاتية ومعدل السيولة على المدى القصير، وذلك بعد أن قام بدراسة للأثر وبعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي. وقد تم إعداد جدول زمني تدريجي لتطبيق هذه المعايير، مما سيساعد البنوك على الاستمرار في توفير التمويل الملائم للاقتصاد.

وتطرقت الأشغال التنظيمية أيضا إلى تحضير نصوص تطبيق مشروع إصلاح القانون البنكي، الذي يوجد قيد المصادقة، لاسيما النصوص الخاصة باعتماد المالية التشاركية.

وعلى إثر المراجعة التي تمت مؤخرا لمبادئ لجنة بازل من أجل تحقيق مراقبة بنكية فعالة، أجرى بنك المغرب تقييما ذاتيا لآلياته المعتمدة في التنظيم والمراقبة، كما أعطى الانطلاقة للأوراش الخاصة لتكييفها. وفي هذا الإطار، انخرط البنك في تحيين مبادئ الحكامة والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر المطبقة على مؤسسات الائتمان.

على مستوى المراقبة الاحترازية الكلية، تم تطوير الآلية التحليلية التي تم اعتمادها منذ سنتين من أجل تقييم المخاطر النظامية التي قد تطال القطاع المالي، كما تم توسيع نطاقها لتشمل إضافة إلى القطاع البنكي، كلا من الأسواق المالية، وقطاع التأمين، ومستقبلا، قطاع التحوط الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، انكب بنك المغرب، لاسيما في إطار لجنته الداخلية للاستقرار المالي، بالتعاون مع باقي سلطات تنظيم القطاع المالي، خاصة لجنة التنسيق، على دراسة مكامن هشاشة القطاع المالي والتدابير اللازمة للتخفيف منها.

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز آليات التنسيق بين هذه السلطات بإعداد إطار رسمي للبيانات التي ينبغي تبادلها بانتظام، في الحالات العادية، وأيضا البيانات التي يتعين تبادلها عند وقوع صدمة نظامية. ويساهم إطار التبادل في تعزيز آلية تدبير الأزمات المالية، والذي يُرتقب أن يتعزز أيضا باعتماد مشروع مراجعة القانون البنكي الذي ينصّ على آليات ووسائل جديدة لحل الأزمات.

وبفضل هذه الإنجازات، بادرت السلطات المالية بإخضاع القطاع المالي المغربي لعملية تقييم جديدة مشتركة بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يُرتقب إجراؤها سنة 2015، علما أن هذه العملية أجريت سابقا سنتي 2002 و2007. وفي نفس السياق، قررت هذه السلطات إجراء عملية محاكاة الأزمة المالية، في غضون سنة 2014، بدعم من البنك الدولي. وتهدف هذه العملية، التي تعد الثانية من نوعها بعد عملية 2009، إلى اختبار مدى تحسن آلية تدبير المخاطر، وأيضا تقييم التحسن المرتقب في إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم النشاط البنكي.

من جهة أخرى، وبغية تحقيق إدماج أكبر للقطاع المالي، استمر بنك المغرب في تشجيع وتأطير مبادرات الأطراف المعنية العمومية والخاصة في هذا المجال. ومكنت هذه التدابير، التي انخرطت فيها البنوك، من الرفع من معدل نسبة ولوج السكان للخدمات البنكية لتصل إلى 60%.

ولضمان قياس أفضل لمدى استفادة السكان من الخدمات المالية وتقييم مدى استخدامهم لها-بغض النظر عن مجرد امتلاك حساب بنكي، أحدث بنك المغرب مؤشرات جديدة مستوحاة من أفضل المعايير. وتهدف هذه المؤشرات أيضا إلى تيسير تقييم استراتيجيات وسياسات الإدماج المالي المطبقة. إضافة إلى ذلك، تم، بالشراكة مع البنك الدولي، إجراء استقصاء لدى الأسر بخصوص رأيهم في الخدمات المالية، وذلك بهدف تقييم القدرة المالية للمغاربة. ويُرتقب التوصل بنتائج هذه الدراسة بنهاية النصف الأول من سنة 2014.

ووعيا منه بأن التربية المالية عنصر أساسي للنهوض بالإدماج المالي، أعد بنك المغرب، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، استراتيجية وطنية للتربية المالية عُهد بتنفيذها إلى مؤسسة تم إنشاؤها لهذا الغرض في مطلع سنة 2013. وقد تم أيضا تنظيم الدورة الثانية لأيام التربية المالية لفائدة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و17 سنة، استفاد منها ما يناهز 60.000 تلميذ من السلك الابتدائي والإعدادي، استهدفت تلقينهم مبادئ المالية.

وفي إطار التدابير الرامية إلى حماية زبناء مؤسسات الائتمان، أنشأ بنك المغرب مركزا للوساطة البنكية، يحل محل الوسيط، تم تزويده بوسائل معززة وبنطاق صلاحيات موسع للمساهمة في توفير أفضل الظروف لتسوية النزاعات.

بالموازاة مع ذلك، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى تحسين ظروف حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي. وفي هذا الإطار، راجع البنك آلية إعادة تمويل البنوك فيما يخص القروض التي تمنحها لهذه الفئة من المقاولات، وذلك بهدف الرفع من حجم القروض الممنوحة لهذه الأخيرة والرفع من عدد المستفيدين. كما شرع البنك في التفكير في إحداث صندوق الدعم المالي، المخصص لتوفيرالتمويل، بشراكة مع البنوك، لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بالملاءة وتواجه صعوبات عرضية بسبب الظرفية. من جهة أخرى، واصل بنك المغرب تدابيره لإحداث المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تمت المصادقة على قانونه الأساسي خلال الجمع العام التأسيسي لشهر نونبر 2013.

من جهة أخرى، حقق مشروع القطب المالي للدار البيضاء، الذي يهدف إلى تحويل المغرب إلى مركز مالي إقليمي، تطورا إيجابيا منذ انطلاقه.

وقد اتُخذت العديد من التدابير في سبيل تعزيز جاذبية هذا القطب. فقد تم توضيح التدابير الجبائية والنصوص التشريعية المتعلقة بالصرف، والخاصة بالمقاولات التي تحمل صفة القطب المالي للدار البيضاء، كما تم اعتماد النصوص الرامية إلى تطوير سوق للرساميل، وتعديل مشروع القانون رقم 44-10 الخاص بالقانون الأساسي للقطب المالي للدار البيضاء، لاسيما من أجل توسيع نطاق المقاولات المؤهلة لتشمل شركات الخدمات الاستثمارية، والمكاتب التمثيلية والفروع. وإلى يومنا هذا، منحت لجنة القطب المالي صفة القطب المالي للدار البيضاء لما يناهز أربعين مقاولة، تمثل شركات الخدمات المهنية أكثر من ثلثيها، بينما يتكون الباقي من مقار إقليمية ومؤسسات مالية.

بنك المغرب

الأحداث البارزة سنة 2013

فاتح فبراير : اعتماد هيكل تنظيمي جديد لبنك المغرب وتكييف تنظيم مديرية الإشراف البنكي.

28 فبراير : تنظيم بنك المغرب لندوة حول المالية التشاركية.

6 مارس : مشاركة بنك المغرب في اجتماع مجموعة التعلم بالأقران في مجال استراتيجيات الإدماج المالي، المنعقد ببانكوك.

19 مارس : انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة المغربية للتربية المالية.

29 مارس : التوقيع على اتفاقية تعاون بين بنك المغرب والبنك المركزي لبلدان غرب أفريقيا، تخص أساسا المجالات المتعلقة بالاستقرار المالي والمراقبة البنكية.

4 أبريل : تنظيم بنك المغرب لورشة داخلية عن الاستقرار المالي.

28 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السابع عشر الكامل الأعضاء لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN)، المنعقد بالخرطوم.

7 ماي : مشاركة بنك المغرب في القمة الدولية الثانية للتربية المالية بإسطنبول.

22 ماي : انعقاد الاجتماع الثالث عشر للجنة تنسيق أجهزة الإشراف على القطاع المالي.

22 ماي : انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الداخلية للاستقرار المالي ببنك المغرب.

28 ماي : مشاركة بنك المغرب في الورشة التي نظمها مجلس الاستقرار المالي ببازل حول تجارب الإصلاحات المالية في البلدان الصاعدة والبلدان النامية وتقييم أثرها.

5 يونيو : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجموعة المشرفين لدى مجموعة القرض الفلاحي التي نظمتها هيئة المراقبة الاحترازية بباريس.

5 يونيو : لقاء والي بنك المغرب مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

6 يونيو : لقاء والي بنك المغرب مع الاتحاد الوطني لجمعيات القروض الصغرى.

23 يوليوز : لقاء والي بنك المغرب مع الجمعية المهنية لشركات التمويل.

31 يوليوز : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان.

12 شتنبر : تنظيم المنتدى الخامس للسياسة الدولية بكوالا لمبور من طرف الرابطة العالمية من أجل الإدماج المالي، بمشاركة بنك المغرب، حول موضوع "سياسات التنفيذ لتحقيق تأثير أفضل".

16 شتنبر : زيارة وفد من مجموعة العمل المالي إلى بنك المغرب.

21 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في الدورة التاسعة للمنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي المنعقد بلندن.

22 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الحادي عشر لمجموعة المشرفين الفرانكفونيين المنعقد بباريس.

20 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة العربية للإشراف البنكي، الذي نظمه الصندوق النقدي العربي، والمنعقد بأبو ظبي.

27 نونبر : اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بجدة، بمشاركة بنك المغرب، حول موضوع "الإصلاحات الدولية الحديثة للتنظيم المالي وتأثيرها على البلدان الأعضاء في المنظمة".

4 دجنبر : انعقاد الاجتماع الرابع للجنة الداخلية للاستقرار المالي ببنك المغرب.

5 دجنبر : لقاء والي بنك المغرب مع التجمع المهني لبنوك المغرب.

6 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجموعة المشرفين لدى مجموعة الشركة العامة التي نظمتها بباريس سلطة المراقبة الاحترازية وتسوية الأزمات.

20 دجنبر : انعقاد الاجتماع الرابع عشر للجنة تنسيق أجهزة الإشراف على القطاع المالي.

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

1 - بنية النظام البنكي

- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 84

- **البنوك : 19**
- **شركات التمويل : 35**
- **البنوك الحرة : 6**
- **جمعيات القروض الصغرى : 13**
- **شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال : 9**
- **مؤسسات أخرى : 2**

- الشبكة :

- **في المغرب :** 5.711 **وكالة بنكية، أي شباك بنكي لكل** 5.700 **نسمة**
  5.893 **شباك بنكي أوتوماتيكي**
- **في الخارج :** 40 **شركة تابعة و**14 **فرعا يضم حوالي** 1.300 **وكالة بنكية.**

- مجموع مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 50.451

2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2011	2012	2013
مجموع الحصيلة	971	1.041	1.095
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)[1]	668	704	726
ودائع الزبناء	677	697	722
الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)	78	88	94
العائد الصافي البنكي	35,9	38,6	40,3
النتيجة الإجمالية للاستغلال	18,7	20,4	21,5
النتيجة الصافية	10,1	9,9	9,9
متوسط مردود الاستخدامات	%5,22	%5,16	%5,19
متوسط كلفة الموارد	%1,93	%1,95	%1,98
متوسط معامل الاستغلال	%48,0	%47,5	%47,7
عائد الأصول (ROA)	%1,1	%1,0	%1,0
عائد الرأسمال (ROE)	%13,4	%11,8	%10,6
نسبة الديون المعلقة الأداء	%4,8	%5,0	%5,9
معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن	%69,0	%68,0	%64,0

(1) بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل

بنية مواردالبنوك سنة 2013

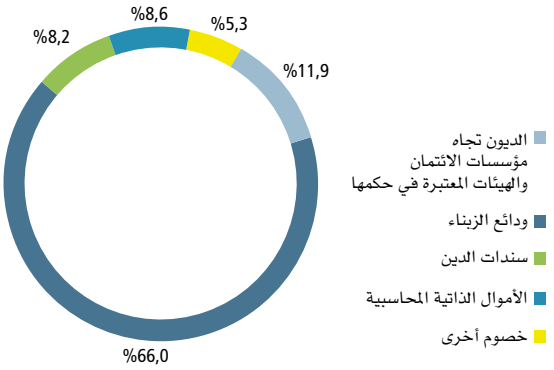

بنية استخدامات البنوك سنة 2013

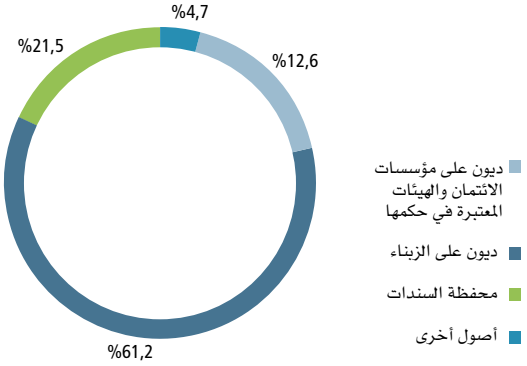

3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

(بملايير الدراهم)	2011	2012	2013
مجموع الحصيلة	90	98	98
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	84	90	90
العائد الصافي البنكي	4,9	5,0	5,1
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3,1	3,2	3,2
النتيجة الصافية	1,3	1,5	1,4
نسبة الديون معلقة الأداء	%9,8	%9,7	%9,8
عائد الأصول (ROA)	%1,5	%1,5	%1,5
عائد الرأسمال (ROE)	%16,4	%16,7	%15,5

حصة كل فئة من شركات التمويل في إجمالي الأصول لسنة 2013

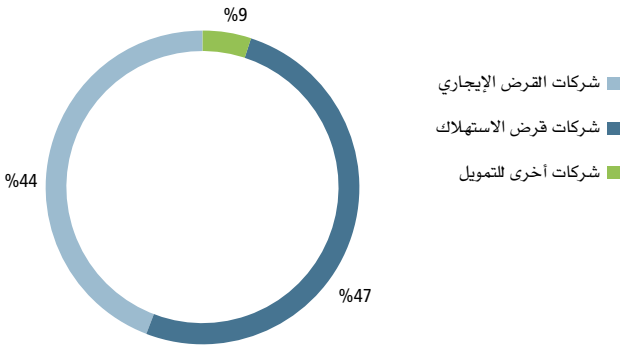

4 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

(بملايير الدراهم)	2011	2012	2013
مجموع الحصيلة	5,6	5,4	5,7
جاري القروض	4,6	4,6	4,9
نسبة الديون معلقة الأداء	%4,3	%6,1	%4,3
النتيجة الصافية	0,11	0,17	0,20

5 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية الثمانية ومردوديتها

(بملايير الدراهم)	2011	2012	2013
مجموع الحصيلة	1 027	1 114	1 162
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	708	760	787
ودائع الزبناء	691	725	756
الأموال الذاتية – حصة المجموعة	85	96	104
العائد الصافي البنكي	45	49	52
النتيجة الإجمالية للاستغلال	23	25	26
النتيجة الصافية – حصة المجموعة	10	10,1	9,5
متوسط معامل الاستغلال	%49,1	%48,6	%49,5
عائد الأصول (ROA)	%1,1	%1,0	%1,0
عائد الرأسمال (ROE)	%11,7	%10,5	%9,1

ملحوظة : تم تعديل بعض الإحصائيات الخاصة بسنة 2012 إثر التحيين الذي أجرته بعض مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

بنك المغرب

الباب الأول

المشهد البنكي المغربي

بنك المغرب

بنك المغرب

تميزت سنة 2013 بظرفية اقتصادية غير ملائمة نوعا ما. وواصلت البنوك تطوير شبكتها على المستويين الوطني والدولي، مما يعكس رغبتها في استقطاب المزيد من الزبناء واكتساح المزيد من الأسواق.

ومقارنة مع السنة الماضية، لم يعرف المشهد البنكي الوطني أي تغير، إذ لا يزال يتسم بهيمنة البنوك الخاصة التي يمتلك المغاربة غالبية رأسمالها.

1 - بنية النظام البنكي والمساهمين

على إثر سحب بنك المغرب لاعتماده عن شركةٍ لقروض الاستهلاك وشركةٍ للوساطة في تحويل الأموال، تقلص عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة البنك المركزي إلى 84 مؤسسة، تشمل 19 بنكا، و 35 شركة تمويل، و 6 أبناك حرة، و 13 جمعية للقروض الصغرى، و 9 شركات للوساطة في تحويل الأموال، إلى جانب الصندوق المركزي للضمان وصندوق الإيداع والتدبير.

جدول رقم 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**
بما فيها :					
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها	7	7	7	7	7
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	6	6	5	5	5
شركات التمويل	**36**	**36**	**35**	**36**	**35**
شركات قروض الاستهلاك	19	19	18	18	17
شركات قروض الإيجار	6	6	6	6	6
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2
شركات شراء وتحصيل الديون	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	3	2	2	3	3
شركات أخرى	2	3	3	3	3
مجموع مؤسسات الائتمان	**55**	**55**	**54**	**55**	**54**
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**12**	**12**	**13**	**13**	**13**
شركات تحويل الأموال	**9**	**8**	**10**	**10**	**9**
مؤسسات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
المجموع	**84**	**83**	**85**	**86**	**84**

مع نهاية سنة 2013، أصبحت المؤسسات التي يمتلك الأجانب، خاصة الفرنسيين، غالبية رأسمالها، تشمل 7 بنوك و 9 شركات تمويل، في حين يبقى الرأسمال العمومي مهيمنا في 5 بنوك و 4 شركات تمويل.

وبلغ عدد مؤسسات الائتمان المدرجة ببورصة الدار البيضاء اثني عشر مؤسسة، منها ستة بنوك، تساهم بأكثر من الثلث في رسملة البورصة.

2 - تطور مؤشرات الإدماج المالي

سنة 2013، بلغ عدد الشبابيك البنكية 5.711 شباكا، أي 264 وكالة إضافية مقابل 334 سنة 2012. وبالتالي، بلغت الكثافة البنكية التي تقاس بعدد الشبابيك لكل 10.000 نسمة، 1,7 شباكا، وهو نفس المستوى المسجل في السنة الماضية، علما أنها كانت تبلغ أقل من شباك واحد في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية.

بالموازاة مع ذلك، تعزز عدد الشبابيك الآلية البنكية بواقع 417 شباك جديد ليبلغ 5.893 وحدة.

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية

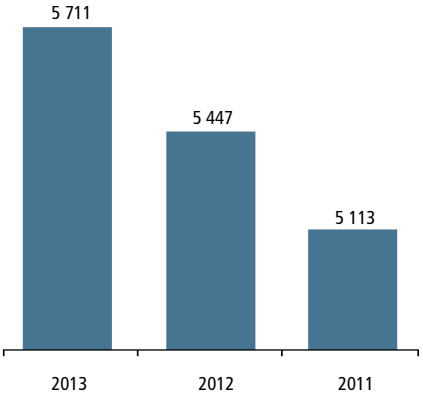

لم يشهد التوزيع الجهوي للانتشار البنكي تغيرا ملحوظا مقارنة مع السنة الماضية. وظلت أغلبية الشبابيك متركزة في التجمعات الحضرية، في حين لا تضم المناطق القروية إلا 14% من الشبكة البنكية، مقابل حوالي 4% في مطلع الألفية الثانية.

وتأتي جهة الدار البيضاء الكبرى في المرتبة الأولى بنسبة 24% من الشبابيك، و 37% من الودائع و 64% من القروض، تليها جهة الرباط-سلا-زمور-زعير بنسبة 11% من الشبابيك، و 14% من الودائع و 13% من القروض. وتحتل الجهة الشرقية المرتبة الثالثة بحصة 9% من الشبابيك والودائع و 2% من القروض.

رسم بياني 2 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)

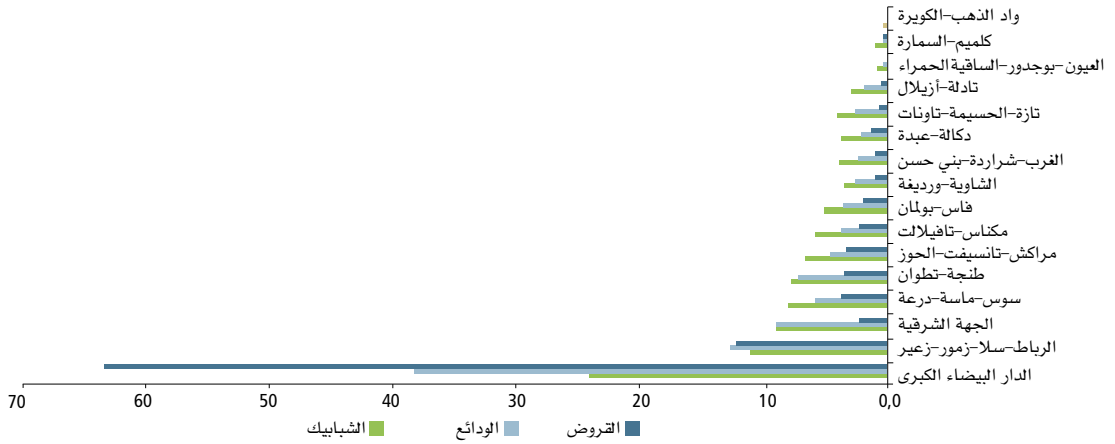

إطار رقم 1 : تنويع العرض البنكي

موازاة مع توسع شبكتها، واصلت البنوك جهودها الرامية إلى تمكين زبنائها من عروض أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم، عبر استخدام قنوات جديدة للتوزيع، ذات تكلفة ضئيلة وتعتمد على حلول تكنولوجية متقدمة.

لهذا الغرض، عززت البنوك لجوءها للوكالات المتنقلة، وذلك في إطار توسيع مجال التغطية البنكية وتحسين مستوى الإدماج المالي للسكان لاسيما القاطنين في المناطق القروية. وتسمح هذه الآلية بتحقيق ولوج أفضل للخدمات البنكية الأساسية، ما من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الجهوية. وقد تعزز هذا العرض أيضا بمساهمة شبكة الشركاء المرخصين كوسطاء في العمليات البنكية.

واستفادا من تطور تكنولوجيا المعلومات، عززت البنوك خدماتها البنكية بأخرى متنقلة (Mobile Banking)، وذلك بغية المساهمة في توفير خدمات مالية أهمها إيداع وسحب النقود، وتحويل الأموال، وأداء الفواتير. ويرافق انخراط الزبون في هذه الخدمة فتح حساب بنكي يعمل بأسلوب الدفع المسبق.

إضافة إلى هذا العرض، تم اتخاذ تدابير أخرى، لاسيما في ما يخص :

- إطلاق مواقع إلكترونية تتيح للزبناء إجراء عمليات بنكية عن بعد على حساباتهم ؛
- إطلاق عرض البطاقات المسبقة الدفع ؛
- إطلاق خدمة وضع الأموال تحت التصرف بالدرهم على مستوى الشباك البنكي الآلي ؛
- إحداث بطاقات الأداء الإلكتروني على المواقع الدولية.

وبفضل الجهود التي تبذلها البنوك لبلوغ زبناء جدد، عرف عدد الحسابات المفتوحة في سجلاتها ارتفاعا ملحوظا. وبالتالي، تحسن معدل الولوج إلى الخدمات البنكية، الذي يساوي نسبة عدد الحسابات إلى عدد السكان، بثلاث نقط من سنة لأخرى، ليبلغ 60%.

رسم بياني 3 : تطور نسبة العدد الإجمالي للحسابات البنكية إلى مجموع السكان (%)

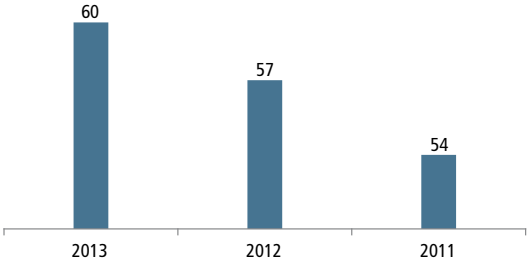

من جهة أخرى، استمر تطور استخدام البطاقات البنكية، الذي بدأ منذ بضع سنوات، وتعزز عددها سنة 2013 بما قدره 600 ألف وحدة ليبلغ 9,8 مليون بطاقة، أي ما متوسطه بطاقة لكل ثلاثة مغاربة.

وتُستخدم هذه البطاقات بالأساس كأداة لسحب الأموال، بينما لا يزال الأداء بها محدودا.

رسم بياني 4 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)

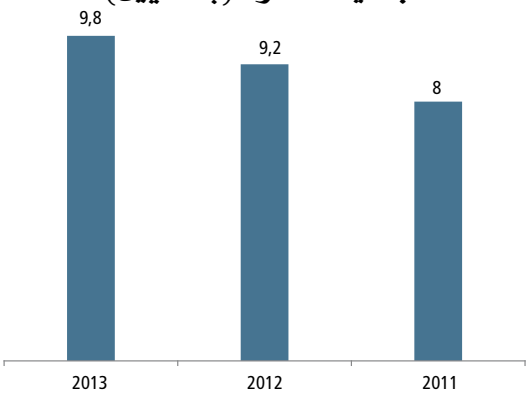

بلغ عدد عمليات السحب أكثر من 199 مليون عملية، أي بارتفاع بنسبة 7,5%، بما قيمته 169 مليار درهم، مقابل 155 مليار سنة 2012. أما عدد عمليات الأداء، فتنامى بنسبة 16,7% ليبلغ 25,5 مليون بما قيمته 12,2 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 14,6% مقارنة مع السنة الماضية.

3 - حضور البنوك بالخارج

مع نهاية سنة 2013، أصبحت المجموعات البنكية الثلاثة المتواجدة في الخارج حاضرة في 22 بلدا أفريقيا وحوالي عشرة بلدان أوروبية. وتتواجد هذه البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء، لاسيما في المنطقتين النقديتين لمنطقة غرب أفريقيا (الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا) ووسط أفريقيا (المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا)، كما تتواجد في المغرب العربي، خاصة تونس وموريتانيا، إضافة إلى بعض بلدان أفريقيا الناطقة بالإنجليزية.

وفي سنة 2013، توسعت شبكة الشركات التابعة إثر اقتناء وحدة موجودة بالطوغو. وبالتالي، أصبح حضور البنوك المغربية بالخارج يتوزع ما بين 40 شركة تابعة، تخضع للمراقبة المباشرة أو غير المباشرة للمجموعات البنكية الثلاثة الكبرى الأكثر نشاطا على المستوى الدولي[1] و14 فرعا يضم حوالي 1.300 نقطة بيع. إضافة إلى ذلك، تملك البنوك حوالي خمسين مكتبا تمثيليا تنتشر أساسا في البلدان الأوروبية.

إطار رقم 2 : البلدان التي تتواجد فيها البنوك المغربية في أفريقيا

بلدان التواجد	عدد البنوك المغربية المستقرة
تونس	1
موريتانيا (*)	2
السنغال	3
بوركينافاسو	1
كوت ديفوار	3
مالي	3
بنين	3
النيجر	3
الطوغو	3
غانا	1
غينيا كوناكري	1
الكامرون	1
جمهورية وسط أفريقيا	1
كونغو برازافيل	2
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1
الغابون	1
بوروندي	1
كينيا	1
دجيبوتي	1
أوغندا	1
تنزانيا	1
مدغشقر	1

(*) : شركة تابعة يملكها بنكان معا

1 التجاري وفابنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، والقرض الشعبي للمغرب.

4 - عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

وصل عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بنهاية دجنبر 2013، إلى 50.451 مستخدما، 77% منهم مستخدمون لدى البنوك، و 8% لدى شركات التمويل و 12% لدى جمعيات القروض الصغرى.

ووظفت البنوك 826 مستخدما جديدا، مقابل 1.000 سنة 2012. ويبلغ مجموع مستخدمي البنوك 39.088 مستخدما، من بينهم حوالي 77% لدى البنوك الخاصة التي يهيمن عليها الرأسمال المغربي، وذلك استجابةً لاحتياجات توسيع شبكتها.

رسم بياني 5 : تطور عدد مستخدمي البنوك

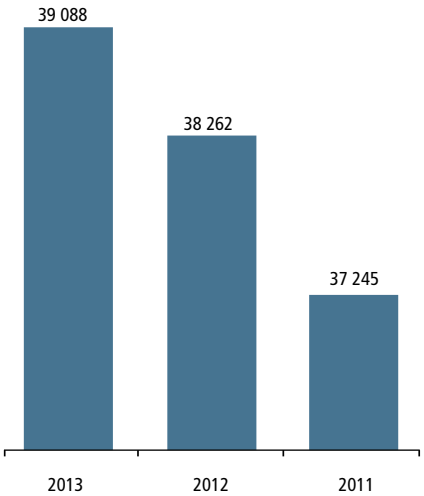

بلغ عدد مستخدمي شركات التمويل 3.820 مستخدما بنهاية دجنبر 2013، أي 104 مستخدما إضافيا مقارنة مع سنة 2012. ويشتغل حوالي 54% من هؤلاء المستخدمين لدى شركات قروض الاستهلاك و 10% منهم لدى شركات القرض الإيجاري. أما الباقي، فيشتغل لدى شركات تدبير وسائل الأداء (19%) وشركات القرض العقاري (9%).

ولمواكبة تطور نشاطها، رفعت شركات تدبير وسائل الأداء عدد مستخدميها بنسبة 8% سنة 2013.

رسم بياني 6 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل

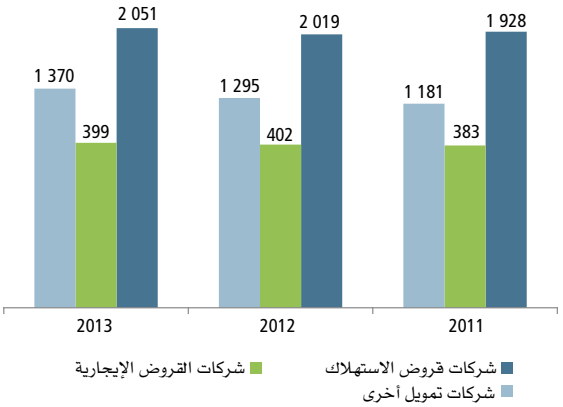

5 - تطور التمركز البنكي

لم يشهد مستوى تركيز القطاع البنكي، الذي يقاس بثقل البنوك الأكثر أهمية في مجموع الأصول والقروض والودائع، تغيرات ملحوظة مقارنة مع السنوات الماضية. أما حسب نوع المساهمة في الرأسمال، فيتبين من الوتيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة تزايد حصص السوق التي في حوزة البنوك الخاصة التي يمتلك المغاربة غالبية رأسمالها.

1.5 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

استقرت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع الحصيلة في حوالي 65,7%. في حين بلغت مساهمة البنوك الخمسة الأولى 79,7%. بارتفاع بواقع 0,3 نقطة من سنة لأخرى.

رسم بياني 7 : تمركز مجموع الأصول (%)

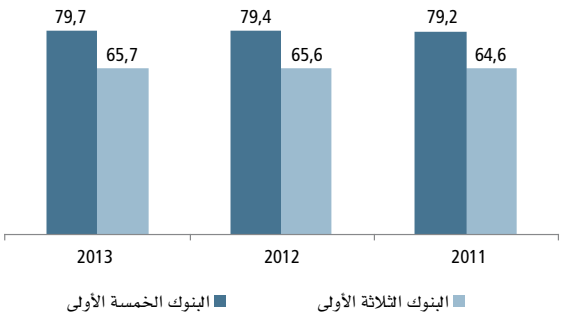

في ما يخص الودائع، تراجعت حصة البنوك الثلاثة الأولى بواقع 0,8 نقطة إلى 64,6%، كما تقلصت حصة البنوك الخمسة الأولى من 80,2% سنة 2012 إلى 79,6%.

رسم بياني 8 : تمركز الودائع (%)

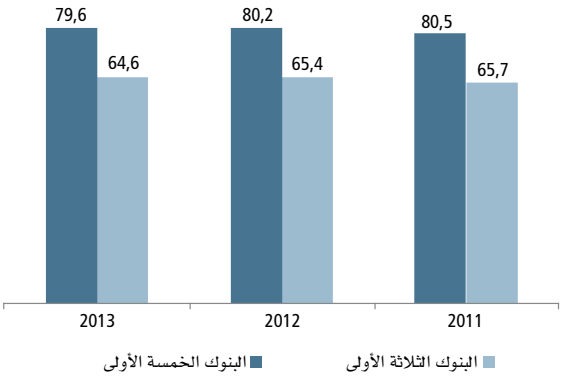

بالنسبة للقروض، يتواصل ارتفاع مساهمة البنوك الثلاثة الكبرى ليبلغ 65,3%، بارتفاع بمعدل 0,8 نقطة. وبلغت حصة البنوك الخمسة الأولى 81,4%، مقابل 80,7% في السنة الماضية.

رسم بياني 9 : تمركز القروض (%)

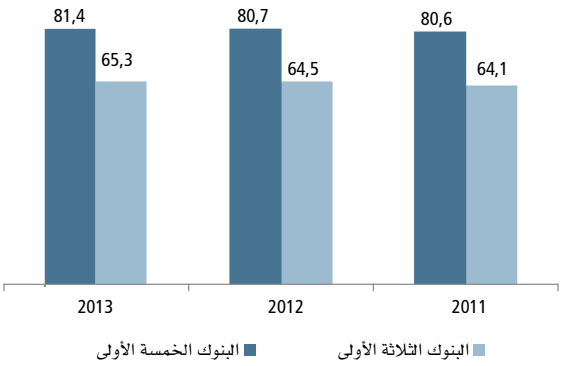

موازاة مع ذلك، أبانت نتائج حساب مؤشر هرفيندال-هيرشمان[2] أن مستوى تمركز السوق البنكي المغربي معتدل سواء من حيث الأصول و القروض و الودائع، دون تغيير مقارنة مع السنة الماضية.

وحسب طبيعة المساهمة في الرأسمال، لا تزال البنوك ذات رأسمال خاص بأغلبية مغربية تهيمن على الحصص من حيث النشاط والشبكة البنكيين، رغم تراجع طفيف في الودائع.

2 يتراوح هذا المؤشر، الذي يساوي حصيلة القوى المربعة لحصص البنوك في السوق، ما بين 0 و 1. فإذا كان المؤشر أقل من 0,1، هذا يعني أن السوق ضعيف التمركز. أما إذا تراوح بين 0,1 و0,18، يكون السوق معتدل التمركز. وإذا فاقت قيمة المؤشر 0,18، يكون السوق شديد التمركز.

وبالتالي، ازداد ثقل هذه البنوك بواقع 0,7 نقطة من حيث الشبابيك و 0,8 نقطة من حيث القروض. أما حصة الودائع، فتقلصت بما قدره 0,7 نقطة في حين استقرت حصة الأصول الإجمالية في حوالي 66%.

رسم بياني 10 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2012 (%)

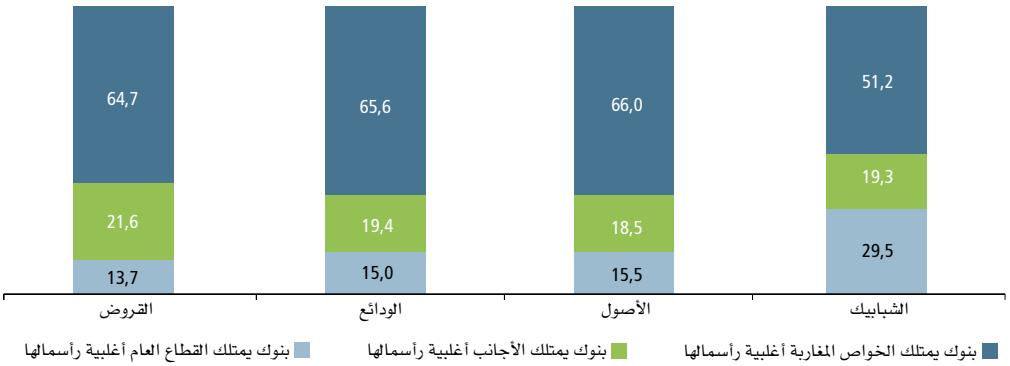

رسم بياني 11 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2013 (%)

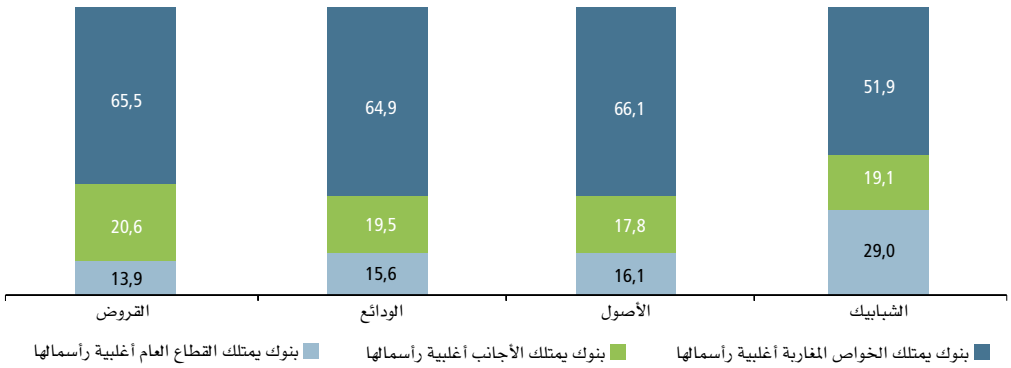

2.5 - تمركز نشاط شركات التمويل

انخفض مستوى التمركز بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك، في حين استقر بخصوص شركات القرض الإيجاري.

وتملك شركات قروض الاستهلاك الثلاثة الكبرى 59% من مجموع حصيلة القطاع، بانخفاض بنقطتين، في حين تمثل شركات قروض الاستهلاك الخمسة الكبرى 76%، وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2012، بالنظر خصوصا لتدني نشاط الشركات الكبرى في مجال الكراء مع خيار الشراء.

وتستحوذ 11 شركة تدعمها مؤسسات مالية على حوالي 98% من نشاط القطاع.

وفي ما يخص شركات القرض الإيجاري، بلغت حصة الشركات الثلاثة الكبرى في مجموع الحصيلة 74%، أي نقطة واحدة إضافية مقارنة مع سنة 2012، في حين استقرت حصة الشركات الخمسة الكبرى في 96%.

3.5 - تمركز نشاط البنوك على أساس مجمع

ظل مستوى التمركز على أساس مجمع قريبا من مستوى التمركز على أساس فردي. فقد بلغت حصة المجموعات البنكية الثلاثة الأولى حوالي 65% من مجموع القروض، أي بارتفاع بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2012. بينما استقرت حصة المجموعات البنكية الخمسة الأولى في 81%.

جدول رقم 2: تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%)

	قروض التجهيز وتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات			القروض العقارية			قروض الاستهلاك			مجموع القروض		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013
البنوك الثلاثة الأولى	63	64	64	64	64	64	66	64	65	64	64	65
البنوك الخمسة الأولى	82	82	82	82	82	82	84	82	82	81	81	81

حسب أغراض القروض، وزعت المجموعات البنكية الثلاثة الكبرى 64% من قروض الخزينة والتجهيز، أي نفس الحصة المخصصة للقروض العقارية، كما قدمت حوالي 65% من مجموع قروض الاستهلاك. وحازت المجموعات البنكية الخمسة الكبرى على 82% من مجموع القروض بفئاتها الثلاثة.

الباب الثاني

نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها

بنك المغرب

بنك المغرب

تزايد نمو الاقتصاد الوطني سنة 2013 بنسبة 4,4% مقابل 2,7% في السنة الماضية بفضل الأداء الفلاحي الجيد. وانحصر نمو أنشطة القطاعين الثانوي والثالثي في 2,3%. ويُفسر هذا التراجع بانعكاسات ضعف النمو الاقتصادي في البلدان الرئيسية الشريكة للمملكة.

ورغم استمرار عجز الحساب الجاري، فقد انتقل من 9,7% إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما عجز الميزانية الذي تحسن إلى 5,5%، فقد أسفر عن ارتفاع الاحتياجات من تمويل الخزينة، لاسيما في السوق الداخلية.

وبالرغم من تأثره بالمحيط الماكرو-اقتصادي، استطاع القطاع البنكي الحفاظ على مستوى نشاطه وتحقيق مردودية محمودة.

1 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي

شهد القطاع البنكي تراجعا طفيفا في ظل تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية. وعلى وجه الخصوص، تباطأت القروض المخصصة للمقاولات غير المالية وللأسر تباطؤا ملحوظا، نتيجة لضعف الطلب والحذر المتزايد لمؤسسات الائتمان، بالنظر لارتفاع خطر عدم الأداء.

ورغم هذا التباطؤ، تمكنت البنوك من الحفاظ على نتائجها في مستويات مماثلة لما سجل في السنة الماضية.

1.1 - شهد النشاط البنكي ارتفاعا معتدلا

خلال سنة 2013، سجل نشاط البنوك، الذي يُقاس بمجموع أصول هذه البنوك، نموا معتدلا. وفيما يخص الاستخدامات، تباطأت وتيرة نمو القروض الممنوحة للزبناء، في حين تزايدت محفظة سندات الخزينة بشكل ملحوظ. أما بالنسبة للخصوم، فقد تعزز ارتفاع الودائع المحصلة من الزبائن ونمت عملية إعادة التمويل لدى البنك المركزي بوتيرة أبطأ من السنة الماضية.

1.1.1 - يشمل ارتفاع استخدامات البنوك تطورات متباينة

بنهاية دجنبر 2013، بلغ مجموع أصول البنوك 1.095 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 5,2% مقابل 7,2% و 9,6% سنتي 2012 و2011 على التوالي. وضمن هذا المجموع، مثلت الأصول المحررة بالعملة الأجنبية، المحققة مع أطراف غير مقيمين حصة 2,5%، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2012.

جدول رقم 3 : تطور استخدامات القطاع البنكي (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**139 271**	**129 398**	**138 021**	**6,7**
ديون على الزبناء	**617 391**	**656 371**	**670 451**	**2,1**
محفظة السندات	**171 098**	**206 789**	**235 061**	**13,7**
بما في ذلك سندات الخزينة	86 288	105 309	136 676	29,8
قيم مستعقرة	**19 776**	**21 013**	**22 372**	**6,5**
أصول أخرى	**23 399**	**27 077**	**29 207**	**7,9**
المجموع	**970 935**	**1 040 648**	**1 095 112**	**5,2**

بنود لا تشمل الاستخدامات و المؤن

لا تزال الديون على الزبناء تهيمن على استخدامات البنوك، ولو أن حصتها انخفضت بحوالي نقطتين إلى 61%. واستفاد من هذا التراجع محفظة السندات التي ارتفعت حصتها بما قدره 1,6 نقطة إلى 21,5%، وبدرجة أقل، الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والتي ارتفع ثقلها بما قدره 0,2 نقطة إلى 12,6%.

رسم بياني 12 : بنية أصول البنوك (%)

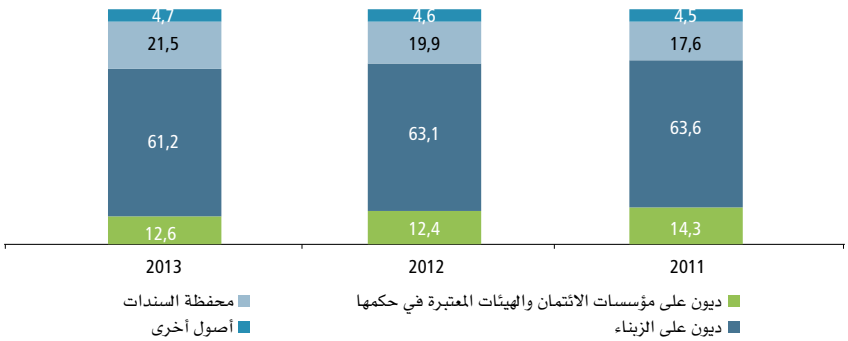

1.1.1.1 - ارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها نتيجة بالخصوص لتزايد القروض الممنوحة لشركات التمويل

بلغت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها حوالي 138 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 6,7%، مقابل انخفاضها بنسبة 7,1% في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور ارتفاع التوظيفات بالعملة الأجنبية بنسبة 9,1% إلى 30,5 مليار، 12,5 مليار منها تمثل الديون على مؤسسات الائتمان بالخارج. وارتفعت التوظيفات بالدرهم التي تمثل 78% من مجموع الديون بنسبة 6% إلى 107,5 مليار درهم.

رسم بياني 13 : تطور الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)

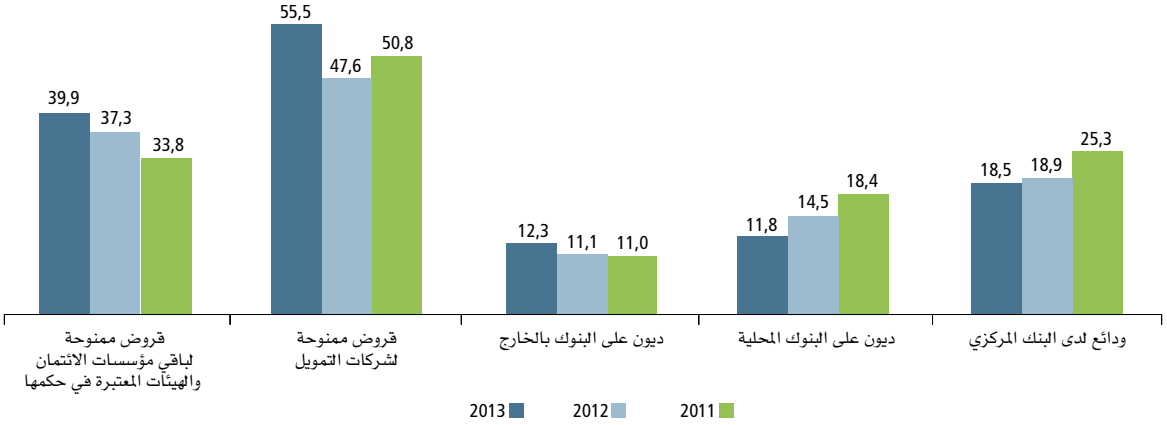

ويبدو أن ارتفاع معدلات الفائدة في سوق السندات قد أعاد توجيه شركات التمويل نحو التمويل البنكي. وارتفعت مديونيتها لدى البنوك بنسبة 16,6% إلى 55,5 مليار، 42,4 مليارا منها على شكل قروض مالية و 13,1 مليارا على شكل قروض الخزينة.

واستقرت الودائع لدى البنك المركزي برسم الاحتياطي الإلزامي في 18,5 مليار، بعد انخفاضاتها المتتالية المسجلة خلال السنتين الماضيتين ارتباطا بتدني نسبة هذا الاحتياطي.

وبلغت الديون بين البنوك في السوق المحلية حوالي 12 مليار درهم، مما يعكس انخفاضا بنسبة 18,7%، نتيجة بالخصوص لتراجع قروض الخزينة بنسبة 32% إلى 5,3 ملايير والقروض المالية بنسبة 10,1% إلى 3,8 ملايير. وقد اعتدل هذا التغير بفضل ارتفاع القيم المستحفظة بنسبة 8,1% إلى 2,7 مليار درهم.

أما القروض التي تقدمها البنوك للهيئات المعتبرة في حكم مؤسسات الائتمان، والتي تهم على الخصوص البنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى، فقد ارتفعت بنسبة 10,2% إلى حوالي 40 مليار درهم، مقابل 9,4% سنة 2012.

2.1.1.1 - تباطأت وتيرة نمو القروض للزبائن بشكل ملحوظ

بلغ المبلغ الجاري الإجمالي للقروض[3] حوالي 748 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 3,6%، مقابل 5,3% سنة 2012، وهو أقل مستوى تم تسجيله في السنوات العشر الأخيرة. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، أسفر هذا الجاري عن معدل 86%، مقابل 87% في السنة الماضية.

3 يتم حساب البيانات الخاصة بالقرض من الناحية الاحترازية، وهي تختلف عن تلك المعتمدة في إطار الإحصائيات النقدية.

رسم بياني 14: تطور القيمة الجارية الإجمالية للقروض الممنوحة للزبناء

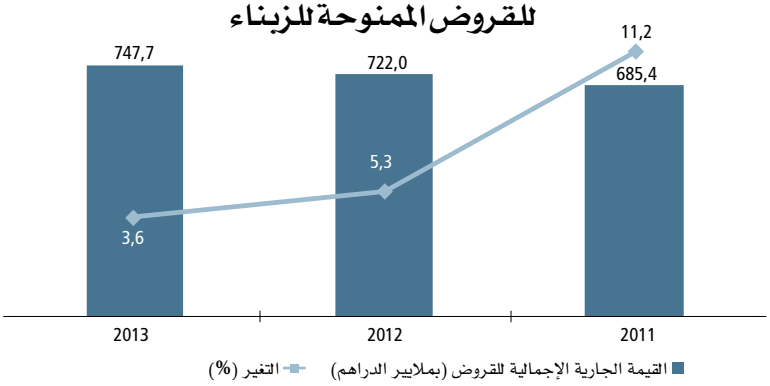

وهمَّ التباطؤ على الخصوص القروض المخصصة للمقاولات. أما الأسر التي لا تزال تمثل أحد المستفيدين الرئيسيين من القروض البنكية، فقد حصلت على جاري قروض بحوالي 222 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 6,3% مقابل 10,6% سنة 2012.

وتأكيدا للتوجه الملاحظ خلال السنوات الأخيرة، يبين التوزيع القطاعي وجود تنوع نسبي في القروض بواسطة الدفع من الصندوق.

رسم بياني 15: التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع (%)

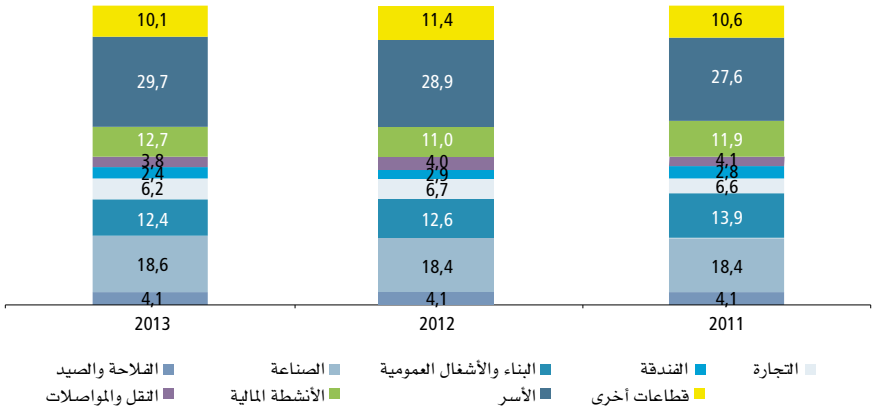

وازدادت القروض الممنوحة للقطاع الأولي بنسبة 3,6% إلى 30,4 مليار درهم، حيث وصلت حصتها 4,1% من مجموع القروض.

أما قطاع الصناعات فقد استفاد من جاري قروض قدره 139,3 مليار درهم، أي أنه ارتفع بنسبة 4,9%. وبلغت حصته في مجموع القروض 18,6%. ويشمل هذا التطور أساسا ارتفاع القروض المقدمة للصناعات الاستخراجية بنسبة 55%. وبدرجة أقل، ارتفاع القروض الموجهة للصناعات الغذائية بنسبة 5,1%. وانخفضت القروض المخصصة لباقي القطاعات بنسبة 9% فيما يخص صناعات النسيج، و 5% بالنسبة للصناعات الكيماوية و 4% بالنسبة للصناعات المعدنية والميكانيكية.

وحصل قطاع البناء والأشغال العمومية على جاري القروض بمبلغ 93 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 2,2%، بعد تراجع قدره 4,3% في السنة الماضية. وبلغت حصته في مجموع القروض الممنوحة 12,4%. ومن هذا المجموع، تحسنت قروض الإنعاش العقاري بحوالي 2,3% وارتفعت تلك المخصصة للأنشطة المتصلة بالأشغال العمومية بنسبة 1,5%.

أما القروض المخصصة للأنشطة المالية، فقد ارتفعت بنسبة 18,9% لتبلغ 94,7 مليار، وتحسنت حصتها بما قدره 1,7 نقطة لتصل إلى 12,7% من المجموع بفضل الزيادة في القروض المخصصة لشركات التمويل.

من جهة أخرى، تقلصت القروض المخصصة لقطاع السياحة بنسبة 13%. وبلغ جاري هذه القروض حوالي 18 مليار، متراجعا بما قدره 0,5 نقطة إلى 2,4%.

وحصل قطاع النقل والاتصالات على جاري قروض بمبلغ 28,2 مليار، بانخفاض نسبته 1,7%، ليمثل 3,8% من إجمالي جاري القروض، وهو تقريبا نفس المستوى المحقق في السنة الماضية. أما قطاع التجارة فقد استفاد من جاري قروض بمبلغ 46,1 مليار، حيث انخفضت حصته بما قدره 0,5 نقطة إلى 6,2%.

رسم بياني 16 : بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق حسب أجلها (%)

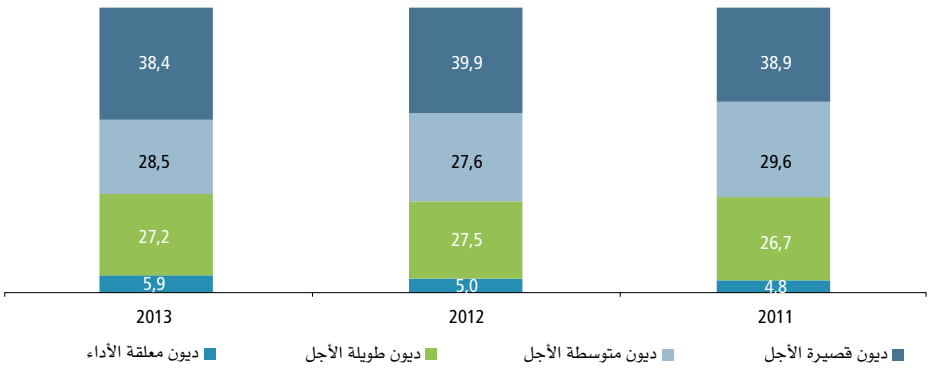

أدى تطور قروض السكن والتجهيز إلى ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 4,6% إلى 416,3 مليار درهم، لتمثل حصة 55,7%، مرتفعة بما قدره 0,6 نقطة مقارنة مع 2012. وفي المقابل، أدى انكماش تسهيلات

الخزينة إلى انخفاض القروض قصيرة الأجل بنسبة 0,4% إلى 287,4 مليار درهم، لتصبح حصتها في إجمالي القروض 38,4% مقابل 39,9% سنة 2012.

وواكب تباطؤ تطور القروض ارتفاع المخاطر. بالفعل، ارتفعت الديون المعلقة الأداء بنسبة 21,4% لتبلغ حوالي 44 مليار درهم. وشمل هذا التطور كلا من الأسر والمقاولات التي تعمل بالخصوص في قطاعات الإنعاش العقاري، ومواد البناء، والنقل البحري، ومتعهدي السيارات، والسياحة.

وبالتالي، انتقلت نسبة الديون المعلقة الأداء من سنة لأخرى من 5% إلى 5,9%. وبلغت هذه النسبة 6,1% لدى الأسر و 7,3% لدى المقاولات غير المالية.

إطار رقم 3 : قواعد تصنيف القروض المعلقة الأداء وتغطيتها بالمؤن

تنقسم القروض المعلقة الأداء إلى ثلاث فئات حسب مستوى خطر الخسارة :

- الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها : جاري القروض التي لم يتم أداؤها في غضون 90 يوما بعد أجل استحقاقها سواء تعلق الأمر بقرض قابل للتسديد في دفعة واحدة، أو بإيجار التجهيزات المقدمة في إطار القرض الإيجاري أو الكراء مع خيار الشراء أو القروض القابلة للاستخماد ؛
- الديون المشكوك في تحصيلها : جاري القروض التي لم يتم أداؤها في غضون 180 يوما بعد أجل استحقاقها كيفما كان نوع القرض ؛
- الديون المتعثرة : جاري القروض التي لم يتم أداؤها في غضون 360 يوما بعد أجل استحقاقها كيفما كان نوع القرض.

ويترتب عن الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها، وتلك المشكوك في تحصيلها والمتعثرة تكوين مؤن تساوي على الأقل، 20% و 50% و 100% على التوالي من مبالغ هذه الديون، بعد خصم المصاريف المخصصة والضمانات القانونية. ويتعين تكوين المؤن المتعلقة بالديون المتعثرة حسب كل حالة على حدة. أما المؤن المتعلقة بالديون ما قبل المشكوك في تحصيلها والمشكوك في تحصيلها، فيمكن تكوينها بشكل عام.

وبلغ معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن 64% مقابل 68%. ويعكس هذا المتوسط نسبة 11% فيما يخص الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها، و 38% فيما يخص الديون المشكوك في تحصيلها و 74% بالنسبة للديون المتعثرة.

ويرتبط انخفاض معدل التغطية بعمليات شطب الديون المعلقة الأداء القديمة والمؤمنة كليا، التي تقوم بها البنوك في السنوات الأخيرة، وما صاحبها من ارتفاع الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها والمشكوك في تحصيلها، والتي تعززت حصتها في المجموع بشكل ملموس خلال سنة 2013.

إضافة إلى هذه المؤن الخاصة، كونت البنوك، برسم السنة المالية 2013، مؤنا ذات طابع عام بمبلغ 5,5 مليار درهم لتغطية المخاطر الحساسة المرتبطة بالظرفية الاقتصادية.

3.1.1.1 - واصلت محفظة سندات البنوك تحسنها عبر المقتنيات الجديدة من سندات الخزينة

بنهاية سنة 2013، وصل المبلغ الجاري الإجمالي لمحفظة السندات التي تملكها البنوك إلى 236,3 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 12,2%، ليمثل حوالي 21,5% من مجموع استخدامات هذا القطاع، مقابل ما يناهز 20% سنة من قبل.

جدول رقم 4 : تطور محفظة السندات

(مبلغ جاري بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
سندات التداول	75 680	102 394	111 904	9,3
سندات التوظيف	41 193	47 202	47 203	0,0
سندات الاستثمار	25 491	29 131	43 634	49,8
سندات المساهمة و استخدامات مماثلة	30 013	31 985	33 575	5,0
مجموع محفظة السندات	**172 377**	**210 712**	**236 316**	**12,2**

ويبين تحليل محفظة السندات حسب المحاسبة الإبداعية أن محفظة سندات التداول شهدت تطورا أقل اطرادا من السنة الماضية، أي 9,3% مقابل 35,3%. وبالموازاة مع ذلك، استقر جاري محفظة التوظيف في 47,2 مليار درهم، تتكون بنسبة 62% من سندات الخزينة، و 22% من سندات الدين و 16% من سندات الملكية.

من جهة أخرى، بلغ مجموع سندات الاستثمار 43,6 مليار درهم، مرتفعا بحوالي 50%، لتصل حصتها في المحفظة الإجمالية للسندات 18% مقابل 14% في السنة الماضية. وتتألف هذه المحفظة بنسبة تناهز 90% من سندات الخزينة.

ويبرز تحليل محفظة السندات حسب طبيعتها القانونية أن الارتفاع المسجل مرتبط بالزيادة في محفظة سندات الخزينة التي ارتفعت بنسبة 30% لتبلغ حوالي 137 مليار درهم، بالنظر لارتفاع حاجيات الخزينة من التمويل. وهو ما يندرج أيضا في إطار المتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة والمطبقة على البنوك.

هكذا، تعززت حصة محفظة سندات الخزينة التي تملكها البنوك في مجموع أصولها من سنة لأخرى، بما قدره 2,4 نقطة إلى 12,4%.

رسم بياني 17 : تطور محافظ السندات حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)

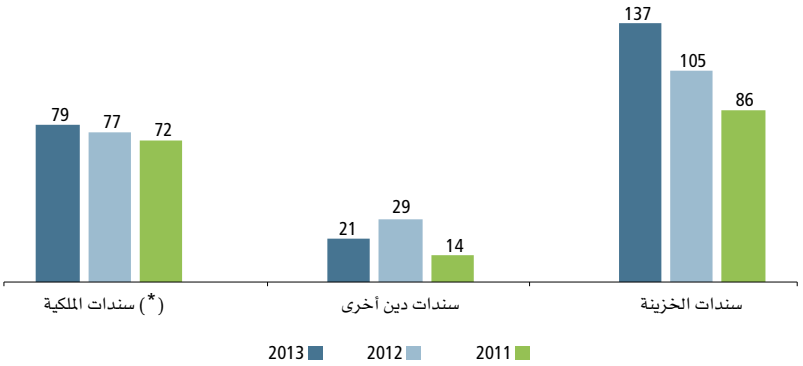

*باستثناء محفظة المساهمة.

من جهة أخرى، لم تتطور سندات الملكية إلا بصورة طفيفة بنسبة 2,4% مقابل 6,3% سنة 2012. وبذلك انكمشت حصتها في المحفظة الإجمالية للسندات بأربع نقط إلى 33%. أما باقي سندات الدين، فقد انخفضت بحوالي 27,2% بعد النمو القوي المسجل سنة 2012، التي شهدت ارتفاع شهادات الإيداع المقترضة.

وتحسنت محفظة المساهمة بنسبة 5% لتبلغ 33,6 مليار، تتكون بحصة تناهز ثلاثة أرباع من المساهمات في المقاولات التابعة.

رسم بياني 18 : توزيع محفظة المساهمة حسب نوعية الطرف المقابل (%)

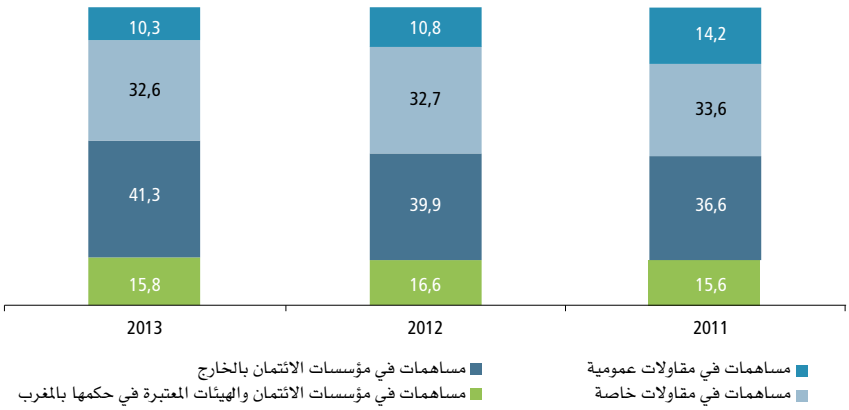

وتعزز المبلغ الإجمالي للمساهمات المملوكة في رأسمال مؤسسات الائتمان المستقرة بالخارج بنسبة 7,3% إلى 13,1 مليار، أي 41% من محفظة المساهمة و 13,9% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

وارتفع جاري المؤن عن انخفاض قيمة محفظة السندات، التي يخصص حوالي 88% منها لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة، بنسبة 15,7% إلى 2,1 مليار درهم.

2.1.1 - تميز تطور الموارد بتعزيز الودائع المحصلة لدى الزبائن

ساهمت الودائع المحصلة لدى الزبائن بحصة النصف في نمو الموارد خلال سنة 2013. واستمر لجوء البنوك إلى إعادة التمويل بالعملة الائتمانية، لكن بوتيرة أبطأ من سنة 2012، بالنظر لتحسن عجز الحساب الجاري. كما تعززت موارد البنوك على شكل أموال ذاتية، في حين استقرت الديون السندية.

جدول رقم 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب)

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون مستحقة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**90 151**	**119 592**	**129 882**	**8,6**
ودائع الزبناء	**677 248**	**696 640**	**722 253**	**3,7**
سندات اقتراض	**84 318**	**89 566**	**89 844**	**0,3**
- سندات الدين الصادرة	62 708	66 841	66 590	-0,4
- ديون ثانوية	21 610	22 725	23 254	2,3
الأموال الذاتية	**78 434**	**88 147**	**94 232**	**6,9**
النتيجة الصافية	**10 060**	**9 890**	**9 914**	**0,2**
خصوم أخرى	**30 724**	**36 813**	**48 987**	**33,1**
المجموع	**970 935**	**1 040 648**	**1 095 112**	**5,2**

هكذا، يتبين من خلال بنية الموارد انخفاض حصة ودائع الزبائن إلى 66% وحصة الديون السندية إلى 8,2%. بالمقابل، ارتفعت حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وحصة الأموال الذاتية بنسبة 11,9% و 8,6% على التوالي.

رسم بياني 19 : بنية خصوم البنوك (%)

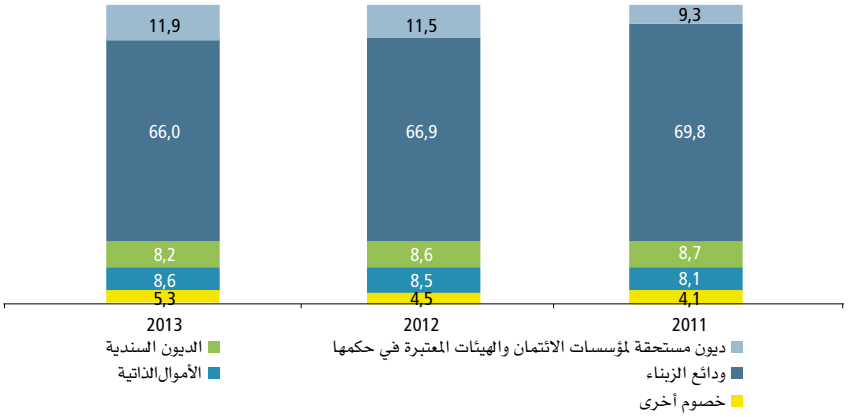

وارتفعت موارد البنوك من العملة الأجنبية التي يملكها غير المقيمين بنسبة 6,2% إلى 19 مليار درهم، مما يمثل حصة 1,7% من إجمالي الموارد البنكية، مقابل 1,6% سنة 2012.

1.2.1.1 - ارتفعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بوتيرة أقل اطرادا بسبب تباطؤ وتيرة نمو الاقتراضات لدى البنك المركزي

شهدت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعا بنسبة 8,6% سنة 2013، لتصل إلى ما يناهز 130 مليار درهم، بعد أن ارتفعت بنسبة 33% في السنة الماضية. وارتفعت الديون بالدرهم، التي وصل مبلغها الجاري إلى 97 مليار، بنسبة 13%. أما الديون بالعملة الأجنبية، التي تمثل حوالي 25% من المجموع، فقد انخفضت بنسبة 2,4%.

رسم بياني 20 : توزيع ديون مستحقة لمؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%)

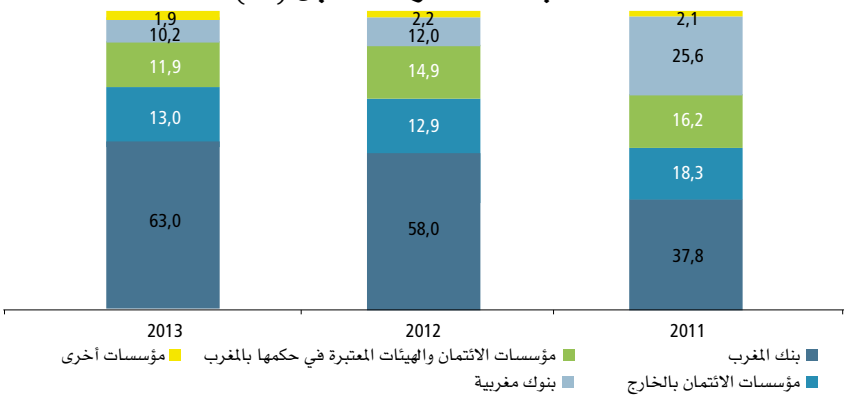

وواصلت الاقتراضات لدى البنك المركزي ارتفاعها سنة 2013، وإن بوتيرة أبطأ. فبعد أن تضاعفت سنة 2012، نمت بنسبة 5% إلى 71,5 مليار درهم، مما يمثل حوالي 7% من مجموع خصوم البنوك. وتتألف من القيم المقدمة للاستحفاظ في حدود 65,5 مليار والقروض المضمونة بديون على المقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة، بقيمة 6 ملايير درهم.

إطار رقم 4 : آلية إعادة تمويل البنوك في ما يتعلق بالقروض المقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

أحدث بنك المغرب في دجنبر 2013 آلية جديدة يقوم من خلالها بإعادة تمويل البنوك في ما يتعلق بالقروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة. وتحل هذه الآلية محل البرنامج المتعلق بعمليات القروض المضمونة الذي تم تأسيسه سنة 2012.

ويستفيد من برنامج إعادة التمويل، الذي يمتد على سنتين على الأقل، البنوك التي تمنح القروض للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، باستثناء المقاولات التي تعمل في الإنعاش العقاري والمهن الحرة، وذلك وفق الشروط التالية:

- القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تحقق رقم معاملات أقل من أو يساوي 175 مليون درهم؛
- القروض التي يقل مبلغها أو يساوي 50 مليون درهم؛
- القروض التي تساوي مدتها أو تفوق 12 شهرا.

ويمكن أن تستفيد البنوك، في كل سنة مدنية، من تسبيقات بنك المغرب التي لا يتعدى مبلغها حجم القروض التي تعتزم البنوك منحها للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ويمكنها الاستفادة من إعادة تمويل إضافي يعادل حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الصناعي أو التي تحقق 40% على الأقل من رقم معاملاتها من التصدير.

يتم تخصيص التسبيقات كل ثلاثة أشهر، لمدة سنة واحدة، حسب جدول زمني يحدده بنك المغرب. وتُمنح على شكل عمليات قروض مضمونة و/أو عمليات إعادة الشراء.

وإلى جانب سندات الخزينة وشهادات الإيداع، تم توسيع نطاق الضمانات المقبولة لهذه العمليات ليشمل جميع القروض الموزعة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القروض الرهنية.

وتقلصت الديون ما بين البنوك بنسبة 8,4% إلى 13,2 مليار درهم، نتيجة لانخفاض قروض الخزينة بنسبة 30% والقروض المالية بنسبة 6% لفائدة القيم المقدمة للاستحفاظ التي ارتفعت بنسبة 62%.

وارتفعت القروض لدى مؤسسات الائتمان بالخارج بنسبة 9% لتبلغ 16,9 مليار درهم.

2.2.1.1 - تزايدت ودائع الزبائن بفضل الأداء الجيد للموارد المحصلة لدى الخواص

حققت الودائع بنهاية 2013 نموا بحوالي 3,7% مقابل 2,9% في السنة الماضية، مما أدى إلى بلوغ متوسط معامل الاستخدام، أي نسبة القروض إلى الودائع، 104%، وهو نفس المستوى المسجل في 2012. وارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية وبالدرهم القابل للتحويل بنسبة 2,9% لتبلغ 26,3 مليار، أي أقل من 4% من مجموع الودائع.

رسم بياني 21 : تطور الودائع و معامل الاستخدام

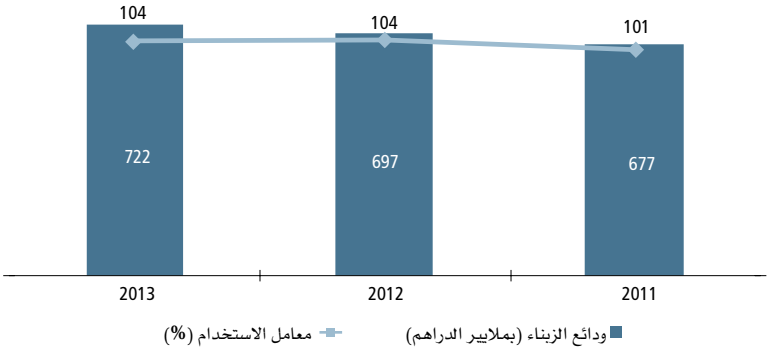

وشمل الارتفاع مجموع فئات الودائع بدرجات متفاوتة. هكذا، بلغت نسبة نمو الودائع تحت الطلب 3,6% لتصل إلى 417,5 مليار درهم، مقابل 4,4% في السنة الماضية. وارتفعت حسابات التوفير بنسبة 8,8% لتبلغ 120 مليارا، مما يشير إلى أن الخواص استحبوا الزيادة في عائدات هذه الحسابات سنة 2013.

إطار رقم 5 : حساب نسبة عائدات الودائع في الحسابات على الدفتر

منذ يناير 2005، تم ربط حساب نسبة عائدات الودائع في الحسابات على الدفتر مع متوسط سعر الفائدة المرجح لسندات الخزينة لمدة 52 أسبوع، التي تم إصدارها عبر المزايدة في النصف الأخير من السنة، ناقص 50 نقطة أساس.

وارتفعت هذه النسبة من 3,02% في النصف الثاني من سنة 2012 إلى 3,28% و 3,74% على التوالي في النصف الأول والثاني من سنة 2013.

وفي ما يخص الودائع لأجَل، فقد تحسنت بنسبة 0,4% لتبلغ 161,3 مليار درهم، بعد أن انخفضت بنسبة 5% في السنة الماضية، مما يعكس عودة الاهتمام بسندات الصندوق التي تزايدت بنسبة 7,8%، بعد تراجعها بنسبة 6,3% في السنة الماضية. وفي المقابل، انخفضت الحسابات لأجَل مجددا بنسبة 1,6%، إلى نفس المستوى المسجل سنة 2012.

ويبدو أن انتعاش الودائع لأجَل قد استفاد من ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع التي تعززت، من سنة لأخرى، إذ ارتفعت الودائع لستة أشهر بسبع نقط أساس إلى 3,56%، وارتفعت التوظيفات لسنة واحدة بثمان نقط أساس إلى 3,91%.

رسم بياني **22** : تطور حصص مختلف فئات الودائع (%)

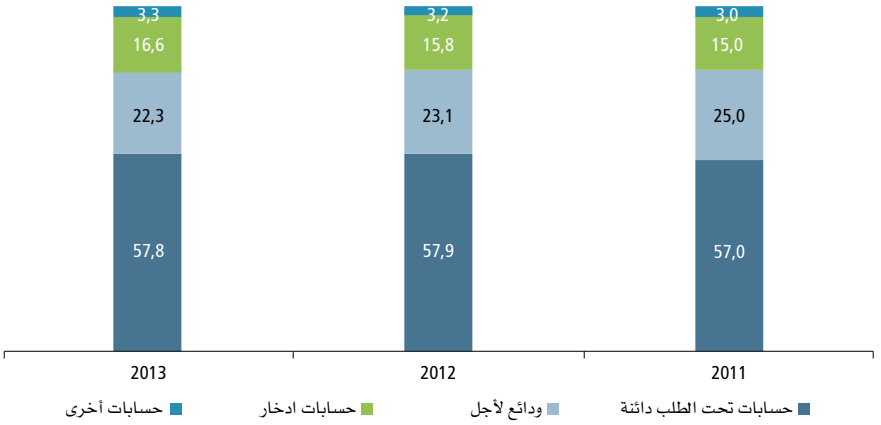

وبالنظر لهذه التطورات، تميزت بنية الودائع بارتفاع حصة حسابات الادخار بما قدره 0,8 نقطة إلى 16,6% على حساب الودائع لأجَل التي انكمشت حصتها بما قدره 0,8 نقطة إلى 22,3%. أما الحسابات تحت الطلب، فقد ظلت حصتها مستقرة في حوالي 58%.

رسم بياني 23 : بنية الودائع حسب فئات القطاعات المؤسساتية (%)

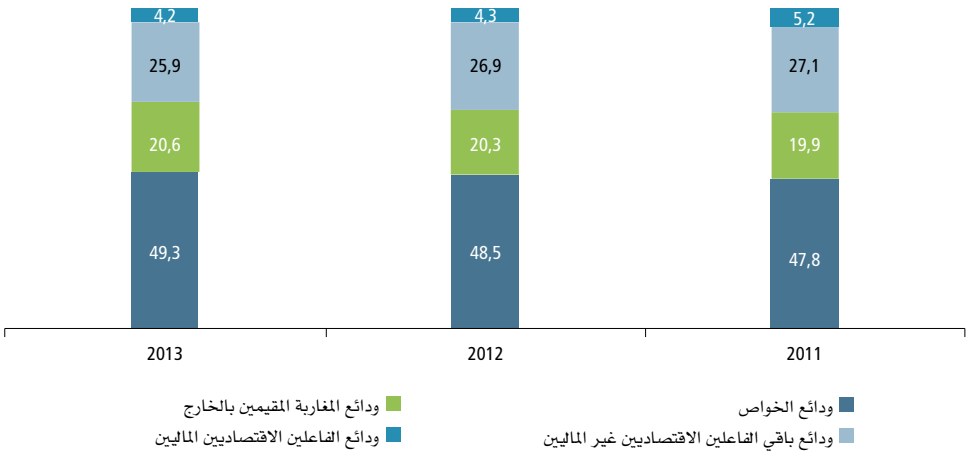

وحسب الفاعلين الاقتصاديين، يشمل نمو الودائع تطورات متباينة. فقد شهدت ودائع الخواص المقيمين، التي تمثل أكثر من 49% من المجموع، ارتفاعا ملموسا مقارنة مع سنة 2012، أي 5,4%، مقابل 4,3% لتصل إلى 354 مليار درهم. وبلغ هذا التطور 3% بالنسبة للحسابات تحت الطلب، و 8,9% بالنسبة للودائع لأجل و 7,4% بالنسبة لحسابات التوفير.

بالموازاة مع ذلك، نمت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج بنفس وتيرة السنة الماضية، أي 5,1% إلى 148 مليار، حيث تزايدت حصتها إلى حوالي 21%. وازدادت ودائعهم تحت الطلب بنسبة 4,2%، مقابل 5% بالنسبة للودائع لأجَل و 13,8% بالنسبة لحسابات التوفير.

وفي ما يتعلق بباقي الفاعلين غير الماليين (المقاولات الخاصة والقطاع العام)، فقد استقرت ودائعهم في 186 مليار، بعد أن ارتفعت بحوالي 2% سنة 2012. وبينما ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 6%، انخفضت الودائع لأجَل بنسبة 15%.

وارتفعت ودائع الفاعلين الماليين، الذين يتكونون من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات التأمين، بنسبة 1,1% إلى حوالي 30 مليار، مقابل تراجعٍ بحوالي 14% سنة 2012.

وباعتبار ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة على حدة، والتي تتألف من 77% من الودائع لأجل، فقد ارتفعت بنسبة 9,8% إلى 15,1 مليار، بعد أن انخفضت بنسبة 34,5% سنة 2012. ويبدو أن هذا النمو ناتج عن انخفاض فرص التوظيف البديلة، في سياق يتميز بتقويم سوق البورصة وتباطؤ وتيرة الإصدارات السندية.

وتتكون ودائع شركات التأمين، التي لا تمثل سوى 13% من ودائع الفاعلين الماليين، من الودائع تحت الطلب و من الودائع لأجَل و من ودائع أخرى في حدود 55% و 42% و 3% على التوالي. وانخفضت بنسبة 22,2% إلى حوالي 4 ملايير، بعد تراجعها بنسبة 6% سنة 2012.

3.2.1.1 - تراجع لجوء البنوك إلى إعادة التمويل من خلال سوق الدين الخاص

رسم بياني 24 : تطور الدين السندي (بملايير الدراهم)

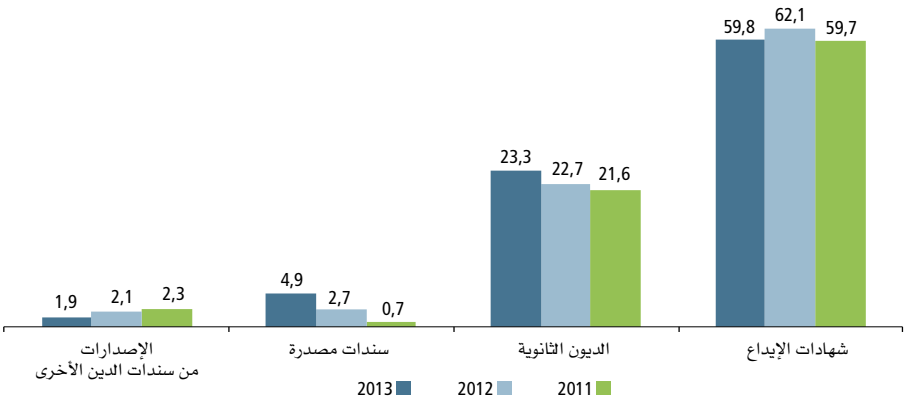

ارتفع جاري الديون السندية بنسبة 0,3% إلى 89,8 مليار درهم، مقابل تزايده بنسبة 6,2%. وفي سياق تزايد أسعار الفائدة في سوق سندات الدين، تضاءل جاري شهادات الإيداع بنسبة 3,7% إلى 59,8 مليار، بعدما ارتفع بنسبة 3,9% في السنة الماضية. وانخفضت باقي سندات الدين المصدرة بنسبة 10% إلى 1,9 مليار درهم.

من جهة أخرى، ارتفعت السندات المصدرة من 2,7 إلى 4,9 مليار درهم، بعد أن أصدرت إحدى البنوك سنداتها في السوق الدولية، بينما ارتفعت الديون الثانوية بنسبة 2,3% إلى 23,3 مليار درهم بالنظر إلى الرفع من الحد الأدنى لمعدل الملاءة سنة 2013.

رسم بياني 25 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع حسب نوع المكتتبين (%)

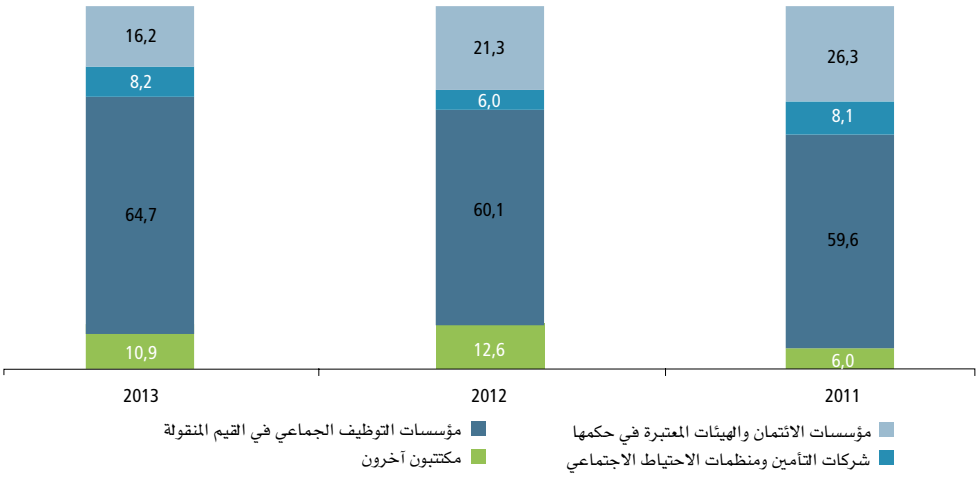

وتوجد أكبر حصة من شهادات الإيداع المصدرة في ملك مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (65%). تليها مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (16%) وشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي (8%).

4.2.1.1 - استمر تعزيز أموال البنوك الذاتية

للتقيد بالمتطلبات الاحترازية التي تم تعزيزها ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 2013، واصلت البنوك تعزيز أموالها الذاتية التي بلغت ما يناهز 94 مليار درهم، أي حوالي 6 ملايير إضافية مقارنة مع 2012. وتم هذا الرفع عبر الزيادات في الرأسمال (+1,6 مليار) ووضع حصة من الأرباح في الاحتياطي (4,2 مليار). ونسبة إلى مجموع الأصول، حققت الأموال الذاتية معدل 8,6%، مرتفعة بشكل طفيف مقارنة مع 2012.

3.1.1 - يعزى ارتفاع التعهدات خارج الحصيلة إلى تزايد التعهدات بالتمويل والتعهدات المتعلقة بأدوات المنتجات المشتقة

تتألف تعهدات البنوك خارج الحصيلة أساسا من التعهدات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، إضافة إلى التعهدات على عمليات الصرف وعلى المنتجات المشتقة.

وارتفعت التعهدات بالتمويل الممنوحة بنسبة 3,9% إلى 79,3 مليار درهم، مقابل 3,2% في السنة الماضية، مما يعكس ارتفاع التعهدات لفائدة الزبائن بنسبة 6,8% إلى 76,8 مليار، في حين انخفضت التعهدات لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تمثل حوالي 3% من المجموع، بنسبة 42,9%.

ارتفعت التعهدات بالضمان المقدمة، التي بلغت 119,3 مليار درهم، بنفس وتيرة السنة الماضية، أي بنسبة 3,8%. وتزايدت التعهدات بالأمر الصادرة عن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 3,8% إلى 36,4 مليار والتعهدات بالأمر الصادرة عن الزبائن بنسبة 3,7% إلى 82,9 مليار.

وفي ما يتعلق بالتعهدات المستلمة، فقد ارتفعت بنسبة 9% إلى 62 مليار درهم، 56,2 مليار منها على شكل تعهدات بالضمان و 2,8 مليار على شكل تعهدات بالتمويل.

وارتفعت التعهدات بالضمان المستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 4,8% إلى 50,5 مليار وتحسنت التعهدات بالضمان المستلمة من الزبائن بنسبة 16,3% إلى 5,7 مليار.

وبالنسبة للتعهدات بالعملة الأجنبية، انخفض حجم عمليات الصرف بالناجز بنسبة 1,7% إلى 16,1 مليار درهم، في حين ارتفع حجم عمليات الصرف لأجَل بنسبة 20,7% إلى 130,9 مليار درهم، ارتباطا باللجوء المتزايد للفاعلين إلى آليات التغطية ضد مخاطر الصرف.

وفي نفس السياق، ارتفعت التعهدات على المنتجات المشتقة ارتفاعا مطردا من جديد. وتزايد مبلغها الافتراضي بنسبة 28,7% إلى 53,3 مليار درهم، مقابل 23,4% سنة 2012. وبلغت قيمة العقود 57% من الأموال الذاتية المحاسبية وحوالي 5% من مجموع أصول البنوك.

ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو التعهدات المتعلقة بأدوات سعر الصرف التي تُعد المنتج الأكثر استخداما. وارتفع مبلغها الافتراضي بنسبة 35% إلى 27,4 مليار درهم. ومن جهتها، تزايدت العمليات المرتبطة بأسعار الفائدة بشكل طفيف بنسبة 5,3% إلى 14,8 مليار درهم. أما عن التعهدات المتعلقة بالأدوات الأخرى، فقد وصل مبلغها الإجمالي إلى 11,1 مليار درهم، مما يمثل 21% من مجموع العقود الخاصة بالمنتجات المشتقة.

2.1 - تمكنت البنوك من الحفاظ على مستوى مُرض من المردودية، رغم ارتفاع تكلفة المخاطر

في سنة 2013، ظلت النتائج التي حققتها البنوك إيجابية عموما، رغم تباطؤ النشاط البنكي وارتفاع تكلفة المخاطر، وإن بوتيرة أقل من السنة الماضية.

ويظهر تطور هذه المردودية، فيما يلي، من خلال تطور أبرز الأرصدة الوسيطة للتدبير.

رسم بياني 26 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)

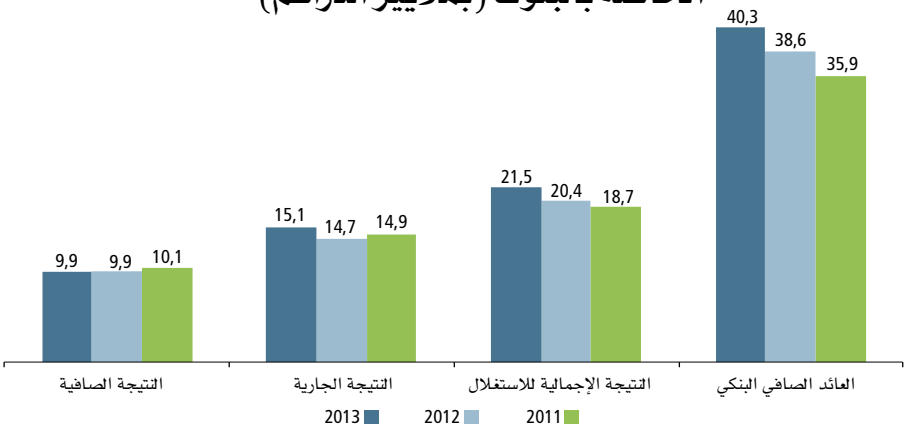

1.2.1 - سجل العائد الصافي البنكي ارتفاعا أقل اطرادا مقارنة مع السنة الماضية

بلغ **العائد الصافي البنكي** 40,3 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 4,5% مقارنة مع 7,5% سنة 2012. ويرتبط هذا التراجع بتباطؤ هامش الفائدة وهامش العمولات، في حين شهدت نتيجة عمليات السوق ارتفاعا ملحوظا.

رسم بياني 27 : بنية العائد الصافي البنكي (%)

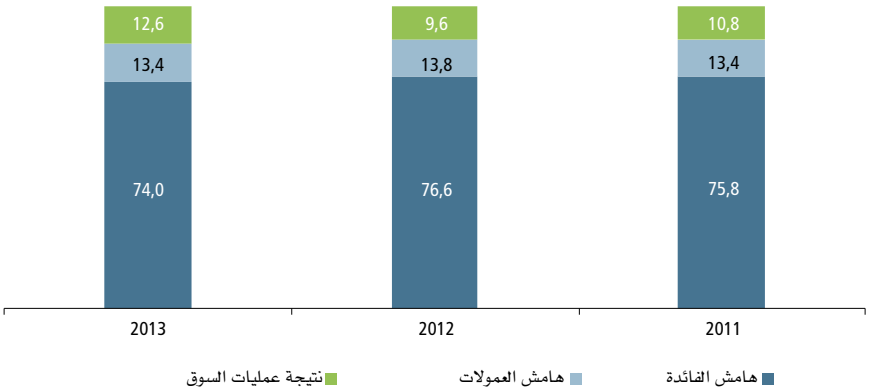

هكذا، تباطأت وتيرة نمو **هامش الفائدة**، الذي بلغ 28,6 مليار، بشكل ملموس مقارنة مع السنة الماضية حيث تزايدت بنسبة 0,9% مقابل 5,9%، ارتباطا على الخصوص بتراجع نشاط الائتمان وما صاحب ذلك من تضخم تكلفة الموارد. ويمثل هامش الفائدة المكون الرئيسي للعائد الصافي البنكي، بحصة 74%، وإن كانت هذه الحصة قد تقلصت بما قدره 2,6 نقطة مقارنة مع 2012.

ويعزى تباطؤ وتيرة نمو هامش الفائدة إلى تراجع عائدات الفائدة الصافية على العمليات مع الزبائن بحوالي 2% إلى 26,3 مليار درهم مقابل ارتفاع بنسبة 10% سنة 2012. هكذا، ارتفعت الفوائد المحصلة على القروض بنسبة 1,4% إلى 36,8 مليار في حين ارتفعت الفوائد المؤداة على الودائع بنسبة 10,5% إلى 10,5 مليار بالنظر إلى تزايد أسعار الفائدة المؤداة عن هذه الودائع.

وارتفع عائد الفوائد الصافية على العمليات مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الذي يمثل 2% من المجموع، بشكل طفيف إلى 685 مليون درهم، مما يعكس التزايد المحدود سواء في الفوائد المحصلة على القروض ما بين البنوك (0,8+%) أو في الفوائد المؤداة على القروض (0,9+%).

وأسفرت العمليات على السندات عن عائد فوائد صافية بمبلغ 4 ملايير، متزايدا بنسبة 71%، ارتباطا على الخصوص بارتفاع العائدات المحصلة بنسبة 33% لتصل إلى 7,7 مليار نتيجة لتعزيز محفظة السندات التي تملكها البنوك. وارتفعت التكاليف المؤداة بنسبة 7,4% إلى 3,7 مليار درهم، مقابل 10,6% سنة 2012.

أما **هامش العمولات**، فقد بلغ 5,4 مليار درهم، بارتفاع محدود بنسبة 1,2% مقابل 11,3% سنة 2012. وبلغ مجموع العمولات المحصلة على تقديم الخدمات 5,6 مليار، متزايدا بنسبة 2,2% مقابل 11,6% في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور ارتفاع العمولات على تسيير الحسابات بنسبة 6% إلى 1,2 مليار، وارتفاع العمولات على

وسائل الأداء بنسبة 4,9% إلى حوالي ملياري وارتفاع العمولات على مبيعات منتجات التأمين بنسبة 33% إلى 204 مليون. وفي المقابل، تراجعت العمولات على خدمات القروض المقدمة بنسبة 5,6% إلى 429 مليون، بالنظر إلى تباطؤ وتيرة نمو القروض كما انخفضت العمولات على سندات التسيير والإيداع بنسبة 11% إلى 340 مليون درهم، في ظل سوق بورصة غير مستقر.

انتعشت **نتيجة عمليات السوق** انتعاشا ملحوظا بعدما تراجعت بنسبة 4% سنة 2012، حيث ارتفعت بنسبة 36,5% إلى 5,1 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتزايد عائد سندات التداول بنسبة 58,7% إلى 3,3 ملايير، أي بحصة 60% من نتيجة عمليات السوق. وارتفعت نتيجة عمليات الصرف بنسبة 11% إلى 1,6 مليار، في حين تقلصت نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة بنسبة 32,5% إلى 144,2 مليون درهم.

2.2.1 - ظلت النتيجة الصافية مستقرة بالنظر إلى ارتفاع تكلفة المخاطر مجددا

بلغت النفقات العامة للاستغلال 19,2 مليار درهم، متزايدة بنسبة 5% مقابل 6,5% سنة 2012. ويشمل هذا التطور على الخصوص ارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة 3,3% إلى 9,3 مليار، والنفقات الخارجية بنسبة 6,1% إلى 7,2 مليار والضرائب والرسوم بنسبة 7,4% إلى 449 مليون درهم.

أما مخصصات الاستخماد ومخصصات مؤن الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 5% إلى حوالي ملياري درهم.

ومكّن التحكم في النفقات العامة من الحفاظ على المعامل المتوسط للاستغلال، الذي يمثل نسبة النفقات إلى العائد الصافي البنكي، في مستوى 47,7% مقابل 47,5% سنة 2012، ومن رفع النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 5,5% إلى 21,5 مليار درهم، مقابل 8,7% في السنة الماضية.

رسم بياني 28 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال و المعامل المتوسط للاستغلال الخاص بالبنوك

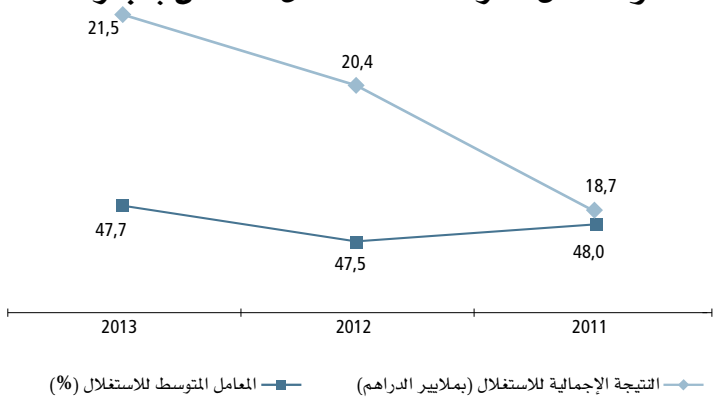

انعكس تدهور ملاءة المقترضين، في ظل الظرفية الاقتصادية العصيبة، من خلال ارتفاع تكلفة المخاطر مجددا[4]. هكذا، بلغت المخصصات الصافية للاستردادات برسم المؤن 7,4 مليار درهم، متزايدة بنسبة 29%، مقابل 49% في السنة الماضية. ونسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال، بلغت تكلفة المخاطر 34,3%.

رسم بياني 29 : تطور تكلفة المخاطر نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال الخاصة بالبنوك

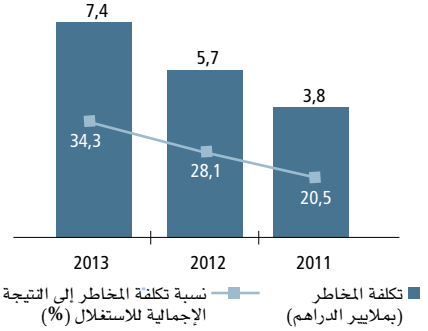

رسم بياني 30 : تكلفة المخاطر نسبة إلى جاري القروض (%)

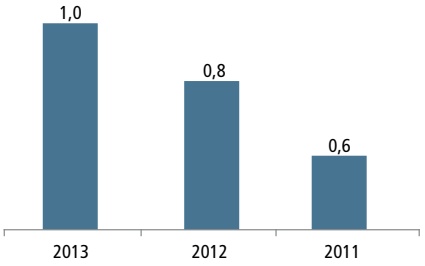

وأخذا بعين الاعتبار هذه التطورات، تحسنت النتيجة الجارية بنسبة 2,7% إلى 15,1 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 1,7% سنة 2012. وانتقلت النتيجة غير الجارية، التي ظلت سلبية، من 60 إلى 492 مليون درهم، ارتباطا بارتفاع التكاليف غير الاعتيادية لبعض البنوك.

وأسفر ذلك عن نتيجة صافية رابحة متراكمة بحوالي 9,9 مليار درهم، متزايدة بنسبة 0,2% مقابل انخفاض بنسبة 1,7% سنة 2012. ويشمل هذا التطور وضعيات متباينة تمثلت في نمو النتيجة الصافية الرابحة لدى بعض البنوك وانخفاضها لدى بنوك أخرى.

وإجمالا، استقرت مردودية الأصول في المتوسط في حوالي 1% في حين بلغت مردودية الأموال الذاتية 10,6% مقابل 11,8% سنة 2012، تحت تأثير تعزز الأموال الذاتية للبنوك على وجه الخصوص.

رسم بياني 31: تطور مردودية أصول البنوك % (ROA)

رسم بياني 32 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك % (ROE)

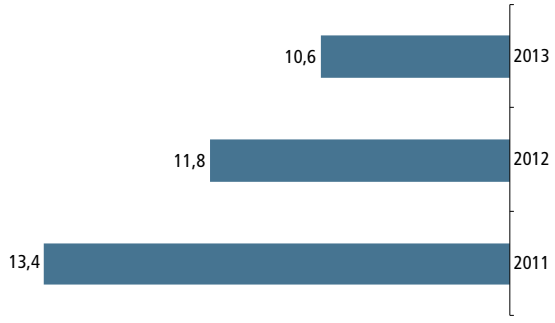

4 تم تعديل تكلفة المخاطر لسنة 2013 لتشمل المخصصات الاستثنائية للمؤن برسم المخاطر العامة، بمبلغ 972 مليون درهم الموجودة ضمن النتيجة غير الجارية.

3.2.1 - حافظ الهامش الإجمالي للوساطة على مستواه من سنة لأخرى

استقر الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك في نفس مستواه المسجل في السنة الماضية، أي 3,21% نتيجة لنمو معدل مردودية الاستخدامات بثلاث نقط أساس إلى 5,19%. والذي خفف منه ارتفاع تكلفة الموارد المتوسطة بمستوى مماثل إلى 1,98%.

رسم بياني 33 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)

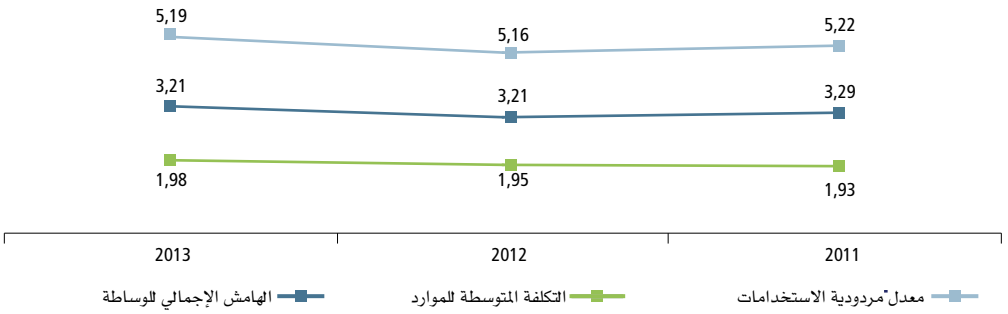

وفيما يتعلق بالهامش على العمليات مع الزبائن، فقد تقلص بواقع 19 نقطة أساس إلى 4,02%، نتيجة لانخفاض معدل مردودية القروض بما قدره 10 نقط أساس إلى 5,52% وارتفاع التكلفة المتوسطة للودائع بما قدره 9 نقط أساس إلى 1,5%.

رسم بياني 34 : تطور الهامش البنكي الإجمالي، والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)

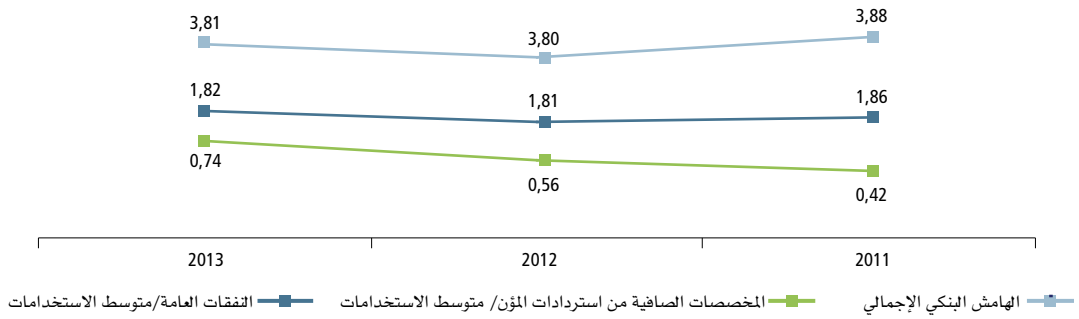

واستقر الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد البنكي الصافي إلى متوسط الاستخدامات، في 3,81%. إلا أنه استُهلك بالنفقات العامة في حدود 1,82%، مقابل 1,81% في السنة الماضية، وبتكلفة المخاطر التي بلغت 0,74%، مقابل 0,56% سنة 2012.

2 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها

في ظل ظرفية اقتصادية غير ملائمة، شهد نشاط شركات التمويل ومردوديتها حالة ركود. وعلى وجه الخصوص، انخفضت النتيجة الربحية لشركات قروض الاستهلاك والقرض الإيجاري.

1.2 - حافظ نشاط شركات التمويل عموما على مستواه على الرغم من الظرفية الاقتصادية غير الملائمة

1.1.2 - سجلت استخدامات شركات التمويل تطورات متفاوتة حسب اختصاصاتها

بعد أن ارتفع مجموع أصول شركات التمويل بنسبة 8,5% سنة 2012، شهد حالة ركود سنة 2013 في حوالي 98 مليار درهم. وظل الجاري الإجمالي للقروض الممنوحة للزبائن عبر الدفع من الصندوق أيضا مستقرا في حوالي 98 مليار، مقابل ارتفاع بنسبة 6,8% في السنة الماضية.

ويشمل هذا التطور أوضاعا متباينة. فقد استقر نشاط شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري، في حين شهد نشاط شركات تدبير وسائل الأداء والضمان ارتفاعا ملحوظا، بنسبة 22% و 18% على التوالي.

وتهيمن شركات قروض الاستهلاك على 47% من نشاط شركات التمويل، بينما تحتل شركات القرض الإيجاري 44% منه. وراكمت باقي فئات شركات التمويل حصة 9% من مجموع أصول القطاع.

رسم بياني 35 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%)

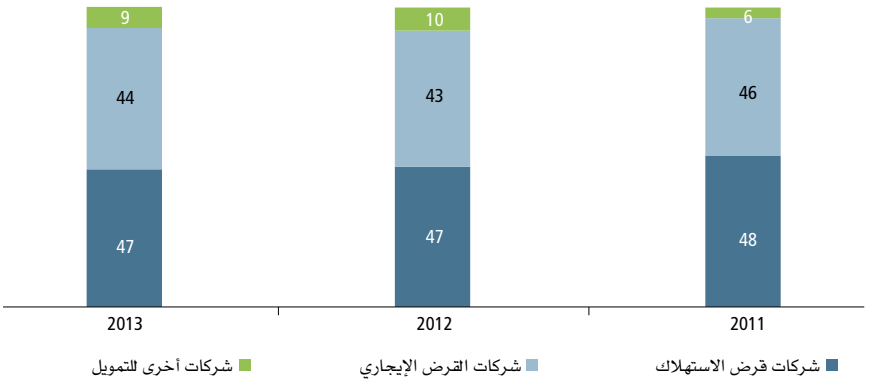

بلغ **مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك** 46,2 مليار درهم، متزايدا بنسبة لا تتعدى 0,8% مقابل 6% سنة 2012، نتيجة بالخصوص لركود عمليات الكراء مع خيار الشراء.

جدول رقم 6 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**436**	**530**	**606**	**14,3**
ديون على الزبناء	**40 426**	**42 115**	**42 351**	**0,6**
بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء	6 218	9 629	9 621	-0,1
محفظة السندات	**30**	**46**	**56**	**18,6**
قيم مستعقرة	**806**	**826**	**812**	**-1,7**
أصول أخرى	**1 592**	**2 321**	**2 391**	**3,1**
المجموع	**43 290**	**45 838**	**46 216**	**0,8**

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

وبلغ إجمالي مبلغها الجاري للقروض 47,2 مليار درهم، بارتفاع محدود في 0,4%، بعد 4% سنة 2012. وضمن هذا المجموع، حافظت عمليات الكراء مع خيار الشراء على مستواها للسنة الماضية، أي 9,6 ملايير درهم، بعد ارتفاع ملحوظ بنسبة 55% سنة 2012، بالنظر لانخفاض سوق مبيعات السيارات على وجه الخصوص. ومن جهة أخرى، ارتفع جاري باقي فئات القروض بحوالي 1%، بعدما تقلص بنسبة 4% السنة الماضية.

ويتألف حوالي ثلث قروض الاستهلاك من قروض غير مخصصة أساسا على شكل قروض شخصية. أما القروض المخصصة، فتتكون في حدود 91% من قروض شراء السيارات.

وخلال سنة 2013، منحت شركات قروض الاستهلاك حوالي 14 مليار درهم من القروض، حيث ظلت في نفس مستوى السنة الماضية، وهو ما يعادل 400.101 ملف. وتم منح حوالي 55% من القروض الجديدة على شكل قروض غير مخصصة.

رسم بياني 36 : تطور إنتاج شركات قروض الاستهلاك
موزعا بين القروض المخصصة والقروض غير المخصصة (بملايير الدراهم)

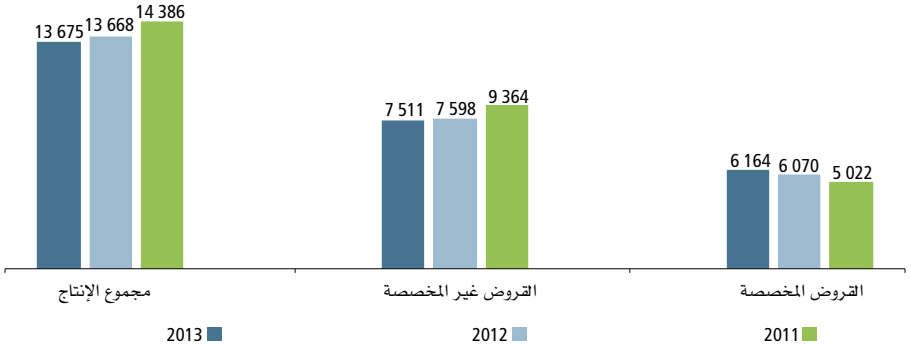

حققت **شركات القرض الإيجاري** حجم نشاط، بالنظر لإجمالي أصولها، بمبلغ 42,6 مليار درهم، دون تغيير مقارنة مع 2012، مقابل ارتفاع بنسبة 2,2% في السنة الماضية. واستقر إجمالي جاري القروض في 43,7 مليار درهم.

جدول رقم 7 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
مستحقات برسم القرض الإيجاري	40 463	41 434	41 431	0,0
ديون أخرى على الزبناء	51	104	75	-28,3
محفظة السندات	30	30	30	0,0
أصول أخرى	1 039	944	1 082	14,6
المجموع	**41 583**	**42 512**	**42 618**	**0,2**

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

وتراجعت عمليات القرض الإيجاري المنقول، التي تمثل 67% من المجموع، بنسبة 3%، بعد ركودها سنة 2012. وواصلت عمليات القرض الإيجاري العقاري منحاها التصاعدي، إذ ارتفعت بنسبة 6,5%، مقارنة مع 7,4% في السنة الماضية.

رسم بياني 37 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري المنقول والعقاري (بملايين الدراهم)

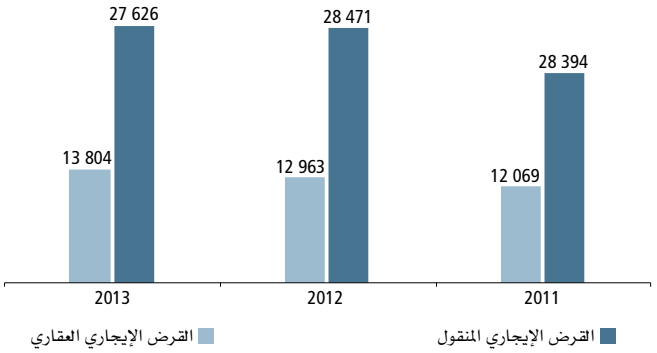

من حيث الإنتاج[5]، وزعت شركات القرض الإيجاري سنة 2013 مبلغا يناهز 13 مليار درهم، أي أقل بما قدره 744 مليون درهم مقارنة مع 2012 وذلك مقابل 12.992 ملفا. وخُصص حوالي 80% من هذا الإنتاج للقرض الإيجاري المنقول.

رسم بياني 38 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية المنقولة حسب نوع التجهيز

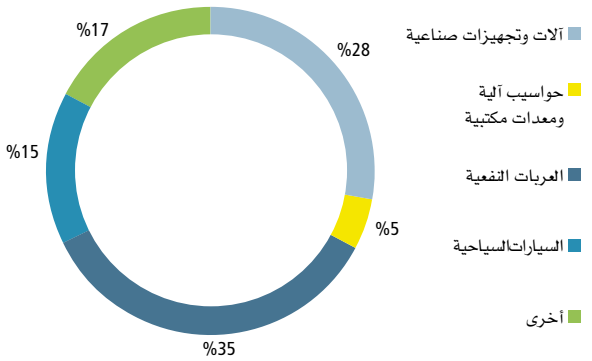

رسم بياني 39 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة

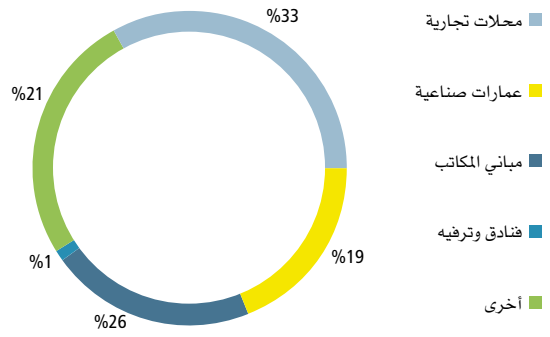

وبلغ **إنتاج القرض الإيجاري المنقول** 10,3 مليار درهم، بانخفاض بنسبة 7,5%. ونتج هذا التطور بالخصوص عن تراجع تمويل السيارات النفعية (11-%)، والآلات والتجهيزات الصناعية (15-%) والحواسيب ومعدات المكتب (47-%). في المقابل، ارتفع تمويل مواد الأشغال العمومية والبناء بنسبة 16%.

5 بيانات الجمعية المهنية لشركات التمويل

واستفادت من هذا الإنتاج خصوصا الأنشطة المرتبطة بالصناعة (30%)، والنقل والاتصالات (18%)، والتجارة (16%)، والبناء والأشغال العمومية (13%).

ويتبين من خلال تحليل القروض حسب مدتها هيمنة القروض متوسطة الأجل بحصة 81% من مجموع الإنتاج، مقابل 79% في السنة الماضية.

وشهد **إنتاج القرض الإيجاري** العقاري انخفاضا بنسبة 4% ليبلغ 2,5 مليار درهم. واستفاد من هذا التطور تمويل مباني المكاتب (+37,5%) والمباني الصناعية (+12,5%). بينما انخفض تمويل الفنادق والترفيه بنسبة 88%.

ورغم ارتفاع المخاطر، استقر حجم الديون المعلقة الأداء لشركات التمويل سنة 2013 في 9,6 ملايير درهم، أي بمعدل مخاطر قدره 9,8%، وهو نفس مستوى سنة 2012. ومع ذلك، إلا أن هذا المعدل يشمل حالات متباينة. فقد انخفض معدل المخاطر الخاص بشركات قروض الاستهلاك من 12,9% إلى 12,4%، بعد سحب الاعتماد من إحدى الشركات التي كانت تملك جاري ديون معلقة الأداء هاما[6]. من جهة أخرى، ارتفع معدل المخاطر الخاص بشركات القرض الإيجاري بواقع 0,7 نقطة إلى 7,8%.

رسم بياني 40 : تطور معدل المخاطر حسب نوع شركات التمويل (%)

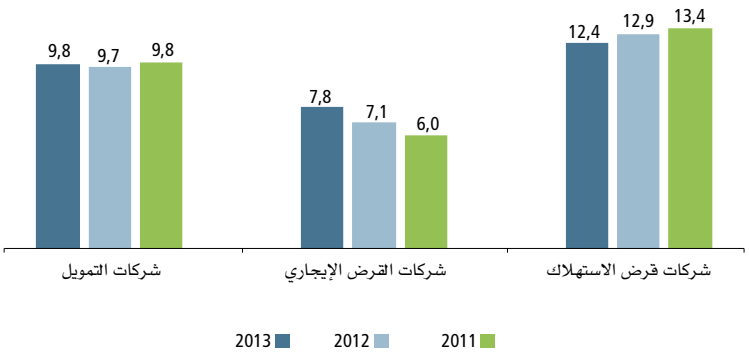

بلغ معدل تغطية الديون المعلقة الأداء 78% بالنسبة لشركات التمويل، وهو تقريبا نفس مستوى السنة الماضية. فقد استقر في 83% بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك وارتفع بثلاث نقط إلى 67% بالنسبة لشركات القرض الإيجاري.

6 عند استثناء تأثير سحب هذا الاعتماد، يرتفع معدل المخاطر بواقع 0,3 نقطة.

**رسم بياني 41 : تطور معدل التغطية
حسب نوع شركات قروض التمويل (%)**

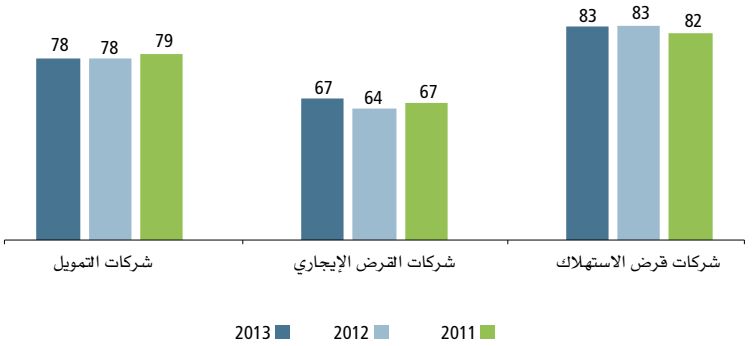

2.1.2 - ارتفعت الاستدانة البنكية الخاصة بشركات التمويل على حساب سندات الدين المصدرة

تكونت موارد شركات التمويل، بنهاية 2013، من الديون البنكية في حدود 57 مليار درهم، أي بحصة 59% وبارتفاع بخمس نقط عن السنة الماضية. وبلغت سندات الدين المصدرة 16 مليار درهم وتراجعت حصتها في الموارد بست نقط إلى 16%، بالنظر لارتفاع أسعار الفائدة في سوق السندات. أما الأموال الذاتية، فقد مثلث 9% من الموارد، دون تغيير عن 2012.

رسم بياني 42 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%)

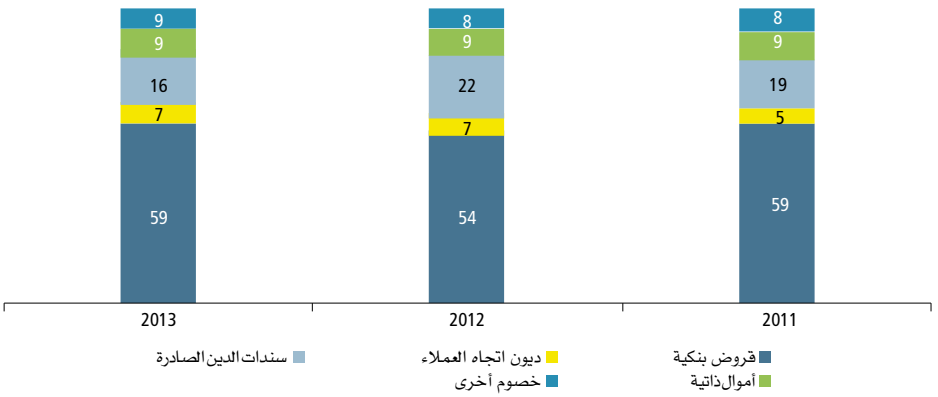

واكتتبت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في الحصة الأكبر (60%) من السندات التي أصدرتها شركات التمويل، تليها مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (37%) ثم شركات التأمين (3%).

جدول رقم 8 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	23 199	22 445	25 482	13,5
ديون تجاه الزبناء	2 409	4 653	4 825	3,7
سندات الدين الصادرة	9 625	10 251	6 758	-34,1
الأموال الذاتية	4 609	4 760	5 257	10,4
النتيجة الصافية	733	876	750	-14,4
خصوم أخرى	2 715	2 853	3 144	10,2
المجموع	**43 290**	**45 838**	**46 216**	**0,8**

بلغ المبلغ الجاري للديون البنكية الخاصة بشركات قروض الاستهلاك، التي تمثل 55% من الموارد، 25,5 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 13,5% عن سنة 2012. وتراجع جاري سندات الدين الصادرة بنسبة 34% إلى 6,8 ملايير، وانخفضت حصتها ضمن الموارد، من سنة لأخرى، بثمان نقط لتصل إلى 15%.

وارتفعت أموالها الذاتية المحاسبية بنسبة 10,4% إلى 5,3 ملايير درهم، لتمثل 11% من الموارد، وهو تقريبا نفس مستوى سنة 2012.

جدول رقم 9 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	28 017	25 041	27 513	9,9
ديون تجاه الزبناء	1 075	734	799	8,9
سندات الدين الصادرة	7 625	11 924	9 208	-22,8
الأموال الذاتية	2 322	2 509	2 597	3,5
النتيجة الصافية	383	290	285	-1,7
خصوم أخرى	2 161	2 014	2 217	10,0
المجموع	**41 583**	**42 512**	**42 618**	**0,2**

ومثلث الديون البنكية الخاصة بشركات القرض الإيجاري حوالي 65% من الموارد، وارتفعت بحوالي 10% إلى أكثر من 27 مليار درهم، بعد أن انكمشت بنسبة 10,6% سنة 2012. وفي المقابل، تقلص جاري سندات الدين الصادرة بنسبة 23% إلى 9,2 مليار درهم.

وارتفعت الأموال الذاتية المحاسبية من 2,5 إلى 2,6 مليار درهم، لتستقر في حصة 6%، وهو نفس مستوى السنتين الماضيتين.

2.2 - انخفضت نتيجة شركات التمويل إثر تباطؤ وتيرة نمو نشاطها

حققت شركات التمويل بنهاية سنة 2013 نتيجة صافية بمبلغ 1,4 مليار درهم، بانخفاض بنسبة 1%، بعد أن ارتفعت بنسبة 8% في السنة الماضية. ونتج هذا التراجع عن انخفاض الهوامش الربحية التي تحققها شركات قروض الاستهلاك والقرض الإيجاري.

رسم بياني 43 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)

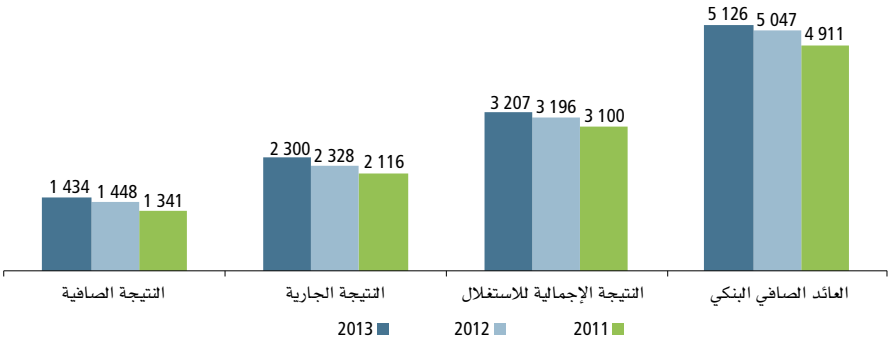

بلغ العائد الصافي البنكي الخاص بشركات التمويل 5,1 ملايير درهم، مرتفعا بنسبة 1,6% مقابل 2,8% في السنة الماضية، مما يعكس ارتفاع هامش العمولات بنسبة 15% إلى 1,1 مليار، إثر ارتفاع أنشطة تدبير وسائل الأداء والضمان، إلى جانب تطور نشاط تدبير محفظة قروض الاستهلاك لحساب البنوك. وفي المقابل، انخفض هامش الفائدة ونتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء مع خيار الشراء بنسبة 10,4% إلى 632 مليون درهم، و 0,8% إلى 3,2 ملايير درهم، على التوالي.

وبعد أن ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 7,2% سنة 2012، تم حصرها في ملياري درهم، مما أسفر عن معامل متوسط للاستغلال بنسبة 40%، وهو نفس مستوى سنة 2012. وبلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال 3,2 ملايير، مرتفعة بنسبة 0,3% مقارنة مع 3% في السنة الماضية.

وارتفعت تكلفة المخاطر ارتفاعا طفيفا من 868 مليون إلى 907 مليون درهم، وامتصت 28% من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 27% سنة 2012.

وبالنظر لهذه التطورات، بلغت مردودية الأصول 1,5%، وهو نفس مستوى سنة 2012. وتقلصت مردودية الأموال الذاتية بما قدره 1,2 نقطة إلى 15,5%.

رسم بياني 44 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

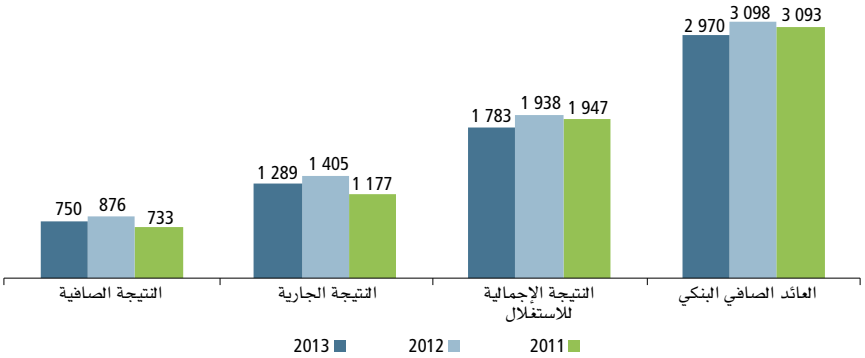

انخفض العائد الصافي البنكي لشركات قروض الاستهلاك بحوالي 4,1% إلى 3 ملايير درهم، بعد أن ظل مستقرا سنة 2012. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض هامش الفائدة وعائد عمليات الكراء مع خيار الشراء.

بالفعل، تراجع هامش الفائدة بنسبة 5,9% إلى 2,1 مليار درهم نتيجة لانخفاض منتجات الفائدة بنسبة 3,1% إلى 3,6 ملايير درهم، وما صاحبه من ارتفاع تكاليف الفائدة بنسبة 1,1% إلى 1,5 مليار درهم الذي ترتب عن ارتفاع تكاليف إعادة التمويل. من جهة أخرى، انخفض عائد عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 23% إلى 322 مليون درهم. وفي المقابل، نما هامش العمولات بنسبة 21% إلى 464 مليون درهم، بالنظر لتطور نشاط تدبير محفظة قروض الاستهلاك لحساب البنوك.

وتقلصت نفقات الاستغلال العامة بنسبة 1,1% إلى 1,2 مليار درهم، مما أسفر عن معامل متوسط للاستغلال بنسبة 41,7%. وانخفاض النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 8% إلى حوالي 1,8 مليار درهم، بعد أن كانت في حالة ركود في السنة الماضية.

من جهة أخرى، انخفضت تكلفة المخاطر مجددا من 533 مليون إلى 494 مليون. وامتصت 28% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، وهو نفس مستوى سنة 2012. واستمرت النتيجة غير الجارية في وضعها السلبي وانتقلت من 29 مليون إلى 108 ملايين، ارتباطا على الخصوص بارتفاع مخصصات المؤن برسم التقويم الضريبي.

وبلغت النتيجة الصافية 750 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 14,4%، بعد أن ارتفعت بنسبة 19,5% في السنة الماضية. هكذا، بلغت مردودية الأصول 1,6% مقابل 1,9% في السنة الماضية، بينما انتقلت مردودية الأموال الذاتية من 18,4% إلى 14,3%.

رسم بياني 45 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

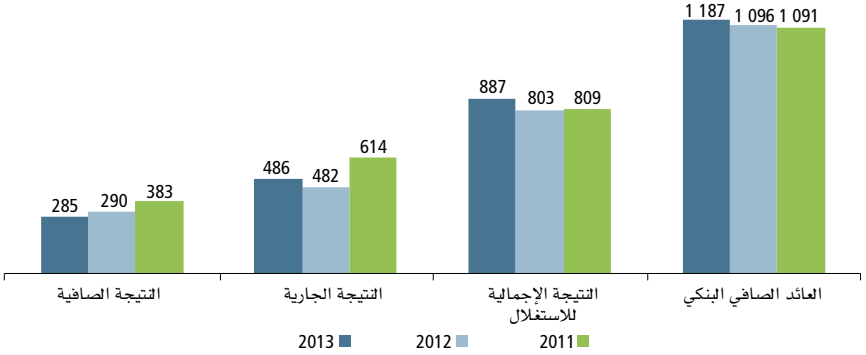

بلغ العائد الصافي البنكي لشركات القرض الإيجاري 1,2 مليار درهم، بارتفاع قدره 8,4%، بعد الركود الذي شهده سنة 2012. ونتج هذا الارتفاع خصوصا عن نمو هامش الفائدة (بما في ذلك نتيجة عمليات القرض الإيجاري) بحوالي 8% إلى 1,2 مليار، ارتباطا على الخصوص بارتفاع فائض القيمة على عمليات تفويت الأصول الثابتة التي أنجزتها بعض الشركات.

وبعد نمو النفقات العامة للاستغلال بنسبة 5,8% سنة 2012، ارتفعت بنسبة 3% إلى 303 ملايين درهم. هكذا، بلغ معامل متوسط الاستغلال 26%، بانخفاض بنقطة واحدة مقارنة مع السنة الماضية والنتيجة الإجمالية للاستغلال 10,5% حيث وصلت إلى 887 مليون درهم.

وبلغت كلفة المخاطر 401 مليون درهم، بارتفاع قدره 25%، بعد نموها بنسبة 65% سنة 2012. وامتصت 45% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 40% سنة 2012.

وبناء عليه، انخفضت النتيجة الصافية لشركات القرض الإيجاري بنسبة 1,7% إلى 285 مليون، بعد تراجعها بنسبة 24,3% سنة 2012. وظلت مردودية الأصول ومردودية الأموال الذاتية مستقرة، من سنة لأخرى، في 0,7% و 11% على التوالي.

3 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

في المغرب، يصل عدد البنوك الحرة إلى ستة بنوك، تعود ملكية أغلبها إلى البنوك التي تمكنها من الاستفادة من بنياتها الأساسية ومن منظومتها الخاصة بالتدبير التشغيلي.

إطار رقم 6 : القانون المنظم للبنوك الحرة

تخضع البنوك الحرة لمقتضيات القانون رقم 58-90 المتعلق بالمناطق المالية الحرة، وكذا لبعض أحكام القانون البنكي.

ويُعد بنكا حرا كل شخص اعتباري، كيفما كانت جنسية مسيريه ومالكي رأسماله، يقع مقره في منطقة مالية حرة وتتمثل مهنته الاعتيادية والرئيسية في استلام الودائع بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل وإجراء جميع العمليات المالية، وعمليات القرض والبورصة والصرف لحسابه الخاص أو لحساب زبنائه.

وتستفيد هذه البنوك من مجموعة من الامتيازات مثل حرية الصرف الكاملة فيما يتعلق بعملياتها مع غير المقيمين، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية.

وبلغ مجموع أصول البنوك الحرة حوالي 38 مليار درهم، بارتفاع قدره 7,1%. في حين كان قد انخفض بنسبة 3,2% سنة 2012. ويعود هذا التطور لنمو محفظة السندات التي انتقلت من 1,6 إلى 2,8 مليار درهم، 62% منها على شكل سندات دين، لاسيما سندات الخزينة. وارتفعت قروض مؤسسات الائتمان أيضا بنسبة 9,9% إلى 18,6 مليار درهم.

جدول 10 : تطور استخدامات البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	14 794	16 892	18 556	9,9
ديون على الزبناء	20 318	16 669	16 298	-2,2
محفظة السندات	1 115	1 573	2 844	80,7
أصول أخرى	306	221	173	-21,7
المجموع	**36 533**	**35 355**	**37 871**	**7,1**

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

وفي المقابل، انخفض جاري الديون على الزبائن بنسبة 2,2% إلى 16,3 مليار درهم، بالنظر إلى تراجع قروض التجهيز بنسبة 4,3%، بعد ارتفاعها بنسبة 44% سنة 2012.

وفيما يتعلق بالديون المعلقة الأداء، التي لا تمثل حصتها إلا 0,5% من القروض، ارتفع مبلغها الجاري القروض بنسبة 22% إلى 83 مليون درهم.

رسم بياني 46 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%)

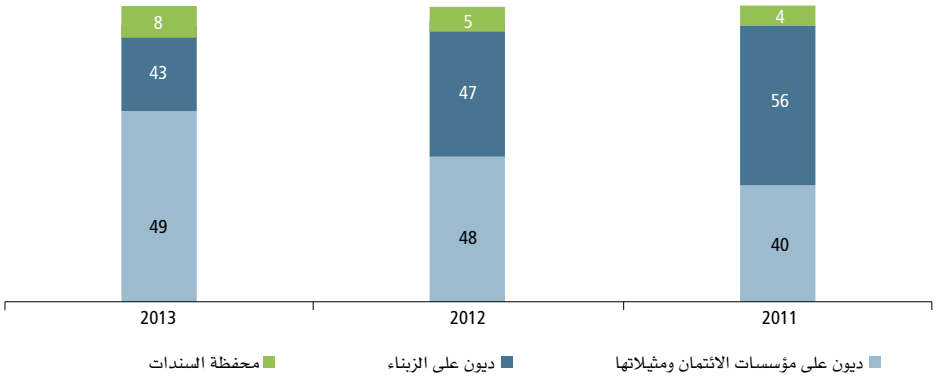

بالنظر لهذا التطور، شهدت بنية الاستخدامات بعض التغيرات سنة 2013. فقد انخفضت حصة الديون على الزبائن من 47 إلى 43% من سنة لأخرى، في حين تعززت حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها و حصة محفظة السندات بنقطة واحدة إلى 49% وبثلاث نقط إلى 8%، على التوالي.

وتميزت **موارد البنوك الحرة** بارتفاع الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 2,8% إلى 33 مليار درهم وودائع الزبائن بنسبة 65,1% إلى 4 ملايير درهم.

جدول رقم 11 : تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	33 618	32 068	32 961	2,8
ودائع الزبناء	2 096	2 433	4 017	65,1
الأموال الذاتية	399	451	441	-2,3
خصوم أخرى	420	403	452	12,2
المجموع	**36 533**	**35 355**	**37 871**	**7,1**

وبنهاية 2013، بلغت الأموال الذاتية للبنوك الحرة 441 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 2,3% مقارنة مع 2012. وتظل حصتها ضمن الموارد هامشية، وتتحمل الشركات الأم المخاطر التي تحيط بهذه الأموال.

رسم بياني 47 : بنية موارد البنوك الحرة (%)

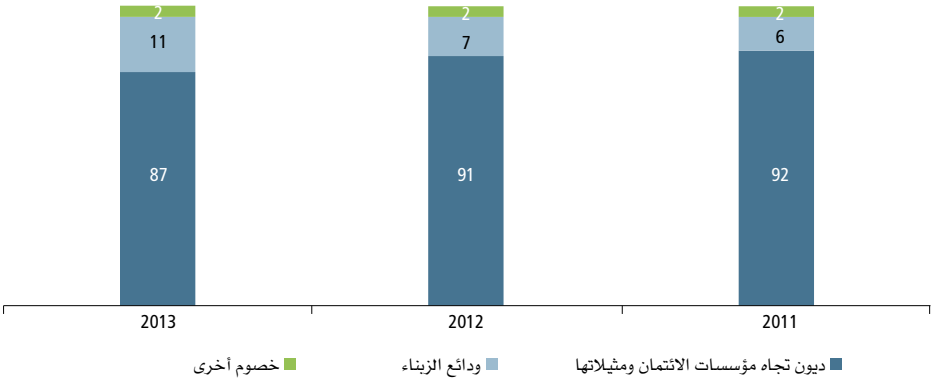

مثلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 87% من الموارد، بتراجع بأربع نقط مقارنة مع السنة الماضية لفائدة ودائع الزبناء التي ارتفعت حصتها بنسبة 11% مقابل 7% سنة 2012.

وارتفعت التعهدات بالتمويل الممنوحة من البنوك الحرة لاسيما لفائدة شركاتها الأم بنسبة 19% إلى 373 مليون درهم. وفي نفس السياق، ارتفعت التعهدات بالضمان بنسبة 49% إلى 2,2 مليار درهم، من بينها أكثر من 73% ممنوحة بأمر من الزبائن. وفيما يخص التعهدات بالضمان المستلمة، فقد بلغت 13,7 مليار، بارتفاع قدره 3% بعد الانخفاض الذي شهدته سنة 2012 بنسبة 18%.

رسم بياني 48 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)

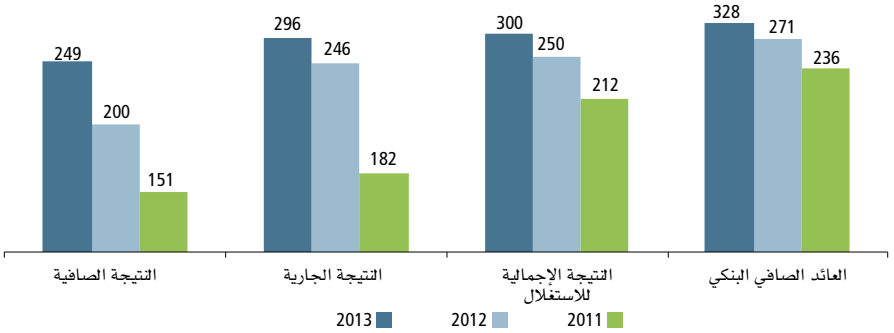

حققت البنوك الحرة برسم السنة المالية 2013، نتيجة صافية متراكمة بمبلغ 249 مليون درهم، بارتفاع قدره 25%، مقابل 33% في السنة الماضية. ويعود هذا النمو لانخفاض العائد الصافي البنكي بنسبة 21% إلى 328 مليون، بفضل ارتفاع كل من هامش الفائدة وهامش العمولات، وما صاحبه من انخفاض ملحوظ في كلفة المخاطر.

4 - نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

بعد مرحلة من التحسن تلت الصعوبات التي شهدها القطاع في السنوات الأخيرة، انتعش نمو معظم مؤسسات القروض الصغرى. وارتفع عدد زبائنها النشيطين وحجم شبكتها بنسبة 1,8% و 5% على التوالي، إلى 819.357 مستفيد و 1.478 نقطة بيع. وبلغ عدد مستخدَمي هذه الجمعيات سنة 2013، 6.065 شخص، بارتفاع قدره 1,1% سنة 2012.

جدول رقم 12 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى (بملايين الدراهم)

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	797	557	655	17,7
ديون على الزبناء	4 444	4 351	4 688	7,7
قيم مستعقرة	115	169	228	34,4
أصول أخرى	198	279	132	-52,5
المجموع	**5 554**	**5 356**	**5 703**	**6,5**

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

بلغ إجمالي المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للزبناء 4,9 ملايير درهم، بارتفاع نسبته 6%، مقابل شبه ركود في السنة الماضية. واستفاد الزبناء من النساء من حوالي 49% من هذا الجاري، أي نفس الحصة التي تم تسجيلها في السنتين الماضيتين. وتظل هذه المحفظة مركزة في المحيط الحضري بحصة 66% مقابل 65% سنة 2012.

وما تزال الجمعيات الثلاث الكبرى تستحوذ على 92% من القروض.

وتواصل القروض التضامنية وتيرتها التنازلية لفائدة القروض الفردية، ولا تمثل إلا 39% مقابل 47% سنة 2012. وما تزال القروض المقدمة للمقاولة الصغرى تهيمن على محفظة قطاع القروض الصغرى بحصة 89% مقابل 87%، تليها قروض السكن الاجتماعي (7%).

وترافق انتعاش النشاط بانخفاض الديون المعلقة الأداء بنسبة 23% إلى ما يفوق 200 مليون درهم بقليل، مما يقلص معدل المخاطر إلى 4,3% مقابل 6,1% سنة 2012. ويرتبط هذا التطور أساسا بعمليات الشطب التي لجأت إليها بعض الجمعيات طبقا للقوانين المنظمة لها. وتمت تغطية الديون المعلقة الأداء بمؤن في حدود 90%، مقابل 89% سنة 2012.

جدول رقم 13 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 860	3 334	3 355	0,6
الأموال الذاتية المماثلة	1 383	1 666	1 900	14,1
خصوم أخرى	311	356	448	26,0
المجموع	**5 554**	**5 356**	**5 703**	**6,5**

واستقرت ديون جمعيات القروض الصغرى في 3,4 ملايير درهم، مما يمثل حوالي 59% من مجموع الموارد. وعلى غرار سنة 2012، يأتي 84% من هذه الاستدانة من البنوك المحلية.

وبلغ جاري الأموال الذاتية 1,9 مليار، وهو ما يمثل 32% من مجموع موارد القطاع. وتعززت بنسبة 14% سنة 2013 بفضل ارتفاع الإعانات المتوصل بها.

رسم بياني 49 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بجمعيات القروض الصغرى (بملايين الدراهم)

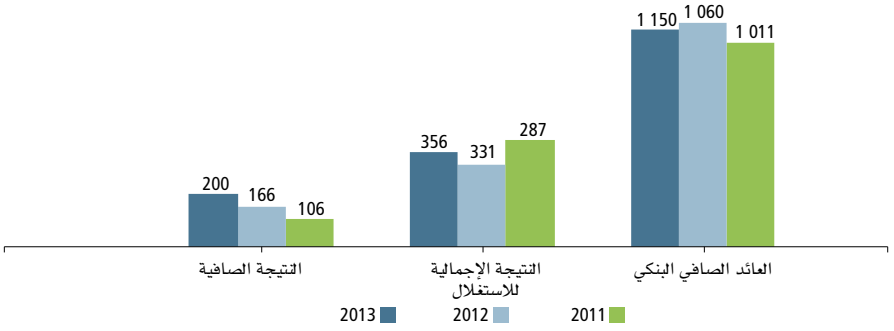

أتمّ قطاع القروض الصغرى السنة المالية 2013 بنتيجة صافية قدرها 200 مليون درهم، بارتفاع نسبته 21%، رغم النتيجة العجزية التي حققتها بعض الجمعيات.

5 - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها

يتم تحليل النشاط والمردودية على أساس مجمع انطلاقا من بيانات مالية أعدتها ثمان مجموعات بنكية تملك أكثر من 89% من الأصول على أساس فردي، وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. ويساعد هذا التحليل في إدراج نشاط البنوك ونتائجها التي حققتها مجموع المؤسسات التي توجد تحت مراقبتها سواء في المغرب أو في الخارج.

وبالنظر لتعزيز المجموعات البنكية الرئيسية ومستوى نضج السوق المحلية، عملت هذه المجموعات على البحث بجدية في السنوات الأخيرة على منافذ نمو جديدة في الخارج، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء. وساهمت العمليات التي أنجزتها مؤسساتها البنكية في هذه القارة مساهمة متزايدة في أنشطة هذه المجموعات ونتائجها.

ورغم هذا الأداء الجيد، شهدت النتيجة على أساس مجمع التي حققتها المجموعات البنكية سنة 2013 انخفاضا تحت تأثير تباطؤ وتيرة نمو الأنشطة المحققة بالمغرب، وارتفاع تكلفة المخاطر المرتبطة بها وانخفاض مساهمة باقي المهن، لاسيما تدبير الأصول.

1.5 - تباطأ تطور نشاط المجموعات البنكية ارتباطا بتراجع أنشطتها المحلية

بنهاية 2013، بلغ مجموع أصول المجموعات البنكية الثمانية حوالي 1.162 مليار درهم، بارتفاع نسبته 4,3%، مقابل 8,4% في السنة الماضية. فبالنسبة للاستخدامات، نلاحظ انخفاض الأصول المالية إلى القيمة العادلة حسب النتيجة وتراجع حصتها بواقع 0,6 نقطة إلى 8,3%. وفي المقابل، شهدت التوظيفات المملوكة إلى حين استحقاقها، والديون على الزبائن، والقروض لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وتيرة تصاعدية، مما رفع حصة كل منها إلى حوالي 4% و 67,7% و 5%، على التوالي.

رسم بياني 50 : بنية استخدامات البنوك
على أساس مجمع (%)

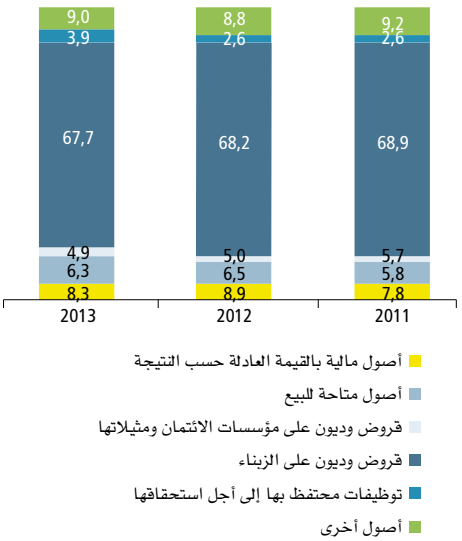

رسم بياني 51 : بنية موارد البنوك
على أساس مجمع (%)

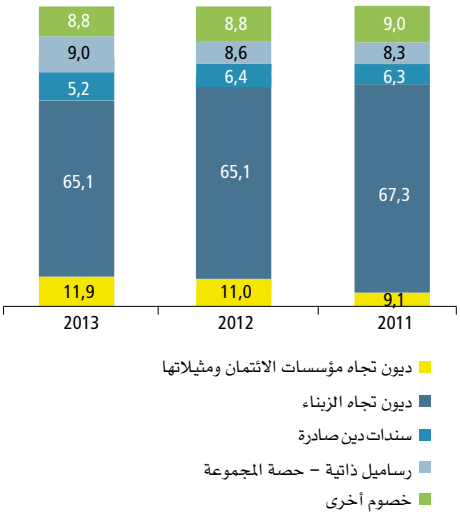

وفي ما يتعلق بالموارد، شمل الارتفاع على وجه الخصوص الديون تجاه الزبائن ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، إضافة إلى الاحتياطيات المعززة .ومن جهتها، انخفضت سندات الدين المصدرة. وفقا لذلك، استقرت

حصة الديون تجاه الزبائن في مستواها المسجل في السنة الماضية، أي 65%، تليها الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (11,9%) والرساميل الذاتية- حصة المجموعة (9%).

1.1.5 - تميز نمو الاستخدامات بارتفاع ملحوظ في التوظيفات المملوكة إلى أجَل استحقاقها

جدول رقم 14 : تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	79 817	99 481	96 589	-2,9
أصول مالية متوفرة للبيع	59 399	72 043	72 631	0,8
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	58 497	55 743	56 716	1,7
قروض وديون على الزبناء[7]	707 636	759 839	786 644	3,5
توظيفات مملوكة إلى حين أجل استحقاقها[8]	26 848	28 493	44 823	57,3
أصول أخرى	94 872	98 127	104 218	6,2
المجموع	**1 027 069**	**1 113 726**	**1 161 621**	**4,3**

استفاد ارتفاع استخدامات المجموعات البنكية من نمو القروض والديون على الزبائن[7]، ولو بوتيرة أقل مقارنة مع سنة 2012. وبلغت هذه الأخيرة 786,6 مليار درهم، بنسبة نمو قدرها 3,5%، أي نصف الوتيرة المسجلة في السنة الماضية، وذلك تحت تأثير الارتفاع المحدود في القروض للمقاولات وللأسر.

ومن جهة أخرى، انتعشت القروض والديون على مؤسسات الائتمان بنسبة 1,7% إلى 56,7 مليار درهم، بعد أن انخفضت بنسبة 4,7% و 15% على التوالي سنتي 2012 و 2011، ارتباطا بارتفاع القروض لشركات التمويل بالمغرب.

بالموازاة مع ذلك، مثلت التوظيفات المملوكة إلى أجل استحقاقها[8] حوالي 4% من مجموع الأصول، وارتفعت بنسبة 57,3% إلى 44,8 مليار درهم، مقابل 6,1% في السنة الماضية، بعد عمليات الشراء الجديدة لسندات الخزينة المغربية من طرف وحدات المجموعات في السوق المحلية واكتتاب فروع الشركات بإفريقيا في السندات التي تصدرها دول جنوب الصحراء. ومن جهة أخرى، بلغت الأصول المالية المتوفرة للبيع 72,6 مليار، وشهدت ارتفاعا محدودا بنسبة 0,8%، في حين كانت قد تزايدت بنسبة 21,3% سنة 2012. وتأتت هذه التطورات على حساب الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة والتي تتضمن الأدوات المالية المملوكة لغرض التداول والتي تراجعت بحوالي 3% إلى 96,6 مليار درهم، مقابل معدل نمو بنسبة 24,6% سنة 2012.

7 تدرج القروض والسلفيات للعملاء بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
8 يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.1.5 - استفاد نمو الموارد من تزايد ودائع الزبائن

جدول رقم 15 : تطور موارد البنوك – على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)	2011	2012	2013	التغير 2012/2013 (%)
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	2 728	1 024	3 797	270,6
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	92 974	122 990	137 723	12,0
ديون تجاه الزبناء	691 293	724 916	756 293	4,3
سندات الدين الصادرة	65 178	71 294	60 706	-14,9
الرساميل الذاتية – حصة المجموعة	85 344	96 119	104 124	8,3
ومن ضمنها النتيجة الصافية	9 958	10 112	9 455	-6,5
خصوم أخرى	89 552	97 383	98 978	1,6
المجموع	**1 027 069**	**1 113 726**	**1 161 621**	**4,3**

وبلغ جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 137,7 مليار درهم سنة 2013، متزايدة من جديد بنسبة 12% وإن بوتيرة منخفضة، بعد ارتفاعاتها المتتالية المسجلة في السنتين الماضيتين. وفي المقابل، تراجع لجوء البنوك وشركات التمويل التابعة لها لسوق الدين الخاص، بالنظر لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على سندات الاقتراض في السوق المحلية. وبالتالي، استقر جاري سندات الدين الصادرة بنهاية 2013، في 60,7 مليار درهم، بانخفاض بحوالي 15% مقارنة مع السنة الماضية.

أما جاري الديون تجاه الزبائن، فقد بلغ 756,3 مليار درهم سنة 2013، بنمو نسبته 4,3%، مقابل حوالي 5% في السنة الماضية.

وارتفعت الرساميل الذاتية -حصة المجموعة، بما فيها نتيجة السنة المالية، بنسبة 8,3% إلى 104 مليار درهم لاسيما بفضل ارتفاع الاحتياطيات المجمعة بنسبة 21,9% والرأسمال والاحتياطيات ذات الصلة بنسبة 3,3%. ويجسد هذا التطور التدابير التي نفذتها المجموعات البنكية تماشيا مع الزيادة في معدلات الأموال الذاتية.

3.1.5 - ساهمت الأنشطة العابرة للحدود مساهمة إيجابية في أنشطة المجموعات البنكية

ساهم الانتشار خارج الحدود مساهمة إيجابية في نشاط المجموعات البنكية الثلاثة الرئيسية الأكثر نشاطا في الخارج. بالفعل، ارتفع مجموع أصولها المحقق بالخارج بنسبة 13,1% مقابل 22% ليبلغ 169,5 مليار درهم. وتم تحقيق حوالي 95% من هذا الجاري بإفريقيا.

أما القروض، فقد نمت بنسبة 17,4% إلى 98,7 مليار درهم وارتفعت الودائع بنسبة 13% إلى 125,3 مليار درهم.

رسم بياني 52 : مساهمة فروع الشركات بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاثة الكبرى (%)

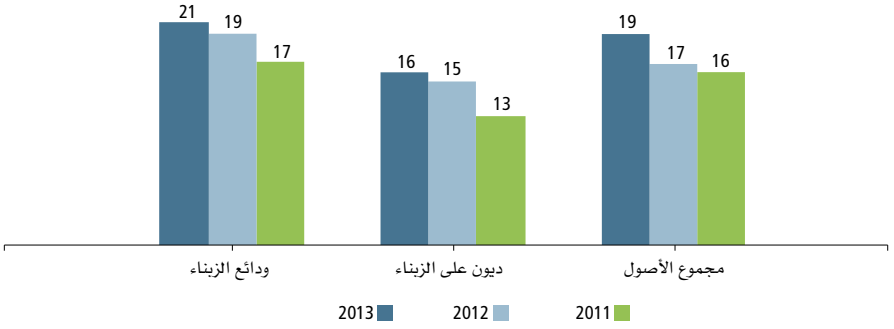

خلال سنة 2013، بلغت مساهمة فروع الشركات بالخارج 19% بالنسبة لمجموع الأصول المجمعة، مقابل 17% في السنة الماضية. وبلغت هذه الحصة 16% فيما يخص الديون على الزبائن مقابل 15%. و 21% بالنسبة للودائع مقابل 19%.

4.1.5 - ارتفعت الديون المعلقة الأداء المملوكة للمجموعات البنكية

في سياق اقتصادي عصيب، ترافق التطور المعتدل للقروض الممنوحة لزبائن المجموعات البنكية بارتفاع المخاطر. وبالتالي، ارتفع جاري القروض المعلقة الأداء بنسبة 18,8% سنة 2013 مقابل 12,6% في السنة الماضية، ليبلغ في المجموع حوالي 58 مليار درهم، مما أسفر عن معدل ديون معلقة الأداء بنسبة 7,1% مقابل 6,2% سنة 2012. وتمت تغطية الديون المعلقة الأداء بمؤن في حدود 66%.

رسم بياني 53 : تطور الديون المعلقة الأداء و نسبة المخاطر - على أساس مجمع

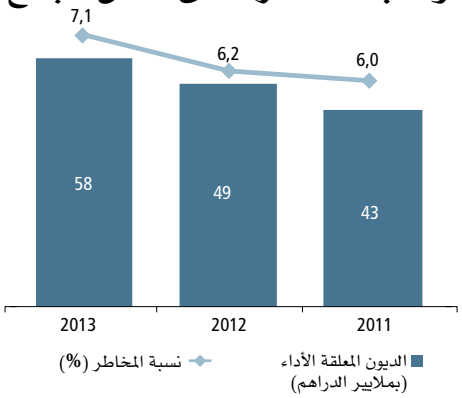

رسم بياني 54 : تطور المؤن و نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء - على أساس مجمع

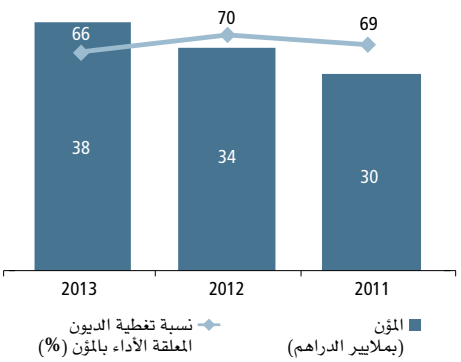

وفيما يتعلق بفروع الشركات المتواجدة بإفريقيا، بلغ جاري ديونها المعلقة الأداء 10,4 مليار درهم، أي بمعدل مخاطر بنسبة 10,6%. وتمت تغطية الديون بالمؤن في حدود 63%.

2.5 - انخفضت النتيجة الصافية للمجموعات البنكية بالنظر لانخفاض أداء الأنشطة المحلية بما فيها تدبير الأصول

يعتمد تحليل المردودية على أساس مجمع على دراسة حسابات النتيجة التي أعدتها المجموعات البنكية الثمانية.

1.2.5 - تأثرت النتيجة الصافية للمجموعات البنكية على وجه الخصوص بارتفاع تكلفة المخاطر

في بيئة اقتصادية محلية غير ملائمة، انخفضت النتيجة الصافية -حصة المجموعة بنسبة 6,5% إلى 9,5 ملايير درهم، بعد أن ارتفعت بنسبة 1,5% سنة 2012. هكذا، بلغت نسبة مردودية الأصول والأموال الذاتية 1% و 9,1% على التوالي.

رسم بياني 55 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم)

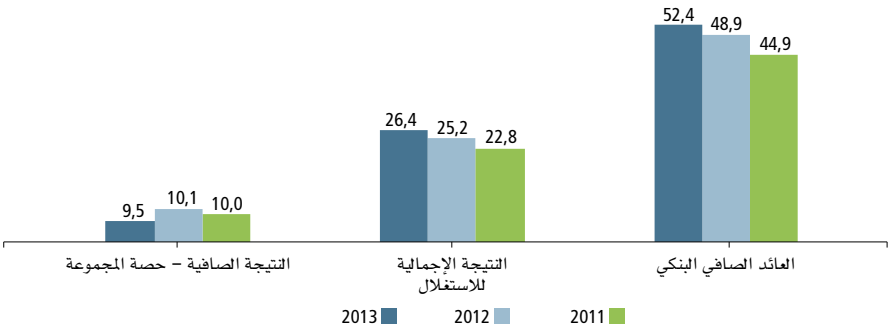

بلغ العائد الصافي البنكي 52,4 مليار درهم، وشهد ارتفاعا بنسبة 7%، بعد ما ارتفع بنسبة 9% في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور تباطؤ وتيرة نمو هامش الفائدة إلى 4,7% مقابل 7,3% سنة 2012. أما هامش العمولات الناتجة عن العمولات المحصَّلة على الخدمات المقدمة، بعد خصم العمولات المقدمة مقابل اللجوء إلى خدمات الغير، فقد بلغ 9,2 ملايير درهم، مسجلا نموا بنسبة 10,4%، بانخفاض ضئيل مقارنة مع معدل سنة 2012 الذي بلغ 12,7%.

وارتفعت نتيجة أنشطة السوق، المكون الثالث للعائد الصافي البنكي، بنسبة 20,7% إلى 6,1 مليار درهم، مقابل 11,2% سنة 2012 بفضل ارتفاع أرباح الأدوات المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة بنسبة 27,3%. وانخفضت النتيجة على الأصول المالية المتوفرة للبيع بنسبة 1,5%.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت المصاريف العامة بنسبة 9,1% لتبلغ 25,9 مليار درهم، مقابل 7,8% سنة 2012، مما أسفر عن معامل متوسط للاستغلال في حدود 49,5%، مقابل 48,6% سنة 2012. وارتفاع النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 5,1% إلى 26,4 مليار درهم.

وعموما، بلغت تكلفة المخاطر 7,7 ملايير درهم، متزايدة بنسبة 38,3%، مقارنة مع 50,5% سنة 2012. ومثلت 29,2% من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 22% في السنة الماضية.

2.2.5 - ساهمت الأنشطة العابرة للحدود مساهمة إيجابية في نتائج المجموعات البنكية

استفادت مردودية الأنشطة التي حققتها المجموعات الأكثر نشاطا بالخارج، على الصعيد الدولي، بطريقة إيجابية من مساهمة الفروع الإفريقية. بالفعل، ارتفع العائد الصافي البنكي لهذه المجموعات على الصعيد الدولي بنسبة 24,8% إلى 11,4 مليار درهم، تحقق حوالي 94% منها بإفريقيا.

رسم بياني 56 : مساهمة الفروع المتواجدة في الخارج في أهم بنود النتيجة الخاصة بالمجموعات البنكية الكبرى الثلاثة (%)

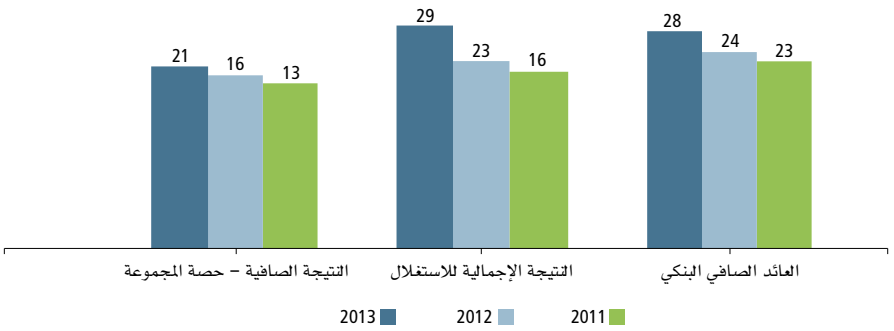

بلغت مساهمة الشركات التابعة بالخارج في العائد الصافي البنكي للمجموعات المعنية 28%، بارتفاع بأربع نقط مقارنة مع السنة الماضية. وبلغت هذه المساهمة 21% بالنسبة للنتيجة الصافية-حصة المجموعة التي ارتفعت بخمس نقط مقارنة مع سنة 2012.

الباب الثالث

المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب

خلال سنة 2013، تزامن تراجع النشاط البنكي مع تنامي مخاطر التخلف عن السداد سواء من الأسر أو المقاولات غير المالية. وموازاة مع ذلك، تواصل تعزيز القاعدة المالية للبنوك، فارتفعت أموالها الذاتية مجددا، كما تحسن متوسط نسبة الملاءة، مما جعل البنوك في موقع جيد لمواجهة المخاطر القائمة.

ويولي البنك المركزي أهمية بالغة لتقييم المديونية. في هذا السياق، يعمل البنك على التتبع المنتظم، شهريا، لتطور قروض الاستهلاك والسكن، كما يُجري استقصاءً[9] سنويا لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك من أجل جمع المعلومات حول مديونية الأسر وكذا عن نوعية الأفراد المستفيدين. إلى جانب ذلك، يقوم البنك باستمرار بدراسة وتحليل تمويل الشركات غير المالية.

من جهة أخرى، يتولى بنك المغرب تقييم ملاءة البنوك من خلال دراسة التقارير الاحترازية التي تمكّن من تتبع عناصر حساب معدل الملاءة ومعدل الأموال الذاتية الأساسية حسب التشريعات المعمول بها.

ويتتبع البنك أيضا عن كثب تحليل السيولة، عبر دراسة التقارير التي تقدمها البنوك، بما فيها تلك المتعلقة باختبارات الضغط الشهرية.

1. تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من وجهة نظر احترازية

خلال سنة 2013، واصلت البنوك تدابيرها الرامية إلى تعزيز قاعدتها المالية، إذ عملت على الرفع بشكل ملموس من أموالها الذاتية الاحترازية ، حتى تستجيب للمقتضيات الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2013 وتواكب تطورها في المغرب وخارجه. إلى جانب ذلك، انخفضت المخاطر الصافية المرجحة خاصة بفعل تباطؤ نشاط القروض.

وقد تم تحليل تطور ملاءة البنوك، المفصل فيما يلي، انطلاقا من البيانات المستخرجة من القوائم الاحترازية للبنوك، التي تم إعدادها على أساس فردي، وفق معايير بازل 2.

9 شمل الاستقصاء التاسع حول القروض العقارية، الذي تم إنجازه سنة 2013، ما قدره 9 بنوك، بينما شمل الاستقصاء حول قروض الاستهلاك 17 مؤسسة و5 بنوك.

1.1 - تطور المخاطر الصافية المرجحة

مع متم سنة 2013، بلغت المخاطر الصافية المرجحة الخاصة بالقطاع البنكي ما قدره 747 مليار درهم، بانخفاض بنسبة 1,7%، مقابل ارتفاع بنسبة 5,3% في السنة الماضية. وتوزعت هذه المخاطر بين مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

رسم بياني 57 : تطور مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر (بملايير الدراهم)

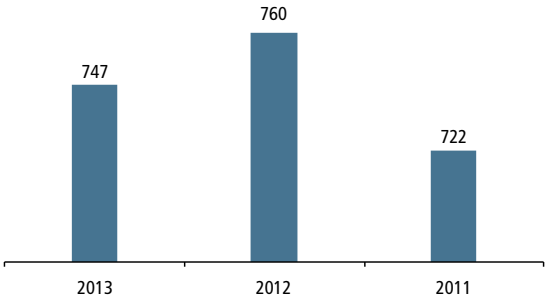

1.1.1 - مخاطر الائتمان

تمثل الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر الائتمان، والمحددة حسب المقاربات «المعيارية» لبازل 2، 85,2% من مجموع المخاطر. ومع نهاية سنة 2013، بلغت هذه الأصول 635 مليار درهم، متراجعة بنسبة 2%، بعد ارتفاعها بنسبة 4,6% سنة 2012. ويعزى هذا الانخفاض، من جهة، إلى تباطؤ نشاط الائتمان، ومن جهة أخرى إلى اعتماد أحد البنوك، لأول مرة، لبعض تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان.

رسم بياني 58 : تطور مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم)

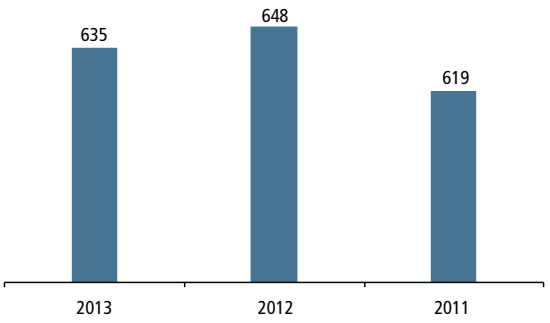

2.1.1 - مخاطر السوق

راكمت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق، مع نهاية سنة 2013، حوالي 41 مليار درهم، متراجعة بنسبة 10,1% مقابل ارتفاعها بنسبة 4,6% في السنة الماضية. ويعود هذا التغير إلى انخفاض سندات التداول الخاصة ببعض البنوك لفائدة سندات الاستثمار. ويمثل هذا الخطر 6% من مجموع المخاطر البنكية.

رسم بياني 59 : تطور مخاطر السوق
(بملايير الدراهم)

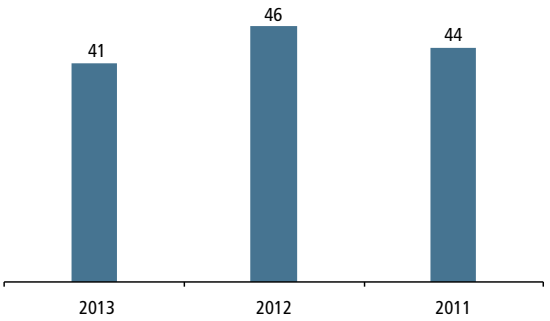

3.1.1 - المخاطر التشغيلية

تعتمد معظم البنوك مقاربةَ المؤشر الأساسي[10] لحساب المخاطر التشغيلية. وقد بلغت هذه الأخيرة 70 مليارا، بارتفاع بنسبة 6,7%، لتمثل بالتالي 9% من مجموع المخاطر. ويعزى ارتفاع المتطلبات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلى ارتفاع العائد الصافي البنكي الذي بلغ في المتوسط 9% خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

رسم بياني 60 : تطور مخاطر التشغيل
(بملايير الدراهم)

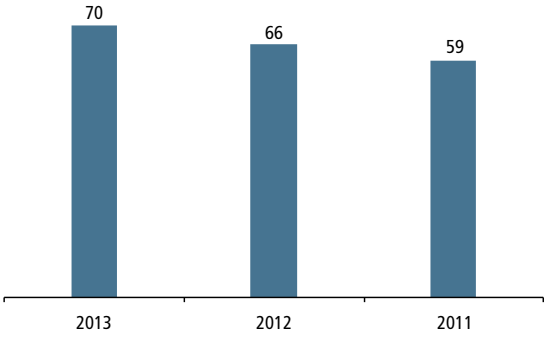

10 حسب هذه المقاربة، يبلغ الحد المطلوب من الأموال الذاتية 15% من متوسط العائد الصافي البنكي، محسوبا على ثلاث سنوات.

2.1 - تطور الأموال الذاتية للبنوك

تتألف الأموال الذاتية من الأموال الذاتية الأساسية والأموال الذاتية التكميلية. وتتكون الأموال الذاتية الأساسية من الأسهم العادية والاحتياطيات والمبالغ المرحّلة من جديد. بينما تتألف الأموال الذاتية التكميلية من احتياطيات إعادة تقييم الأصول، والمؤن العامة والقروض الثانوية التي تستجيب لبعض الشروط.

وبنهاية 2013، بلغ إجمالي الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك 99 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 6,9% مقابل 10,6% السنة الماضية.

وسجلت الأموال الذاتية الأساسية، التي تمثل 83% من إجمالي الأموال الذاتية، ارتفاعا بنسبة 7,6% لتصل إلى 83 مليار درهم، مقابل 10,7% سنة 2012. ويعود هذا التغير إلى الزيادات في الرأسمال التي لجأت إليها البنوك وكذا إلى وضع حصة متزايدة من النتائج ضمن الاحتياطيات، وذلك بغية التقيد بالحد الأدنى المعمول به، والذي تم رفع مستواه.

رسم بياني 61 : تطور الرأسمال التنظيمي و نسبة الملاءة

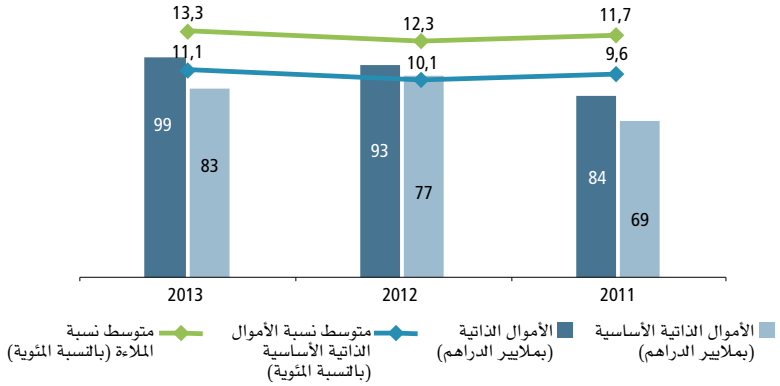

وبالنظر لهذه التغيرات، تحسن متوسط نسبة ملاءة البنوك ليصل إلى 13,3%، مقابل 12,3% سنة 2012، في حين تحسن متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية إلى 11,1% مقابل 10,1%.

رسم بياني 62 : تطور الرأسمال التنظيمي
و نسبة الملاءة – على أساس مجمع

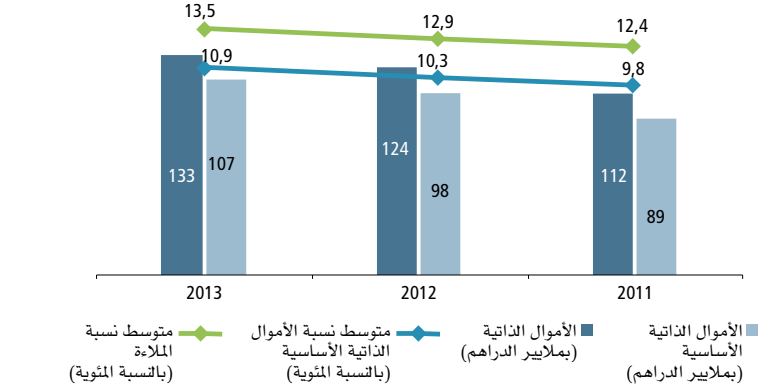

وعلى أساس مجمع، ارتفعت الأموال الذاتية الاحترازية والأساسية للبنوك بنسبة 7% لتبلغ 133 مليار درهم وبنسبة 9% إلى 107 ملايير. بالتالي، بلغ متوسط نسبة الملاءة 13,5%، بارتفاع بواقع 0,6 نقطة. في ما بلغ متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية 10,9% مقابل 10,3% سنة من قبل.

2 - تطور مخاطر السيولة

يقصد بخطر السيولة، الذي يتصل بالنشاط البنكي، خطر عدم قدرة مؤسسة بنكية ما على الوفاء بالتزاماتها، في ظروف عادية، عند استحقاقها. ولتدبير هذا الخطر، يتعين على البنوك أن :

- تملك ما يكفي من الأصول السائلة لمواجهة الضغوط المحتملة على سيولتها ؛
- تحرص على أن يكون استحقاق مواردها مضمونا باستحقاق استخداماتها.

وسنة 2013، شهدت الضغوط على السيولة البنكية نوعا من الاستقرار، بالنظر لتقلص عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات.

1.2 - الأصول السائلة للبنوك

بنهاية سنة 2013، بلغ جاري الأصول السائلة[11] للبنوك ما مجموعه 137,5 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 24,5% مقارنة مع 2012. وجاء هذا الارتفاع استجابة للمتطلبات الاحترازية، كما أنه يساعد البنوك على مواجهة صدمات السيولة المحتملة بشكل أفضل.

وتتألف حوالي 60% من الأصول السائلة من سندات الخزينة. بينما يتكون الباقي من رصيد حسابات البنوك لدى البنك المركزي والاستخدامات بين البنوك. وارتفعت حصة الأصول السائلة في مجموع أصول البنوك من 10,5% إلى 12,5% من سنة لأخرى.

رسم بياني 63 : تطور الأ صول السائلة و القابلة للتحقيق

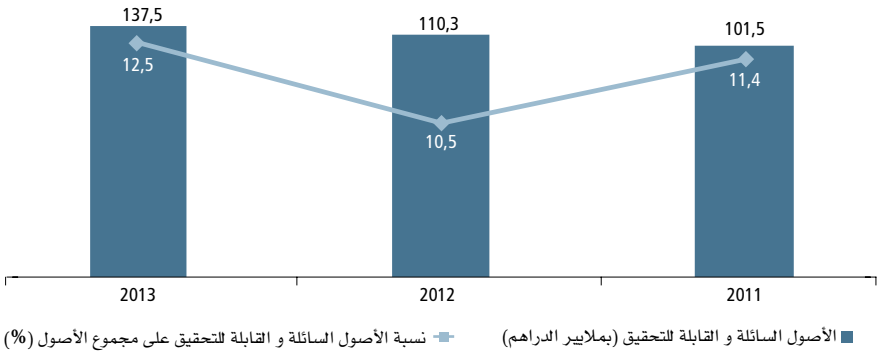

11 تشمل الأصول السائلة على وجه الخصوص القيم المودعة في الصندوق، والودائع لدى بنك المغرب، والعمليات القائمة ما بين البنوك، وسندات الخزينة وشهادات الإيداع.

بلغ المعامل المتوسط لسيولة البنوك[12]، الذي يشير إلى العلاقة بين عناصر الأصول السائلة وعناصر الخصوم المستحقة خلال شهر، ما يقارب الحد الأدنى القانوني، ألا وهو 100%، دون تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

بالموازاة مع ذلك، تحسنت حصة الضمانات المتوفرة التي تملكها البنوك والقابلة لإعادة التمويل من بنك المغرب، من 35% إلى 41% من سنة لأخرى. ويعود هذا التغير إلى ارتفاع الموجودات الذاتية للبنوك من سندات الخزينة، وكذا إلى توسيع نطاق الضمانات المعتمدة لدى بنك المغرب لتشمل الديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

2.2 - استناد استخدامات البنوك ومواردها

نظرا لتباطؤ القروض، استقرّ معامل الاستخدام (نسبة القروض إلى الودائع) في 104%.

رسم بياني 64 : تطور الودائع، القروض و معامل الاستخدام

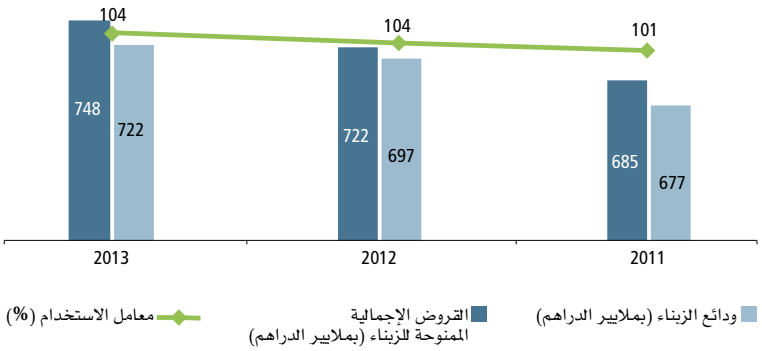

وحسب أجل الاستحقاق، تتكون 51% من استخدامات البنوك من استخدامات قصيرة الأجل، في حين تشكل الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأمد 49% منها. أما الموارد فتتألف من الموارد دون أجل استحقاق، بنسبة 54%، ومن الموارد القصيرة الأجل[13] بنسبة 27%، ومن الموارد المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 19%.

وبالتالي، يتم -جزئيا- تغطية استخدامات البنوك لأجل متوسط وطويل بالودائع تحت الطلب، المعروفة باستقرارها، وبالموارد القصيرة الأجل، وذلك نتيجة العمق غير الكافي لأسواق الرساميل، لاسيما في الاستحقاقات الطويلة الأمد.

ويمثل الدين السندي 8,2% من الموارد، 47% منها تتألف من سندات ديون صادرة لأجل يقل عن سنتين. وقد عرف هذا الدين سنة 2013 حالةَ ركود بعد ارتفاعه بنسبة 6,2%، وذلك إثر انخفاض وتيرة الإصدارات السندية، في سياق ارتفاع نسب الفائدة.

12 سيتم تعويض هذا المعامل بالمعدل الجديد للسيولة المنصوص عليه في اتفاقية بازل 3، والذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2015.
13 تتألف الموارد قصيرة الأجل أساسا من تسبيقات بنك المغرب، والاقتراضات بين البنوك غير المضمونة والمضمونة، والتي تتراوح مدة استحقاق معظمها بين يوم واحد و7 أيام، وسندات الدين الصادرة ذات مدة استحقاق تقل عن سنتين.

ورغم التدابير التي اتخذتها البنوك لتعزيز سيولتها وتحسين طريقة تدبيرها للأصول والخصوم، فإنها لا تزال تواجه رهان تعبئة موارد متنوعة ومضمونة باستخداماتها.

وقد لجأت بعض البنوك إلى التسنيد للحصول على تمويلات طويلة المدة، مع تخفيف حصيلتها. بينما توجهت بنوك أخرى، أو تعتزم التوجه، نحو السوق الدولية لتعبئة الأموال لآجال متوسطة وطويلة.

وبدخول القانون المتعلق بالسندات المضمونة حيز التنفيذ، سيصبح بإمكان البنوك أن تمتلك موارد طويلة الأجل وبتكلفة قليلة، مما سيمنحها وسائل جديدة لإعادة تمويل استخداماتها على المدى الطويل.

3 - تطور المديونية البنكية للأسر

خلال السنوات العشر الأخيرة، تزايد حجم المديونية البنكية للأسر بثلاثة أضعاف ليصل إلى حوالي 31% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013، مقابل 17% سنة 2004، وذلك بفضل تحرير النشاط البنكي والتحولات التي شهدها الإطار التنظيمي، إلى جانب السياسات العمومية التي تم اعتمادها في مجال تشجيع السكن. إلا أن مستوى المديونية في المغرب يبقى متحكما فيه مقارنة ببعض البلدان المتقدمة.

وفي سنة 2013، واصلت المديونية البنكية للأسر ارتفاعها، لكن بوتيرة أبطأ، إذ يبدو أن الظرفية الاقتصادية قد دفعت بالأسر إلى الحد من نفقاتها في الاستهلاك والاستثمار. وبنهاية دجنبر 2013، ارتفع المبلغ الجاري للمديونية، من سنة لأخرى، بنسبة 5% ليبلغ 269,2 مليار درهم، علما أن النسبة المتوسطة للعقد الأخير بلغت 13,2%. ويمثل هذا المبلغ 34% من القروض التي تقدمها مؤسسات الائتمان، مقابل 33% في السنة الماضية، مما نتج عنه بلوغ متوسط مديونية الأسر ما قدره 37.900 درهم، أي أكثر من ضعف المستوى المسجل قبل عشر سنوات.

رسم بياني 65 : تطور المديونية البنكية للأسر

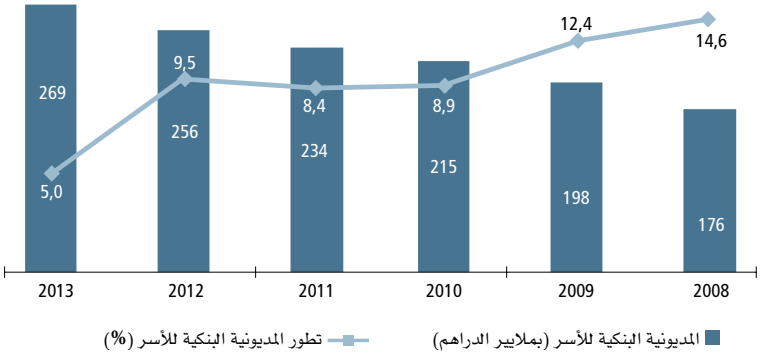

تتكون المديونية البنكية للأسر، بنسبة 63%، من قروض للسكن وبنسبة 37% من قروض الاستهلاك، مقابل 61% و 39% على التوالي سنة 2012. وقد ساهمت البنوك بواقع 82% في هذه المديونية، في حين ساهمت شركات التمويل بنسبة 18%، وهو نفس المستوى المسجل في السنة الماضية.

1.3 - قروض السكن

1.1.3 - خصائص قروض السكن

خلال سنة 2013، كان لتراجع إنتاج قروض السكن بحوالي 11%، لتبلغ 24,4 مليار درهم، انعكاسٌ على تطور المبالغ الجارية للقروض، إذ شهدت هذه الأخيرة تراجعا بنسبة 6% مقارنة مع 9,7% سنة 2012 و 15,6% في المتوسط خلال السنوات العشرة الماضية[14]. ويأتي هذا التغير في سياق يتميز بالارتفاع المعتدل في سعر الفائدة المطبق على هذه القروض وانخفاض المعاملات في سوق السكن. وكان انخفاض الإنتاج أشد وضوحا بالنسبة للقروض الحرة (-12,1%).

بالموازاة مع ذلك، انخفض عدد المستفيدين من قروض السكن بنسبة 6% إلى أكثر من 68.500 زبون. وبلغت نسبة الانخفاض 6% بالنسبة للقروض الحرة و 7% في القروض التي تدعمها الدولة.

نتيجة لذلك، بلغ متوسط القروض 356.000 درهما، متراجعا بواقع 18.000 درهم مقارنة مع 2012. أما القروض التي تدعمها الدولة، فقد ارتفع متوسطها من 200.000 إلى 210.000 درهم من سنة لأخرى، في حين تدنى متوسط القروض الحرة بمبلغ 30.000 درهم ليصل إلى 413.000 درهم.

رسم بياني 66 : تطور عدد المستفيدين من قروض السكن

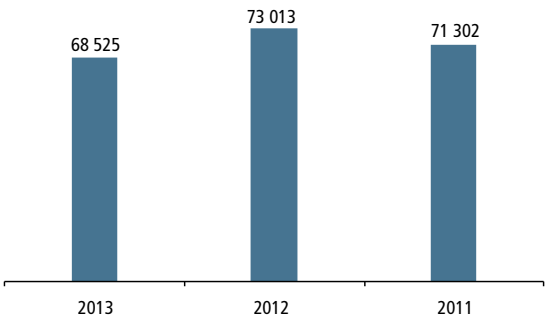

وحسب نوع سعر الفائدة، ارتفعت حصة قروض السكن الممنوحة بسعر ثابت بنقطة واحدة إلى 93% من حيث الإنتاج و 3 نقط إلى 82% من حيث المبلغ الجاري، مقارنة بسنة 2012. ولم تتجاوز هذه الحصص 54% و 70% على التوالي سنة 2004. ويبقى المقترضون حذرين نوعا ما تجاه القروض بسعر متغير، في ظل تصاعد أسعار الفائدة في السوق.

14 من حيث المبالغ الجارية السليمة.

رسم بياني 67 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب نوع سعر الفائدة (%)

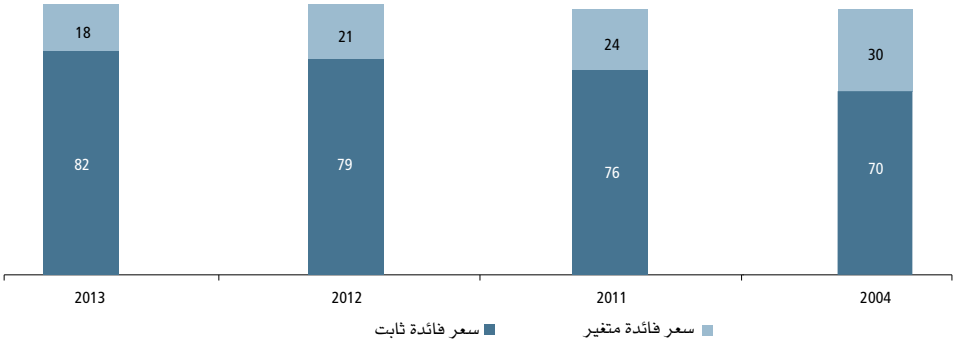

عرف المبلغ الجاري للقروض التي تدعمها الدولة، والتي تمثل 20% من إجمالي قروض السكن، ارتفاعا بحوالي 6,6% ليصل إلى 31,3 مليار درهم، حوالي 16 مليار منها برسم قروض فوغاليف[15] وفوغالوج[16] (+14,5%). و 10,3 ملايير برسم فوغارم[17] (+7,1%). و 5,1 ملايير برسم السكن الاقتصادي (-13,4%).

وقد ارتفع سعر الفائدة المطبق على قروض السكن من 5,28% سنة 2012 إلى 5,46%.

وتنامت حصة قروض السكن التي يتراوح سعر فائدتها بين 6% و 8% بواقع 9 نقط إلى 38%. على حساب قروض السكن التي يتراوح سعر فائدتها بين 4 و 6%.

رسم بياني 68 : تطور قروض السكن حسب سعر الفائدة المطبقة (%)

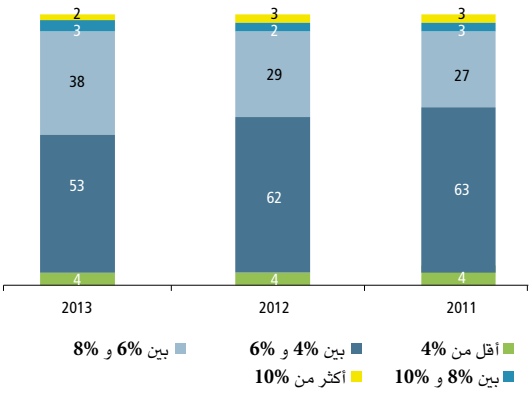

15 صندوق ضمان القروض المخصصة لتمويل الحصول على الملكية لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
16 صندوق ضمان قروض السكن لفائدة موظفي القطاع العام.
17 صندوق الضمان لذوي الدخل غير المنتظم والمحدود.

2.1.3 - المستفيدون من قروض السكن

يتم تتبع نوعية المستفيدين من قروض السكن حسب السن والدخل والفئة الاجتماعية المهنية وكذا مكان الإقامة.

ويصل معدل انتشار قروض السكن، الذي يساوي العلاقة بين عدد الملفات وعدد الأشخاص في العينة، إلى حوالي 63% من ملفات القروض بالنسبة للبالغين من العمر أكثر من 40 سنة، مقابل 67% سنة 2012.

رسم بياني 69 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)

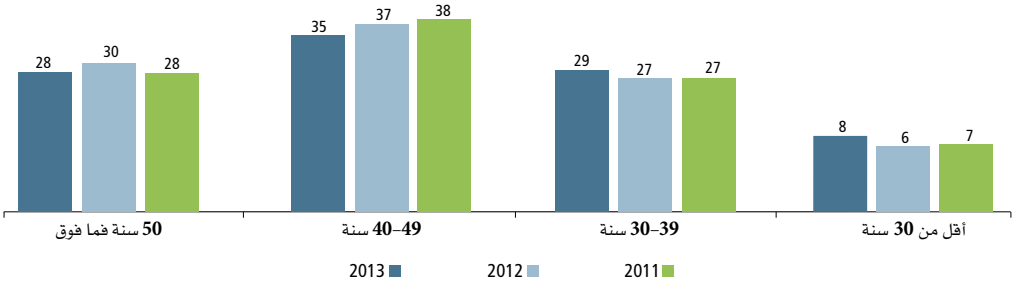

ومن حيث الدخل، يستحوذ ذوو الدخل الأقل من 4.000 درهم على 40% من القروض، مقابل 47% سنة 2011. في المقابل، تنامت حصة قروض الأشخاص الذين يفوق دخلهم 10.000 من 22% سنة 2011 إلى 27% سنة 2013.

رسم بياني 70 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)

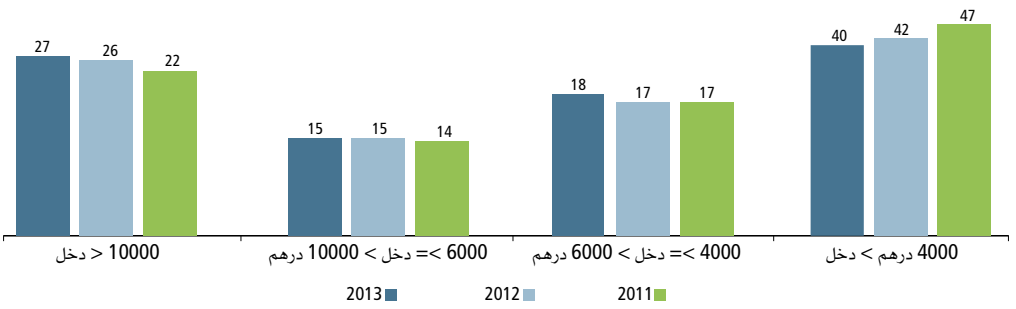

وما يزال المستخدمون والموظفون الأكثر لجوءا إلى القروض، إذ بلغت حصص هاتين الفئتين سنة 2013 نسب 46% و 35% على التوالي.

ومن حيث التوزيع الجغرافي، يبلغ مستوى تمركز المدينين 27% في جهة الدار البيضاء و 14% في جهة الرباط.

2.3 - قروض الاستهلاك

1.2.3 - تطور جاري قروض الاستهلاك

عرف جاري قروض الاستهلاك، ثاني مكون للديون البنكية الموجهة للأسر، انخفاضا طفيفا سنة 2013، ليبلغ 90,2 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 10,3% سنة 2012، و 11,8% في المتوسط بالنسبة للسنوات العشر الماضية. ويتأكد المنحى التنازلي الذي سُجل سنة 2013 بتراجع مبيعات السيارات وركود الطلب على المنتجات الكهربائية المنزلية. وقدمت البنوك حوالي 53% من قروض الاستهلاك.

رسم بياني 71 : تطور قروض الاستهلاك السليمة

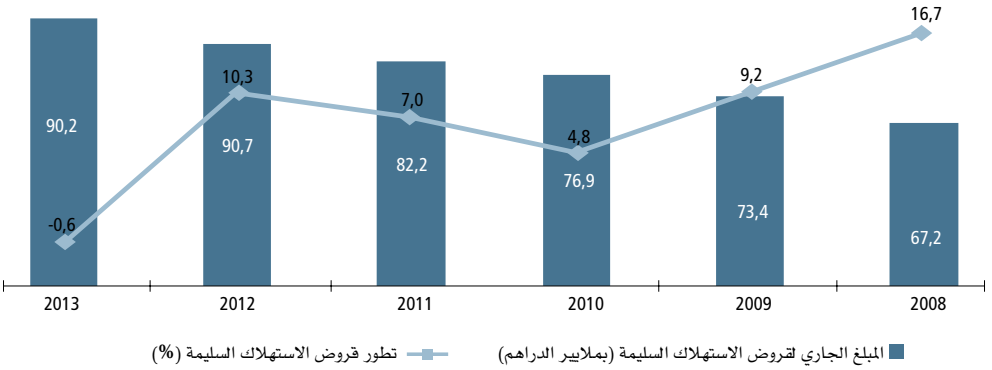

2.2.3 - المستفيدون من قروض الاستهلاك

حسب السن، شهد معدل انتشار قروض الاستهلاك لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 سنة منحى تصاعديا في السنوات العشر الماضية، ليبلغ 72% مقابل 59% سنة 2004. وتظل هذه النسبة منخفضة لدى المستفيدين الأقل سنا (أقل من 30 سنة)، بواقع 8%.

رسم بياني 72 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك
حسب سن المقترضين (%)

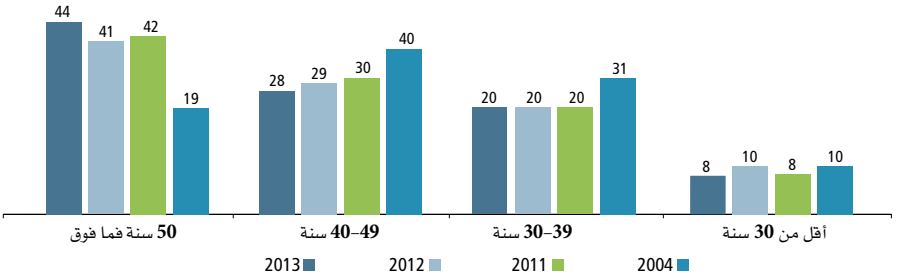

وبعد عامل السن، يأتي الدخل كعامل أساسي للجوء إلى قروض الاستهلاك. ذلك أن حوالي 45% من الملفات الخاصة بهذه القروض تعود لذوي الدخل الذي يقل عن 4.000 درهم، مقابل 62% سنة 2004. وقد جاء هذا التوجه التنازلي لصالح المستفيدين من ذوي الدخل المرتفع، إذ تعززت حصة الأشخاص الذين يفوق دخلهم 10.000 درهم بواقع 8 نقط إلى 20% خلال نفس الفترة.

رسم بياني 73 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك
حسب دخل المقترضين (%)

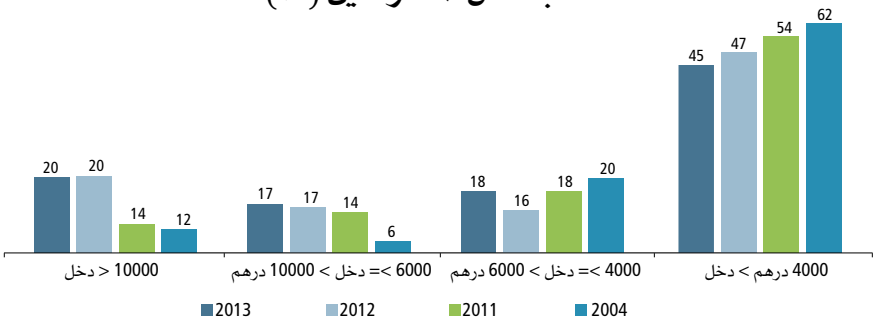

وبلغت حصة المستخدمين والموظفين من قروض الاستهلاك سنة 2013 نسب 43% و 35% على التوالي.

ومن حيث الموقع الجغرافي، يبدو أن المستفيدين من قروض الاستهلاك يتمركزون في التجمعات الحضرية لكل من الدار البيضاء (28%) والرباط (17%).

3.3 - تدهور جودة المخاطر إزاء الأسر سنة 2013

أدت الظرفية الاقتصادية العصيبة إلى تدهور جودة المخاطر إزاء الأسر. وبذلك، بلغ جاري الديون المعلقة الأداء، لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك الممنوحة للأسر، 19,4 مليار بنهاية 2013، أي بمعدل خطر بواقع 7,2% مقابل 5,9% في السنة الماضية. وقد بلغ معدل تغطية هذه الديون بالمؤن 67%.

رسم بياني 74 : تطور معدل الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر (%)

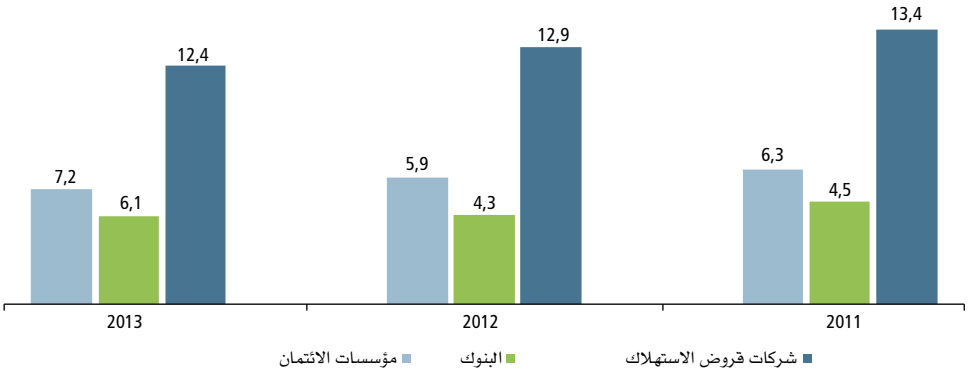

في نهاية سنة 2013، سجلت البنوك مبلغا جاريا للديون المعلقة الأداء على الأسر قدره 13,5 مليار، أي ما يمثل 6,1% من المديونية البنكية للأسر، مقابل 4,3% بنهاية 2012[18]. أما في شركات قروض الاستهلاك، فقد بلغ جاري الديون المعلقة الأداء 5,9 ملايير درهم، مما ترتب عنه تدني نسبة الخطر بواقع 0,5 نقطة إلى 12,4%، إثر سحب الاعتماد من إحدى شركات القروض، التي سجلت ارتفاعا كبيرا في جاري الديون المعلقة الأداء لديها.

وحسب الغرض من القرض، بلغ معدل الخطر 6% مقابل 4,2% سنة 2012 بالنسبة لقروض السكن وحوالي 9% مقابل 8,5% بالنسبة لقروض الاستهلاك.

18 وقد تنامت حدة هذا التطور نسبيا بعد تعديل تقني أنجزته إحدى البنوك.

4 - تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية

1.4 - انخفضت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية

بلغ جاري القروض بواسطة الدفع، التي تمنحها البنوك وشركات التمويل للمقاولات غير المالية، ما قدره 455,6 مليار درهم، متراجعا بنسبة 0,3% من سنة لأخرى، بعد ارتفاعه بنسبة 3,8% في السنة الماضية. ومثلت هذه القروض 58% من إجمالي القروض التي تمنحها هذه المؤسسات، بانخفاض بنقطة واحدة مقارنة بنهاية 2012.

رسم بياني 75 : جاري القروض بواسطة الدفع التي تمنحها مؤسسات الإئتمان للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم)

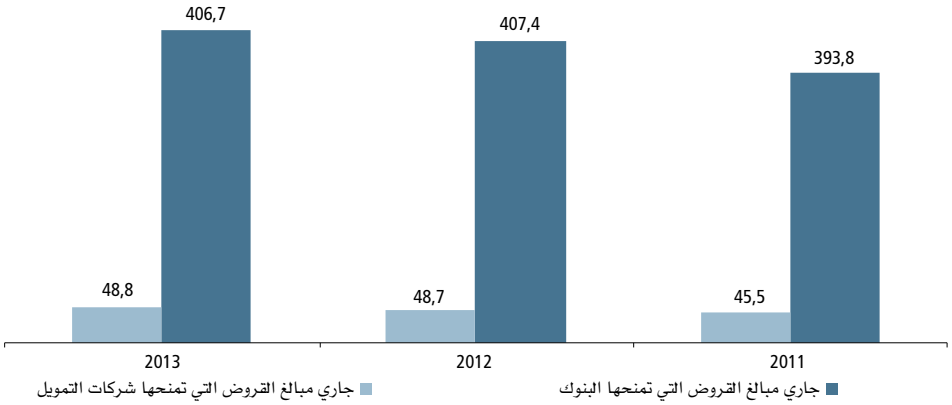

وعرف المبلغ الجاري للقروض التي تمنحها البنوك، والذي يشكل 89% من المجموع، تراجعا بنسبة 0,2% إلى حوالي 407 ملايير درهم، بعد ارتفاع بنسبة 3,5%، في حين ظل هذا المبلغ مستقرا بالنسبة لشركات التمويل في 48,8 مليار درهم.

وحسب الاستقصاء الذي أجراه بنك المغرب لدى البنوك سنة 2013، والخاص بظروف منح القروض، يعزى هذا التغير إلى انكماش الطلب بفعل تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية وتزايد الشكوك حول آفاقها، إلى جانب عوامل العرض المرتبطة بحساسية البنوك المرتفعة تجاه المخاطر.

رسم بياني 76 : حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة في مجموع القروض المقدمة للمقاولات (%)

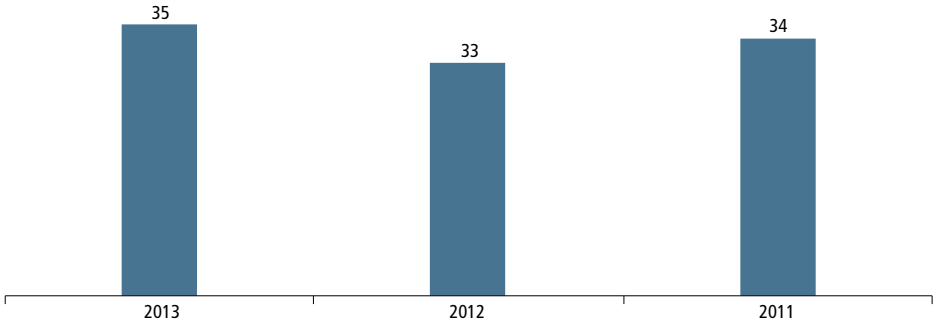

في ما يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، يتبين من تقارير مؤسسات الائتمان، المنجزة حسب التقسيم المنصوص عليه في اتفاقية بازل، أن حصة القروض التي تستفيد منها هذه الفئة قد ارتفعت لتبلغ 35%[19] من القروض المخصصة للمقاولات غير المالية.

2.4 - جودة المخاطر على المقاولات غير المالية

أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي غير الفلاحي إلى ارتفاع الديون المعلقة الأداء المستحقة لمؤسسات الائتمان على المقاولات غير المالية. وبلغ جاري هذه الديون 33,4 مليار درهم بنهاية 2013، أي أن نسبتها بلغت 7,3%، مقابل 6,4% في السنة الماضية. وقد تمت تغطية هذه الديون المعلقة الأداء بالمؤن في حدود 66% مقابل 69% سنة 2012.

رسم بياني 77 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة من طرف مؤسسات الائتمان على المقاولات غير المالية (%)

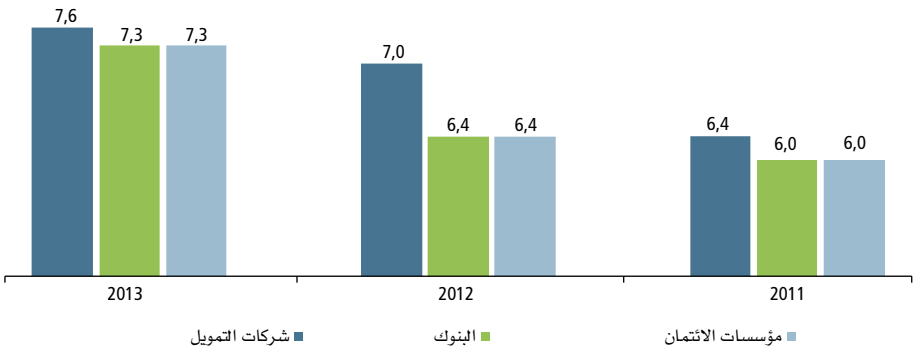

19 تمت مراجعة البيانات الخاصة بسنتي2011 و2012 بعد شروع بعض البنوك في تحسين معايير تصنيف المقاولات.

وبلغ جاري الديون المعلقة الأداء المستحقة للبنوك على المقاولات غير المالية 29,7 مليار، أي بمعدل خطر قدره 7,3%، مقابل 6,4% سنة 2012. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 65%.

وقد أحصت مؤسسات الائتمان جاري الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية في حدود 3,7 ملايير، أي 7,6% من مجموع القروض الممنوحة لهذه الفئة، مقابل 7% سنة 2012. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 69%.

الباب الرابع

الإصلاحات القانونية والتنظيمية

بنك المغرب

بنك المغرب

تواصل تكييف الإطار الذي ينظم النشاط البنكي سنة 2013، تماشيا مع التطور الذي تشهده المعايير الدولية. وعمل بنك المغرب، بالتنسيق مع وزارة المالية، على إتمام مشروع إصلاح القانون البنكي. وفي انتظار صدوره، انكب بنك المغرب على إعداد النصوص التطبيقية لهذا القانون مع إعطاء الأولوية للقوانين التي ستصاحب إحداث البنوك التشاركية.

وبعد ست سنوات من دخول اتفاقية بازل حيز التنفيذ، عمل بنك المغرب في شهر غشت 2013، في إطار تطبيق المنظومة الجديدة لاتفاقية بازل 3، على اعتماد المعايير الحديثة في مجال الأموال الذاتية ومعدل السيولة على المدى المتوسط.

وتبعا لقيام لجنة بازل بنشر مراجعة المبادئ الأساسية لإنجاز مراقبة بنكية فعالة في شتنبر 2012، عمل بنك المغرب هذه السنة على إجراء تقييم ذاتي للإطار القانوني البنكي، بهدف تحديد الفجوات والإصلاحات اللازمة.

وساهم بنك المغرب أيضا وبنشاط في تحضير مشروع القانون المتعلق بالسندات المؤمَّنة والقانون المتعلق بقروض السندات. كما حدد المبادئ الأساسية التي يتعين أن تنظم خدمة مركزة للمبالغ غير المؤداة على الكمبيالة الموحدة.

1. إصلاح القانون البنكي

صادق مجلس الحكومة بتاريخ 16 يناير 2014 على مشروع القانون البنكي الذي يوجد حاليا قيد الدراسة أمام البرلمان. ونعرض فيما يلي المحاور الرئيسية لهذا الإصلاح.

1.1 - نطاق الإشراف البنكي

يوسّع مشروع القانون البنكي صلاحيات بنك المغرب لتشمل منح الاعتمادات لجمعيات القروض الصغرى والبنوك الحرة وسحبها، وصياغة القوانين التي تنظمها ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.

وبغية تشجيع تطور وسائل الأداء الإلكتروني (البطاقات مسبقة الدفع، والخدمات البنكية عبر المحمول، والأداء عبر الأنترنت، وغيرها)، أحدث المشروع صفة مؤسسة الأداء لفائدة الوحدات غير البنكية التي ستكون مؤهلة، بعد حصولها على الاعتماد، لتقديم خدمات الأداء.

وينصّ المشروع أيضا على صفة «التجمع المالي» بالنسبة للمجموعات المالية التي تنتمي بنفسها إلى مجموعات صناعية و/أو تجارية، بهدف تأطير ومراقبة المخاطر الخاصة التي قد تواجهها المؤسسات المالية نظرا لانتمائها إلى هذه التجمعات.

وفي أفق تطور القطب المالي للدار البيضاء، وبغية سد الفراغ القانوني في مجال توفير خدمات الاستثمار (تدبير الأدوات المالية، والاستشارة والدعم في مجال تدبير المتلكات والتدبير المالي، والهندسة المالية، وغيرها)، يحدد مشروع القانون هذه الخدمات التي يمكن أن تقدمها البنوك أو المؤسسات المتخصصة التي تخضع لمراقبة سلطات مراقبة السوق.

2.1 - القواعد المتعلقة بالحكامة البنكية

ينصّ مشروع القانون البنكي على ضرورة وجود أعضاء مستقلين داخل مجالس الإدارة. ويتضمن هذا المشروع أيضا مقتضيات تخول لبنك المغرب التعرض على تعيين أي شخص في أجهزة إدارة مؤسسة ائتمان معينة أو أجهزة تسييرها أو تدبيرها، إذا ارتأى البنك أن المهام الموكولة لهذا الشخص في مؤسسات أخرى تحول دون اضطلاعه بوظيفته على الوجه الأكمل.

ويقضي مشروع القانون أيضا بضرورة إحداث لجنة افتحاص مكلفة بتقييم آليات المراقبة الداخلية، ولجنة للمخاطر تعنى بتتبع عملية تحديد وتدبير المخاطر. ويتعين أن تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، عن مجلس الرقابة وأن تضما متصرفا أو أكثر أو عضوا مستقلا أو أكثر.

3.1 - الرقابة الاحترازية الكلية

أخذا بعين الاعتبار للدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، تم تعزيز مهام لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي لتشمل مراقبة المخاطر النظامية ومعالجتها. وبموجب القانون البنكي الجديد، ستتحول هذه اللجنة إلى لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية وستضم إلى جانب السلطات التنظيمية، وزارة المالية.

4.1 - معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان

بغية احترام أفضل للممارسات الدولية والتقيد بالمبادئ الرئيسية في هذا المجال، سيَتم إسناد تدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع إلى شركة تسيير خارجية، تكون تحت إشراف بنك المغرب ويتألف مجلس إدارتها، إضافة إلى بنك المغرب، من مؤسسات الائتمان المنخرطة. ويمنح مشروع القانون لشركة تسيير الصندوق الجماعي لضمان الودائع امتيازات جديدة في مجال تسوية الأزمات البنكية ويعزز مهمتها المتعلقة بحماية المودعين، في حالة العجز البنكي.

ويأتي مشروع القانون أيضا بأحكام جديدة تمكن من التعامل بطريقة خاصة مع المؤسسات التي تعتبر نظامية، لاسيما في مجال معالجة المشاكل التي تواجهها.

5.1 - حماية العملاء

من أجل تسهيل تسوية النزاعات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها بشكل أكبر، وتعزيز حماية مصالح الزبناء، يُلزم مشروع القانون مؤسسات الائتمان بالانخراط داخل منظومة الوساطة البنكية. كما يفرض عليها إحداث آلية داخلية تتكلف بالمعالجة الفعالة والشفافة لشكايات الزبائن بما يتلاءم مع حجم هذه المؤسسات وبنيتها وطبيعتها.

6.1 - العمل على مطابقة القانون البنكي مع نصوص تشريعية أخرى

يقضي مشروع القانون بإحداث روابط بين مجلس المنافسة وبنك المغرب. فعند اللجوء إلى هذه السلطة، في مجال التمركز أو النزاعات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بمؤسسة ائتمان، يتعين على هذه السلطة أولا أن تحصل على رأي بنك المغرب المعلل.

وبالمثل، إذا اعتبر بنك المغرب، عند دراسته لطلب الاعتماد أو طلب اندماج وامتصاص بين مؤسستي ائتمان أو أكثر، أن العملية المرتقبة يمكن أو من المحتمل أن تخرق مقتضيات قانون المنافسة، فإنه يؤجل البت في هذا الطلب ويلتمس رأي مجلس المنافسة.

ويتضمن مشروع القانون أيضا مقتضيات ترمي إلى ملاءمة القانون البنكي مع القانون المتعلق بمحاربة غسيل الأموال والقانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

7.1 - البنوك التشاركية

يخصص مشروع القانون بابا للمقتضيات التي تنظم البنوك التشاركية. وتتطرق هذه المقتضيات على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- تعريف البنوك التشاركية وودائع الاستثمار التي تُعَد هذه البنوك مؤهلة لتجميعها وبعض المنتجات التي يُرخص لها بتسويقها إضافة إلى شروط ممارسة نشاطها؛
- هيئات المطابقة، لاسيما المجلس الأعلى للعلماء ولجنة الافتحاص التي سيتم إنشاؤها داخل البنوك التشاركية. وينص المشروع أيضا على إلزامية تقديم هذه البنوك لتقرير حول المطابقة؛
- إنشاء صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية يتلاءم مع الشريعة الإسلامية ويُخصَّص لتعويض المودعين في حالة الإفلاس.

وقد شرع بنك المغرب في صياغة النصوص التطبيقية لهذا القانون بالاعتماد على قواعد المجلس الإسلامي للخدمات البنكية وقواعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إطار رقم 7 : مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس الإسلامي للخدمات البنكية : هيئة دولية مقرها بكوالا لمبور، تم إنشاؤها في نونبر 2002. وتتمثل مهمتها الأساسية في صياغة المعايير الاحترازية أو تكييفها مع المعايير المالية الإسلامية.

وتضم 187 عضوا يمثلون 43 بلدا، و 57 سلطة تنظيمية، منها بنك المغرب و 8 مؤسسات دولية بين حكومية، مثل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي.

وقد أصدر هذا المجلس 14 معيارا تهم على الخصوص تدبير المخاطر، وتكييف الأموال الذاتية، وحكامة المقاولة، وعملية الإشراف، وحكامة أموال الاستثمار الإسلامية، وحكامة التأمينات الإسلامية «تكافل» ونظام حكامة الشريعة.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية : هيئة دولية ذات هدف غير ربحي تم إنشاؤها في مارس 1991 بالبحرين. وتتكلف بصياغة المعايير المحاسبية ومعايير الافتحاص والحكامة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتضم 200 عضوا يمثلون 45 بلدا من بينهم 5 أعضاء مؤسسين.

وأصدرت هذه الهيئة 86 معيارا من بينها 25 معيارا محاسبيا، و 5 معايير افتحاصية، و 6 معايير للحكامة تتضمن إشراف الشريعة و 30 معيارا للشريعة (قواعد تطبيق الشريعة).

وستتضمن النصوص التطبيقية المتعلقة بالبنوك التشاركية بالخصوص ما يلي :

- الخصائص التقنية للمنتجات التشاركية وكيفيات عرضها للزبائن بما في ذلك المعالجة المحاسبية ؛
- شروط الممارسة لاسيما الحد الأدنى من الرأسمال ؛
- معايير الحكامة وتدبير المخاطر المطبقة على هذه الفئة من المؤسسات ؛
- المعايير الاحترازية المطبقة على وجه الخصوص على الأموال الذاتية، والملاءة، والسيولة، وتقسيم المخاطر، وشروط وحدود اقتناء المساهمات في المقاولات الموجودة أو في طور الإنشاء.

2 - تنفيذ معايير بازل 3

لتنفيذ اتفاقية بازل 3، اختار بنك المغرب اعتماد مقاربة تدرجية تتمثل في إعطاء الأولوية للإصلاحين الرئيسيين المتعلقين بالأموال الذاتية والسيولة.

ونشر بنك المغرب سنة 2013 منشورا يقضي بتنفيذ المعايير المتعلقة بالأموال الذاتية التي نصت عليها لجنة بازل في دجنبر 2010، والتي ترمي إلى الرفع من جودة هذه الأموال ومن حجمها.

ونشر بنك المغرب في نفس التاريخ منشورا جديدا يتعلق بمعدل السيولة الذي تقوم بموجبه بتنفيذ معدل تغطية السيولة الذي تنص عليه لجنة بازل. ويسعى هذا المعدل إلى تعزيز سيولة البنوك ودعم مقاومتها لأية صدمة سيولة محتملة.

وقبل إصدار هذين المنشورين، تم الاتفاق بشأنهما مع الفاعلين في القطاع البنكي طيلة النصف الأول من سنة 2013. هكذا، و تم عقد اجتماعات عامة مع التجمع المهني لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل. كما تم عقد اجتماعات ثنائية أخرى لدراسة الإشكاليات الخاصة بكل بنك على حدة . وبالموازاة مع ذلك، تم إنجاز دراسات الأثر مع البنوك.

وشرع بنك المغرب في مشاورات حول إصلاحات بازل 3 المتعلقة بمعاملة البنوك النظامية ومعدل الرفع المالي. ومن جهة أخرى، يعمل البنك على تتبع تطور الأشغال المرتبطة بباقي المعايير الاحترازية والمحاسبية.

1.2 - المعايير الخاصة بالأموال الذاتية

يحمل الإصلاح تعريفا جديدا للأموال الذاتية الاحترازية والوسائل المقبولة بهذه الصفة. وتتألف الأموال الذاتية من أموال ذاتية من الفئة 1 و2. وتشمل الفئة الأولى الأموال الذاتية الأساسية والفئة الثانية الأموال الذاتية الثانوية.

إطار رقم 8 : الوسائل التي تدخل في خانة الأموال الذاتية الاحترازية

1. الأموال الذاتية من الفئة 1:

1.1. تتألف **الأموال الذاتية الأساسية** من رأسمال الشركة أو المخصص الذي تصدره المؤسسة، والاحتياطيات، والنتائج الربحية وبعض أدوات الأموال الذاتية الخاصة بالمجموعات التعاضدية.

2.1. وتتألف **الأموال الذاتية الثانوية** من الأدوات المستدامة التي يمكن أن تتضمن خيار التسديد بالمبادرة الحصرية للمقترض والتي يمكن ممارستها وفق شروط معينة.

2. الأموال الذاتية من الفئة 2 :

تتضمن أدوات الديون التي لا تقل مدتها الأصلية عن 5 سنوات، وفارق إعادة التقييم، وحصة فوائض القيمة غير المحققة على سندات التوظيف، والدعم، وأموال الضمان الخاصة، والمؤن برسم المخاطر العامة، والمبالغ الإيجابية الناتجة عن معالجة الخسارات المرتقبة والاحتياطيات غير المحققة الإيجابية لعمليات القرض الإيجاري أو الكراء مع خيار الشراء.

ويتعين على مؤسسات الائتمان أن تملك، على أساس فردي ومجمع، أموالا ذاتية أساسية تساوي على الأقل 8% من المخاطر المرجحة، وأموالا ذاتية من الفئة 1 لا تقل عن 9% وأموالا ذاتية من الفئة 1 و2 لا تقل عن 12%، أي بمستويات أعلى من تلك التي تفرضها لجنة بازل على أعضائها.

وينبغي أن تستجيب الأدوات التي يمكن أن تدخل ضمن الأموال الذاتية لمعايير القبول الخاصة بكل فئة. ومن بين التغييرات التي جاء بها هذا التشريع الجديد نجد على وجه الخصوص المعيار الذي يفرض ألا يكون شراء الأداة مموّلا بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف المؤسسة.

وتهدف معايير قبول الأدوات إلى التأكد مما يلي :

- بالنسبة للأموال الذاتية الأساسية، استمراريتها، ومرونة عمليات الأداء التي ترتبط بها، وقدرتها على استيعاب الخسائر في جميع الظروف ؛
- بالنسبة للأموال الذاتية الثانوية، طابعها المستمر دون التحفيز على تسديدها، ومرونة عمليات الأداء التي ترتبط بها، وقدرتها على استيعاب الخسائر في مبلغها الأصلي، عبر التحويل إلى رأسمال أو تخفيض القيمة انطلاقا من عتبة يحددها بنك المغرب ؛
- بالنسبة للأموال الذاتية من الفئة 2، طابعها الثانوي مع أجل استحقاق لا يقل عن 5 سنوات ودون أحكام تنصّ على إعادة شرائها من طرف المؤسسة.

وتدخل القواعد الجديدة حيز التنفيذ انطلاقا من فاتح يناير 2014، مع التنفيذ التدريجي لبعض المقتضيات إلى غاية 2019. وتوجد نشرة تقنية في طور الإعداد لتحديد كيفية تطبيق هذا المنشور، لاسيما تلك المتعلقة بالمقتضيات الانتقالية.

2.2 - معدل السيولة

يُلزِم معدل السيولة البنوك بامتلاك ما يكفي من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على كل أزمة سيولة حادة قد تدوم 30 يوما.

إطار رقم 9 : كيفيات حساب معدل السيولة

يتألف البسط من الأصول السائلة عالية الجودة، من المستوى 1 والمستوى 2.

ويتضمن المستوى الأول الموجودات السائلة، والموجودات لدى البنك المركزي، وسندات الخزينة وبعض السندات السيادية. وتؤخذ هذه الأصول بعين الاعتبار حسب قيمتها في السوق ودون حصر.

وينبغي أن تخضع الأصول من المستوى 2 للخصم وللحد الأعلى. وتشمل السندات السيادية، وسندات القروض الخاصة، والأسهم، والسندات المؤمَّنة، والحصص في صناديق التوظيف الجماعية للتسنيد، التي تستجيب لشروط السيولة وجودة الائتمان.

إطار رقم 9 (تتمة)

ومن أجل أخذ الأصول السائلة بعين الاعتبار في بسط معامل السيولة، اعتمد المنشور تعريفا أكثر الزامية مقارنة مع التعريف الوارد في معامل السيولة الحالي. هكذا، و ينبغي أن تستجيب هذه الأصول لمتطلبات جودة الائتمان والسيولة وأن تكون عملية بما يضمن قابليتها للتحويل فورا إلى سيولة دون ضياع قيمتها حتى في فترة التوتر الشديد. وفي هذا الإطار، لا تؤخذ بعين الاعتبار السندات الصادرة عن مؤسسات مالية أخرى، مثل شهادات الإيداع. في المقابل، تمت تعديل قياس بعض عمليات المعالجة المكرهة لمعامل السيولة لتتلاءم مع معايير بازل، ويتعلق الأمر بالترجيحات المطبقة على سحوبات الخزينة المرتبطة بودائع الخواص والمقاولات الصغيرة جدا.

ويتألف المقام من السحوبات الصافية من الخزينة، الموافقة لفائض السحوبات على الودائع المرتقبة في غضون 30 يوما.

وتتألف السحوبات من الخزينة من عناصر الخصوم والعناصر خارج الحصيلة التي يتم تطبيق معدلات السحب عليها، والتي تختلف حسب عدة معايير (نوع الأطراف المقابلة، ووجود الضمانات، والمعايير الخاصة بالاستقرار، ...).

وتشمل مداخيل الخزينة التدفقات المستحقة تعاقديا للبنك في الثلاثين يوما التالية والمتعلقة بالمخاطر التي لا تتسم بطابع الديون المعلقة الأداء.

وينص الإصلاح على حد أدنى لمعدل السيولة يتمثل في 100%. وعند حدوث أزمة السيولة، ستصبح البنوك ملزمة باستخدام مخزونها من الأصول السائلة عالية الجودة وسيرخص لها بنك المغرب بعدم احترام هذه العتبة الدنيا في حالات معينة. وأدرجت لجنة بازل هذا البند في يناير 2013، في إطار تعزيز مرونة معدل تغطية السيولة.

وصدرت في مطلع 2014 نشرة تقنية تساعد على تقديم المزيد من الإيضاحات حول بعض أحكام المنشور المتعلق بمعدل السيولة.

وتم تحديد فاتح يوليوز 2015 كتاريخ دخول هذا المعدل حيز التنفيذ، ليعوض معامل السيولة المعمول به حاليا، وذلك بعد فترة ملاحظة تمتد على 18 شهرا، قد يتم عند انتهائها إدخال بعض التعديلات عليه. وفي هذا التاريخ، سيبلغ المعدل الأدنى الذي ينبغي احترامه 60%، مضافا إليه بالتدريج 10 نقط سنويا ليبلغ 100% في فاتح يوليوز 2019.

3.2 - إصلاحات احترازية أخرى حسب اتفاقية بازل 3

بعد تداعيات الأزمة المالية، أصدرت لجنة بازل في شهر نونبر 2011 وأكتوبر 2012 على التوالي إطارا يحدد معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية دوليا ومحليا.

إطار رقم 10: إطار معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية

أصدرت لجنة بازل اثني عشر مبدأً يكونون المنظومة المطبقة على البنوك ذات أهمية نظامية على الصعيد المحلي، سبعة مبادئ منها تخص منهجية تقييم هذه البنوك:

المبدأ الأول : يتعين على السلطات الوطنية إحداث منهجية لتقييم درجة الأهمية النظامية للبنوك على الصعيد الوطني.

المبدأ الثاني : ينبغي أن تعكس منهجية تقييم الآثار المحتملة على عجز البنك ذي الأهمية النظامية.

المبدأ الثالث : يتعين أن يكون الاقتصاد الوطني هو النظام المرجعي الذي يتم على أساسه تقييم عجز البنك ذي الأهمية النظامية.

المبدأ الرابع : إذا تعلق الأمر ببنك لديه فروع بالخارج، يتعين على سلطات البلد الأصل أن تقيّم درجة الأهمية النظامية للبنوك، على أساس مجمع، في حين تقيّم بلدان الاستقبال درجة الأهمية النظامية للفروع الواقعة ضمن نطاق اختصاصها.

المبدأ الخامس : من حيث المبدأ، يتعين قياس أثر عجز البنك ذي الأهمية النظامية على الاقتصاد الوطني انطلاقا من خصائص البنك: الحجم، والترابط، وقابلية الاستبدال، ودرجة التعقيد، وأي معيار آخر تعتبره السلطات الوطنية وجيها.

المبدأ السادس : يتعين على السلطات الوطنية أن تقوم بعمليات تقييم منتظمة للأهمية النظامية للبنوك الواقعة في نطاق اختصاصها.

المبدأ السابع : يتعين على السلطات الوطنية أن تنشر للعموم الوثائق التي تصف المنهجية المستخدمة لتقييم درجة الأهمية النظامية للبنوك في الاقتصاد الداخلي.

وتتمحور المبادئ الخمسة الأخرى حول القدرة الإضافية على استيعاب الخسائر والتي يتعين أن تتمتع بها هذه البنوك.

ونشرت لجنة بازل أيضا في يناير 2014 المقتضيات المتعلقة «بمعدل الرفع المالي» الذي يهدف إلى حصر أثر الرفع المالي للبنوك واستكمال المتطلبات المبنية على المخاطر من خلال إجراء سهل وشفاف ومستقل يقوم مقام شبكة الأمان. ويستحسن تقديم تقرير عن هذا المعدل للمشرفين البنكيين. من جهة أخرى، تفضّل لجنة بازل أن تقوم البنوك بتخصيص إصدارات حول هذا المعدل انطلاقا من فاتح يناير 2015. وسيتم إدخال تعديلات عليه قبل 2017، ليكون شرطا أدنى يتعين احترامه بخصوص الأصول الذاتية في يناير 2018.

وفي نفس التاريخ، أصدرت اللجنة وثيقة تشاورية جديدة حول المعدل البنيوي للسيولة على المدى الطويل، تُلزم البنوك بتمويل أصولها وأنشطتها خارج الحصيلة انطلاقا من موارد مستقرة بما فيه الكفاية. وسيتم إصدار نص نهائي في متم فترة المشاورات، التي انتهت في أبريل 2014، من أجل تفعيلها في فاتح يناير 2018 حسب تطلعات لجنة بازل.

3 - الإصلاحات المحاسبية على الصعيد الدولي

بعد الأزمة المالية، شرع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في إصلاح معيار المحاسبة الدولي IAS 39، المتعلق «بالأدوات المالية». وسيتم تعويض هذا المعيار بمعيار جديد يسمى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "IFRS 9".

وتم تقسيم هذا المعيار الأخير إلى ثلاث مراحل:

- تخص المرحلة الأولى، التي صدرت سنة 2010، حصريا تصنيف الأدوات المالية وتقييمها؛
- تتعلق المرحلة الثانية بتخفيض القيمة، الذي كان موضوع العديد من العروض الاستقصائية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة منذ 2009، ولم يتم اعتمادها بعدُ؛
- وتتعلق المرحلة الثالثة، الصادرة في نونبر 2013، بمحاسبة التغطية.

وفي النص المتعلق بالمرحلة الثالثة، عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على مطابقة محاسبة التغطية مع تدبير المخاطر عبر توسيع نطاق الأدوات المقبولة في محاسبة التغطية وتعزيز مرونة الاختبارات التي ينبغي إنجازها لتقييم فعالية أدوات التغطية. وتنبني هذه الاختبارات على تقييم وجود علاقة فعالة بين العنصر المغطى وأداة التغطية.

وبمناسبة إصدار هذه المرحلة الثالثة، شطب مجلس معايير المحاسبة الدولية على تاريخ تطبيق IFRS 9 الذي سبق تحديده في فاتح يناير 2015، إذ لم يتم بعدُ استكمال المرحلة الثانية المتعلقة بتخفيض القيمة.

وفي المغرب، سيتم تطبيق مقتضيات المعيار IFRS 9، بمجرد اعتمادها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية حسب تواريخ التنفيذ التي حددها هذا المجلس، وذلك طبقا لمقتضيات الباب الرابع من المخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان المتعلق بالحسابات المجمعة.

4 - عملية التقييم الذاتي مقارنة مع المبادئ الأساسية المراجعة التي تنص عليها لجنة بازل من أجل مراقبة بنكية فعالة

في شتنبر 2012، أصدرت لجنة بازل صيغة مراجعة للمبادئ الأساسية لتحقيق مراقبة بنكية فعالة تراعي الدروس المستخلصة من الأزمة.

وتعطي هذه الصيغة المراجعة أهمية أكبر لجودة حكامة سلطة المراقبة والمؤسسات البنكية. وتولي أيضا أهمية خاصة لانضباط السوق وتستلزم بالتالي بأن تكون آليات تدبير مخاطر المؤسسات متناسبة مع أهميتها النظامية. وبنفس الشكل، تطلب من السلطات التنظيمية ملاءمة إطارها الاحترازي وإطار المراقبة لكي يأخذ بعين الاعتبار مدى نظامية البنوك واعتماد مقاربة احترازية كلية في عملية مراقبة البنوك.

من جهة أخرى، تولي المعايير الجديدة اهتماما خاصا بالمنظومة التي تؤطر تدبير الأزمة، ولآليات تسوية وحل المؤسسات، بما يكفل تقليص أثر حالات العجز البنكي.

إطار رقم 11 : المبادئ التسعة والعشرون لتحقيق مراقبة بنكية فعالة

تمثلت مراجعة معايير المراقبة في زيادة عدد المبادئ الأساسية من 25 إلى 29.

صلاحيات سلطات المراقبة ومسؤولياتها ووظائفها	القوانين والمقتضيات الاحترازية الخاصة بسلطات المراقبة
المبدأ 1 : المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	المبدأ 14 : حوكمة الشركات
المبدأ 2 : الاستقلالية، المساءلة، وتوفر الموارد، والحماية القانونية للمراقبين	المبدأ 15 : عملية إدارة المخاطر
المبدأ 3 : التعاون والتنسيق	المبدأ 16 : كفاية رأس المال
المبدأ 4 : الأنشطة المرخص لها	المبدأ 17 : مخاطر الائتمان
المبدأ 5 : معايير الترخيص	المبدأ 18 : أصول بشأنها ملاحظات، والمخصصات، والاحتياطيات
المبدأ 6 : نقل ملكية كبيرة	المبدأ 19 : مخاطر التركز وحدود التعرضات الكبيرة
المبدأ 7 : الاستحواذات الكبيرة	المبدأ 20 : العمليات مع أطراف ذات صلة
المبدأ 8 : أساليب الرقابة	المبدأ 21 : مخاطر البلدان ومخاطر التحويل
المبدأ 9 : أدوات وآليات الرقابة	المبدأ 22 : مخاطر السوق
المبدأ 10 : التقارير الرقابية	المبدأ 23 : مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف
المبدأ 11 : الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية	المبدأ 24 : مخاطر السيولة
المبدأ 12 : الرقابة المجمّعة	المبدأ 25 : المخاطر التشغيلية
المبدأ 13 : العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة	المبدأ 26 : التدقيق والرقابة الداخلية
	المبدأ 27 : التقارير المالية والتدقيق الخارجي
	المبدأ 28 : الإفصاح والشفافية
	المبدأ 29 : إساءة استخدام الخدمات المالية

واعتبر المخطط الثلاثي لبنك المغرب الذي يمتد إلى 2015، الامتثال للمبادئ الأساسية الجديدة هدفا استراتيجيا. وفي هذا الإطار، أجرى البنك سنة 2013 تقييما ذاتيا على أساس هذه المبادئ الجديدة.

ومكن التشخيص الذي تم إنجازه من إبراز مظاهر التفاوت بالنظر إلى المتطلبات الجديدة على المستوى التنظيمي. كما أدى إلى إعداد خارطة طريق للأوراش الضرورية التي تهم بالخصوص تحيين المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية والتعليمة الخاصة بحكامة مؤسسات الائتمان، وكذا صياغة منشور حول معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية.

5 - مشروع القانون المتعلق بالسندات المؤمَّنة

ساهم بنك المغرب، إلى جانب باقي الفاعلين المعنيين، في إعداد مشروع قانون يتعلق بالسندات المؤمَّنة، يوجد حاليا قيد الاستكمال لدى الأمانة العامة للحكومة. ويهدف هذا المشروع إلى تحديد النظام القانوني المطبق على هذه الأدوات.

السندات المؤمَّنة هي السندات التي تصدرها البنوك ويستفيد حاملوها من الضمان المكون من سلة من الديون البنكية الرهنية أو من القروض للجماعات الترابية. ويخضع إصدارها لترخيص خاص من بنك المغرب. ولتكون هذه الديون مقبولة، ينبغي أن تستجيب لبعض الشروط التي يتولى مراجعتها مراقب سلة التغطية.

وتوفر هذه الأدوات للبنوك المُصْدرة العديد من المزايا لا سيما من حيث تدبير الأصول/الخصوم. وبالتالي، ستمكنها السندات المؤمَّنة من تعبئة الموارد طويلة الأمد لتمويل السكن والجماعات الترابية. ومن جهة المستثمرين، تضمن لهم مستوى من الأمان أعلى من الذي يوفره السند التقليدي.

وأطلق بنك المغرب أشغال صياغة النصوص التطبيقية لمشروع القانون. وتؤطر هذه النصوص كيفيات وشروط إصدار السندات المؤمَّنة، لاسيما عملية الترخيص، والجوانب الاحترازية والتقنية وكذا تقديم التقارير. وتحدد أيضا مهام مراقب سلة التغطية وصلاحياته.

6 - القانون المتعلق بإقراض السندات

ساهم بنك المغرب أيضا، إلى جانب جهات معنية أخرى، في إعداد مشروع حول قروض السندات.

ويتمثل إقراض السندات في عقد يتيح لشخص ما أن يسلم سندات بكامل الملكية للمقترض الذي يلتزم بإرجاعها له مقابل مكافأة يتفق عليها الطرفان. وتساهم هذه التقنية في تحفيز سيولة السوق.

إطار رقم 12 : المستجدات الرئيسية التي جاء بها قانون إقراض السندات

تتلخص المستجدات الرئيسية التي جاء بها قانون إقراض السندات فيما يلي :

- تعريف إقراض السندات وإخضاعه للنظام القانوني لقرض الاستهلاك الذي تنظمه المواد من 856 إلى 869 من الظهير بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛
- تحديد الجهات المخول لها إجراء عمليات إقراض السندات وحصر السندات المقبولة في هذه العمليات؛
- تأمين هذه العمليات عبر وضع عدة قواعد، لاسيما إمكانية تسليم المقترض للمقرض النقود أو السندات كضمان، وضرورة إنجاز عمليات إقراض السندات حصريا بواسطة بنك أو هيئة تمنحها الإدارة الترخيص لهذا الغرض، وضرورة أن تكون هذه العمليات موضوع اتفاقية إطار يبرمها الأطراف كتابيا، طبقا لنموذج موحد وتعليق عملية الإقراض في حالة إخلال أحد الطرفين؛
- إضافة أحكام محاسبية خاصة بعمليات إقراض السندات بما يضمن حيادها الجبائي.

7 - المقتضيات المتعلقة بمصلحة مركزة القيم غير المؤداة على الكمبيالة الموحدة

في إطار تطبيق مقتضيات المادتين 40 و 120 من القانون رقم 34-03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف عدد 1-05-178 في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) وللمساهمة في محاربة عجز الأداء المتعلق بالكمبيالة الموحدة، أعد بنك المغرب سنة 2013 منشورين اثنين. ويتعلق أولهما بالمبادئ الأساسية التي تنظم نشاط مصلحة مركزة القيم غير المؤداة على الكمبيالة الموحدة، إلى جانب المعلومات التي ينبغي موافاة بنك المغرب بها من أجل تدبير هذه المصلحة. ويحدد ثانيهما شروط وكيفيات حصول الزبناء على المعلومات التي تتوفر عليها هذه المصلحة، وإمكانية قيامهم بالتصحيحات اللازمة على المعلومات التي تخصهم.

الباب الخامس

الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية

بنك المغرب

بنك المغرب

في بيئة محفوفة بالمخاطر التي تهدد القطاع البنكي، عمل بنك المغرب على تعزيز عملية المراقبة مع التركيز على المخاطر الأكثر حدة، لاسيما مخاطر الائتمان والسيولة.

كما بذل البنك جهودا كبيرة في مجال الإشراف العابر للحدود والتعاون مع النظراء الأجانب سعيا منه إلى مواكبة تطور المجموعات البنكية بالخارج.

وإلى جانب الإشراف البنكي الاحترازي الجزئي، واصل بنك المغرب أشغاله التي بدأها منذ سنتين من أجل إحداث الإشراف البنكي الاحترازي الكلي، بتنسيق مع باقي هيئات تنظيم القطاع المالي.

وحتى تضطلع مديرية الإشراف البنكي بالمهام الجديدة الموكولة إليها على أكمل وجه، تم تكييف هيكلتها في بداية سنة 2013.

1 - ملاءمة تنظيم وظيفة الإشراف البنكي

1.1 - تنظيم يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لبنك المغرب

في إطار تنفيذ توجهات مخططه الاستراتيجي 2013-2015، عمل بنك المغرب في بداية سنة 2013 على ملاءمة تنظيم مديرية الإشراف البنكي، الذي تم اعتماده منذ 2004. ويهدف هذا التنظيم الجديد إلى ضمان هيكلة أفضل لعملية الإشراف البنكي بالنظر للتحولات القانونية الجارية.

لهذا الغرض، أنشأ البنك قسما خاصا بالمالية التشاركية تتجلى مهمته الرئيسية في صياغة التشريعات التي تنظم المؤسسات التشاركية المرتقب إنشاؤها والتأكد من احترام هذه التشريعات من لدن الفاعلين الذين سيتم اعتمادهم لهذا الغرض.

من جهة أخرى، تم استبدال القسم المكلف سابقا بالدراسات المحاسبية والبنكية بقسم الإشراف الاحترازي الكلي، الذي أصبحت اختصاصاته تشمل المساهمة في الوقاية من المخاطر النظامية ومعالجتها وتنسيق الآليات المتصلة بها داخل البنك ومع شركائه.

كما تم استبدال «قسم التقنين والاعتمادات» بقسم «التقنين والإدماج المالي» الذي اتسع نشاطه ليشمل القضايا المتعلقة بالإدماج المالي، وبحماية عملاء مؤسسات الائتمان، وبتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

2.1 - الموارد البشرية

بلغ عدد مستخدمي إدارة الإشراف البنكي 87 مستخدما بنهاية دجنبر 2013. واستمر هؤلاء المستخدمون في الاستفادة من برامج التكوين سواء داخل المغرب أو خارجه من أجل تنمية كفاءاتهم. ومن بين أبرز المواضيع التي تمت معالجتها: الإشراف الاحترازي الكلي، ومعايير بازل 3، والإشراف على البنوك التشاركية وتنظيمها، ومجالات الإدماج المالي والتربية المالية، وكذا حماية المستهلك.

2 - أنشطة الإشراف البنكي

أمام تفاقم بعض المخاطر التي تهدد القطاع البنكي، والمرتبطة بالظرفية الاقتصادية العصيبة، عمد بنك المغرب إلى تعزيز مراقبته لمدى جودة محفظة قروض مؤسسات الائتمان كما شدد تتبعه لوضعية سيولتها، مع التركيز على تقوية أموالها الذاتية وتحسين ممارساتها في مجال تدبير المخاطر. كما تم إيلاء أهمية خاصة لمهمة تعزيز الرقابة العابرة للحدود.

1.2 - الاعتمادات والترخيصات

خلال سنة 2013، منح بنك المغرب لمجموعةٍ بنكية رخصة اقتناء 55% من رأسمال أحد بنوك الطوغو، وذلك بعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان. وأصدر البنك أيضا موافقته لأحد البنوك بفتح ثلاثة مكاتب تمثيلية ببلجيكا والإمارات العربية المتحدة وليبيا.

وقام بنك المغرب بدراسة 17 ملفا للموافقة على تعيين مراقبي الحسابات في 4 بنوك و11 مؤسسة تمويل وبنكين حرّين. ووافق أيضا على تعيين 22 متصرفا ومسيرا لدى 14 مؤسسة ائتمان وجمعيتين للقروض الصغرى.

وبناء على رأي اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان، عمل البنك على سحب الاعتماد من مؤسستين تعانيان من بعض الصعوبات.

2.2 - أنشطة المراقبة

تخضع 84 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها لمراقبة بنك المغرب، وذلك عبر نوعين متكاملين من المراقبة : مراقبة عن بعد ومراقبة ميدانية.

تعتمد المراقبة عن بعد، التي تتم بصفة مستمرة، على دراسة البيانات المحاسبية والاحترازية والتقارير التي يتعين على المؤسسات الخاضعة للمراقبة أن تقدمها بصفة دورية لمديرية الإشراف البنكي. وترتكز هذه المراقبة أيضا على دراسة خلاصات عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها البنك المركزي وتقارير مراقبي الحسابات والمناقشات واللقاءات مع مسيري هذه المؤسسات ومسؤوليها حسب أولويات عمليات المراقبة ونتائجها.

وتمكّن هذه الإجراءات من تقييم الوضع المالي والاحترازي للمؤسسات الخاضعة للمراقبة وكذا من إغناء نظام التنقيط الداخلي «SANEC»، الذي يساهم في تحديد نوعية المخاطر، وتنفيذ مهمة الإنذار والوقاية، وتحديد التدابير التصحيحية وتوجيه التدخلات الميدانية نحو المناطق التي تشكل خطرا.

وعلى غرار السنوات الماضية، حدد البنك برنامج المراقبة الميدانية برسم سنة 2013 بناء، من جهة، على تطور المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الخاضعة للمراقبة ومكامن الهشاشة التي كشفت عنها عملية المراقبة عن بعد، ومن جهة أخرى، على تردد عمليات المراقبة المخصصة لكل فئة من المؤسسات. بذلك، تم إنجاز 14 مهمة لدى مؤسسات الائتمان الموجودة بالمغرب، من بينها 6 مهام ذات طابع عام، و8 مهام موضوعاتية أو متقاطعة. وشملت هذه المهام الأخيرة البنوك الرئيسية، وثلاث شركات تمويل وهيئة معتبرة في حكم مؤسسات الائتمان وتطرقت إلى دراسة مخاطر الائتمان، والتقارير التنظيمية، ونظام معلومات البنوك وآلية معالجة شكايات الزبناء.

وتم أيضا إنجاز مهمتين لدى مكتبين تابعين لبنكين مغربيين بالسنغال والكوت ديفوار، وذلك بالتعاون مع هيئة مراقبة منطقة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا.

1.2.2 - مخاطر الائتمان والسيولة في محور أنشطة المراقبة

تميزت سنة 2013 على وجه الخصوص بتشديد التركيز على تطور مخاطر الائتمان التي تواجهها مؤسسات الائتمان عبر إجراء تتبع عن كثب لمستوى المبالغ غير المؤداة، والديون الحساسة والديون المعلقة الأداء. وتم تكثيف اللقاءات مع مدراء البنوك حول وضعية ملفات القروض الكبرى وتلك التي تعرف بعض الهشاشة، بهدف تقييم إجراءات خفض التصنيف والجهود الرامية إلى تخصيص المؤن، سواء لتغطية الديون المعلقة الأداء أو الديون الحساسة.

وقد تم أيضا إجراء مراقبة ميدانية لدى البنوك الكبرى حول جودة محفظة القروض للمزيد من التدقيق في ملفات القروض وفي مدى احترام مؤسسات الائتمان لقواعد خفض التصنيف وتخصيص مؤن الديون المعلقة الأداء، وكذا من أجل تقييم السياسات في مجال تدبير مخاطر الائتمان والآليات المعتمدة لتحديد الديون الحساسة ومراقبتها.

بعد انتهاء عمليات المراقبة، تمت دعوة بعض البنوك إلى تقوية آلياتها بهذا الصدد، وتصنيف بعض الديون والرفع من مستوى المؤن ذات الطابع العام.

ومن حيث السيولة، واصل بنك المغرب اهتمامه بمخططات إعادة تمويل البنوك، ودعا هذه الأخيرة إلى تعزيز أصولها السائلة. وعلى غرار السنة الماضية، تم عقد اجتماعات منتظمة مع بعض البنوك من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي اتخذتها من أجل تنويع مصادر التمويل، وتحسين آلية تدبير الأصول والخصوم، وإعداد مخططات تدبير أزمة السيولة.

وبعد أن تم السنة الماضية إعداد تقارير تنظيمية حول تمارين اختبارات الضغط التي تجريها البنوك برسم مخاطر الائتمان والتمركز والسيولة والسوق، تم تقييم أولى هذه التقارير ونتائجها، كما عُقدت مشاورات مع البنوك بهدف ترسيخ إنجاز هذه التقارير وتوحيد تطبيقها بين البنوك.

وإثر الزيادة في المعدل الأدنى للملاءة إلى 12% في يونيو 2013، وتحديد معدل الأموال الذاتية الأساسية في 9%، عمل بنك المغرب جاهدا من أجل ضمان احترام مؤسسات الائتمان للمقتضيات الاحترازية الجديدة. وإذا كانت معظم المؤسسات تسجل مستويات تفوق الحد الأدنى القانوني، فقد تمت دعوة البعض الآخر إلى اتخاذ التدابير العاجلة للتقيد بهذا الحد.

وبخصوص تطبيق المقاربات المتقدمة لبازل 2، صادق بنك المغرب على النماذج الداخلية لأحد البنوك فيما يخص مخاطر السوق. وقام البنك مجددا بتنظيم زيارات إلى البنوك الراغبة في اعتماد هذه المقاربات في ما يتعلق بمخاطر الائتمان، بهدف تتبع التقدم المحرز في هذا المشروع، والتأكد من احترام المتطلبات الدنيا المنصوص عليها في القوانين، ومن جودة أنظمة المعلومات على العموم.

إطار رقم 13: الشروط اللازمة لانتقال البنوك إلى المقاربات المتقدمة

بعد تنفيذ آلية بازل 2 سنة 2007، حسب مقاربتها المعيارية، تم سنة 2010 اعتماد المنشور المتعلق بكيفيات تغطية المخاطر بالأموال الذاتية حسب المقاربات المتقدمة. ويحدد هذا المنشور الإطار الواجب على المؤسسات البنكية التقيد به حتى يُخول لها تطبيق هذه المقاربات.

وواصل بنك المغرب مواكبة البنوك في عملية نشر هذه المقاربات عبر لقاءات منتظمة. كما وضع رهن إشارتها مذكرات تقنية لتسهيل تحضيرها لمرحلة المصادقة على نظامها الداخلي لتقييم للمخاطر. وقد ترتب عن هذه المرحلة بذل جهود كبرى على نطاق واسع لتنفيذ الانتقال، لاسيما في ما يخص ثقافة تدبير المخاطر وتحسين أنظمة معلومات البنوك.

إطار رقم 13 (تتمة)

ويبقى استخدام مؤسسات الائتمان للمقاربات المتقدمة رهينا بالموافقة المسبقة لبنك المغرب الذي يتأكد من أن المؤسسة المرشحة تحترم الحد الأدنى من المتطلبات النوعية والكمية التي تحددها التشريعات المعمول بها.

وعند التوصل بملف المصادقة الكامل، الذي يتضمن على الخصوص طلبا رسميا للترخيص ومخطط نشر المقاربات المتقدمة إضافة إلى تقرير الموافقة الصادر عن هيئة الافتحاص الداخلية أو الخارجية، يمكن لبنك المغرب أن يعين بعثة مصادقة في عين المكان لإجراء دراسة معمقة للآليات المعتمدة.

وينبغي إرسال الملف المذكور إلى بنك المغرب ستة أشهر على الأقل قبل التاريخ الذي تود فيه المؤسسة الانتقال إلى هذه المقاربات.

أما عن مخاطر سعر الفائدة، فقد عمل بنك المغرب على توعية مؤسسات الائتمان بخصوص منح القروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، لاسيما في إطار اتفاقيات تم عقدها مع بعض الهيئات العمومية والخاصة.

2.2.2 - التتبع المنتظم لنظام المراقبة الداخلية، والمخاطر التشغيلية وآلية محاربة تبييض الأموال

واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى ضمان تتبع مستمر لتطور نظام المراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان وتكييفه مع طبيعة الأنشطة التي تمارسها، لاسيما خلال دراسة التقارير السنوية الخاصة بالمراقبة الداخلية وتقارير مراقبي الحسابات أو عند إجراء عمليات المراقبة الميدانية. وحث بنك المغرب البنوك على المثابرة في تعزيز آليات مراقبتها الداخلية، لاسيما عبر هيكلة نظامها الخاص بالمراقبة الدائمة وتزويده بالموارد البشرية والمادية الكافية وتوسيع نطاق هذه المراقبة لتشمل كافة الأنشطة.

وقد طولب من بعض المؤسسات ضمان تتبع أكثر صرامة للتوصيات الصادرة عن عمليات الافتحاص الداخلي والخارجي.

وإثر تسجيل بعض حالات الغش لدى بعض مؤسسات الائتمان، عمل بنك المغرب على تتبع التدابير التصحيحية التي أعدتها هذه البنوك لتدارك الاختلالات الملاحظة. كما طالب بنك المغرب البنوك بالمزيد من اليقظة عبر اعتماد الآليات الملائمة من أجل مراقبةٍ صارمة لعملياتها وتقليص احتمالات وقوع مثل هذه الحوادث.

من جهة أخرى، لا زال بنك المغرب يحث البنوك على تحسين مخططات استمرارية نشاطها، المخصصة لضمان مواصلة أنشطتها الرئيسية، في حالة حصول اضطرابات حادة نتيجة لمخاطرَ تشغيلية.

وفي مجال محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يسهر بنك المغرب على تتبع مدى احترام المؤسسات الخاضعة لمراقبته للمقتضيات المنصوص عليها في هذا المجال. وفي هذا الإطار، أعد البنك سنة 2013 استبيانا مفصلا، يتعلق بتدبير هذه المخاطر، يتعين على البنوك ملأه سنويا. وتم عقد اجتماعات تشاور مع المسؤولين المعنيين لدى البنوك، في ما يتعلق بتحسين هذه الآليات. وقد أُلزِمت بعض مؤسسات الائتمان باعتماد مخططات عمل تصحيحية.

وعلى وجه الخصوص، أوصى بنك المغرب بعض المؤسسات بتسريع الأوراش المتعلقة بتطبيق آليات تحليل السلوك، حسب حجم ونوعية عملياتها، وبتزويد كافة فروعها ومكاتبها بآلية ملائمة.

إطار رقم 14 : مهمة خبراء مجموعة العمل المالي بالمغرب

في ختام زيارة خبراء مجموعة العمل المالي سنة 2013، تم شطب المغرب من اللوائح السلبية لهذه المجموعة بفضل التقدم الكبير المحرز في مجال محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، سواء على الصعيد التشريعي والتنظيمي أو من حيث تطبيق المؤسسات الخاضعة للمراقبة للآليات المتاحة من أجل التعرف على العملاء وتقييم مخاطر التبييض.

من جهة أخرى، واصل البنك مراقبة أعمال جمعيات القروض الصغرى الرامية إلى تحيين آلياتها الخاصة بالحكامة، وبتدبير المخاطر وكذا أنظمة معلوماتها. وقد تم عقد لقاءات مع وزارة المالية بخصوص المؤسسات التي تعاني من الصعوبات.

أما في ما يتعلق بشركات الوساطة في تحويل الأموال، فقد اتخذ بنك المغرب تدابير للحد من تطور بعض هذه الشركات الخارج عن السيطرة. وطالب جميع المؤسسات الفاعلة في هذا القطاع بتحسين آلية السلامة طبقا للتدابير التي حددتها وزارة الداخلية بعد عمليات السطو التي تعرضت لها بعض نقاط البيع.

3.2.2 - تم التركيز هذه السنة على تعزيز المراقبة العابرة للحدود

بالنظر لتطور انتشار البنوك المغربية بالخارج، عمد بنك المغرب، في إطار تنفيذ مهمة الرقابة على أساس مجمع، إلى تعزيز مراقبة المجموعات العابرة للحدود. لذا، فقد ارتكز على الممارسات الجيدة والتوصيات الصادرة عن لجنة بازل في هذا الصدد.

لهذا الغرض، أحدث بنك المغرب نظاما لإعداد تقارير مفصلة عن نشاط كل شركة تابعة بالخارج وعن وضعها المالي والاحترازي، بما في ذلك تقارير مراقبي الحسابات والشركة الأم وتقارير هيئة المراقبة ببلد الاستقبال. بعد الدراسة والمراقبة، يتم إعداد لوحات تتبع للمؤشرات المالية والاحترازية لكافة الشركات التابعة بالخارج. كما أن الأشغال سارية نحو إرساء نظام لليقظة من أجل تتبع للمؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية و الماكرو-مالية والبنكية الخاصة ببلدان الاستقبال.

بالموازاة مع ذلك، واصل بنك المغرب تتبع استراتيجيات البنوك بخصوص تطورها في الخارج. وبتحفيز من البنك المركزي، وقعت المجموعات البنكية العابرة للحدود على مدونة السلوك والتعاون الخاصة بالشركات التابعة بأفريقيا، وذلك بغية التبادل والتعاون في بلدان الاستقبال، ولتفادي كل ممارسة تنافسية قد تضر بها.

وتعزز التعاون مع سلطات الإشراف في البلدان المضيفة، عبر إحداث مبادلات فصلية مع بعض النظراء الأجانب حول وضعية المجموعات البنكية وشركاتها التابعة وأيضا عن مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن سلطات الإشراف. وقد شارك بنك المغرب أيضا، لأول مرة، في عمليتي مراقبة ميدانية مشتركة مع سلطة الإشراف لدى الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا على شركات تابعة لبنوك مغربية متواجدة في هذه المنطقة. وتمحورت عملية المراقبة خصوصا حول جودة محفظة القروض، والحكامة، وعملية التعزيز المحاسبي، وآلية محاربة تبييض الأموال.

وفي ختام عملية المراقبة، دعا بنك المغرب البنوك المعنية إلى تعزيز آلياتها لإدماج شركاتها التابعة بالخارج وتتبعها فيما يخص تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية.

ويعتزم بنك المغرب استكمال هذه الآلية بالعمل تدريجيا على إنشاء مجمع للمشرفين لكل مجموعة بنكية مغربية عابرة للحدود، وذلك طبقا للمعايير الدولية.

إضافة إلى ذلك، واصل بنك المغرب مشاركته في الاجتماعات السنوية لمجامع المشرفين لمجموعتين بنكيتين فرنسيتين بالمغرب، والتي نظمتها هيئة المراقبة الاحترازية والتسوية.

إطار رقم 15 : مجامع مشرفي المجموعات البنكية العابرة للحدود

أهداف المَجْمع و دوره : طبقا لمعايير لجنة بازل، تقترح مجامع المشرفين إطارا لتبادل المعلومات ومنتدى للتشاور بين سلطة المراقبة في البلد الأصلي وسلطات المراقبة في البلد المضيف بخصوص نوعية المخاطر التي تواجهها المكاتب المفتوحة في نطاقها الترابي وتدابير المراقبة التي ينبغي اتخاذها، عند الاقتضاء. لا يتمتع هذا المجمع بصلاحيات قضائية ولا يتخذ قرارات احترازية، إلا أنه يسعى إلى التنفيذ الفعلي لمبادئ اتفاقيات بازل.

إضافة إلى الجوانب الاحترازية الجزئية، يساهم المجمع في الاستقرار المالي على مستوى النطاقات الترابية المعنية بفضل فهم أحسن للعلاقات بين الوحدات المعنية ولمدى تأثيرها على الأسواق المحلية، وكذا لحكم أفضل في مكامن هشاشة المجموعة البنكية. ويمكّن هذا المجمع من تيسير تخطيط تدبير الأزمات لدى المجموعة البنكية المعنية.

إطار رقم 15 (تتمة)

تركيبة المجمع : إضافة إلى سلطة المراقبة بالبلد الأصلي، يتكون المجمع من سلطات المراقبة بالبلد المضيف المسؤولة عن الوحدات التي تواجه مخاطر كبرى، سواء على مستوى المجموعة أو على مستوى النطاق الترابي بالبلد المضيف. ويستند المجمع إلى اتفاقيات التعاون التي تربط المشرف المجمّع وسلطات البلد المضيف في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات، في ظل احترام قواعد السرية.

الجدول الزمني وجدول الأعمال : إلى جانب المشاورات عن بُعد بين هيئات الإشراف، تتولى سلطة المراقبة بالبلد الأصلي تنظيم اجتماع سنوي لتتبع الوضعية المالية والاحترازية للمجموعة البنكية ولشركاتها التابعة، وأيضا أنشطة الإشراف المنجزة و/أو المرتقبة لسلطات البلد الأصلي والمضيف. ويمكن دعوة ممثلين عن المجموعة البنكية للمشاركة في الاجتماع بغية الإسهام في المواضيع المحددة في جدول الأعمال.

قنوات الاتصال وتبادل المعلومات : يتبادل أعضاء المجمع المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب، عبر وسائل مختلفة (الاجتماعات الحضورية، الاجتماعات الهاتفية، المراسلات البريدية أو الإلكترونية)، لمناقشة المخاطر التي تواجهها كل وحدة من المجموعة وآليات التدبير الخاصة بها. وقبل انعقاد لقاءات المجامع، تعمل سلطات المراقبة في البلد الأصلي والبلد المضيف على إعداد ونشر المؤشرات الرئيسية المالية عن الوحدات الخاضعة لإشرافها، إضافة إلى تقييم أنواع المخاطر التي تواجهها، مرفقا بتصنيف.

أشغال المجمع على أساس دائم : يمكن أن تساعد المشاورات بين المشرفين على تحسين تقييم المخاطر وتدبيرها على أساس فردي أو مجمّع، أو على تخطيط التدابير المشتركة مثل مهام المراقبة الميدانية.

3.2 - العقوبات المفروضة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

يعاقب أي إخلال بالأحكام التنظيمية من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بغرامات و/أو عقوبات تأديبية.

خلال سنة 2013، تم فرض عقوبات إدارية على أربع مؤسسات في شكل غرامات وإنذارات بسبب عدم احترام القواعد الاحترازية والتأخر في تنفيذ مخططات العمل التصحيحية.

كما تم فرض غرامات على ثلاث مؤسسات أخرى لعدم تقيدها بآجال توجيه التقارير التنظيمية والتأخر في تقديم التقارير المالية.

وسحب بنك المغرب سنة 2013 الاعتماد من مؤسستين تعانيان من الصعوبات، إحداها شركة تمويل والثانية مؤسسة وسيطة في تحويل الأموال، لعدم استجابتهما للشروط المتعلقة بالحد الأدنى من الرأسمال.

3 - المراقبة الاحترازية الكلية

امتدادا للتدابير المتخذة في السنوات الماضية لإحداث إطار أقوى للمراقبة الاحترازية الكلية، عمل بنك المغرب سنة 2013 على تعزيز الآلية المؤسسية والتشغيلية بهدف تحديد وتنظيم المخاطر النظامية، وذلك بالتعاون مع باقي هيئات تنظيم القطاع المالي.

1.3 - إطار حكامة الآلية الاحترازية الكلية

في سياق مشروع تعديل القانون البنكي، يتولى بنك المغرب مهمة المساهمة، إلى جانب باقي هيئات تنظيم القطاع المالي، في الحفاظ على الاستقرار المالي وإرساء إطارٍ لمراقبة المخاطر النظامية.

ورغم أن الإصلاح القانوني لم يُعتمد بعد، إلا أن لجنة تنسيق أجهزة الإشراف على القطاع المالي، التي ستصبح لجنة مراقبة المخاطر النظامية، قد تطرقت، للسنة الثانية على التوالي، إلى مواضيع تتعلق بالاستقرار المالي.

وفي هذا السياق، عقدت لجنة الاستقرار المالي الداخلية لبنك المغرب سنة 2013 اجتماعين نصف سنويين طبقا لقانونه الداخلي، بهدف تقييم المخاطر التي تحدق بالاستقرار المالي ودراسة التدابير الكفيلة بالتخفيف منها.

وانكبت هذه اللجنة أيضا هذه السنة على القضايا المتعلقة بكيفيات معالجة الصعوبات التي تواجهها البنوك، في نطاق المعايير التي نص عليها المجلس العالمي للاستقرار المالي والأشغال التحضيرية لصياغة التقرير النهائي حول الاستقرار المالي.

2.3 - الإطار التحليلي الاحترازي الكلي

على المستوى التحليلي، استمر بنك المغرب سنة 2013 في تحسين تقييمه للمخاطر النظامية. وبالتعاون مع مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، تم توسيع خريطة المخاطر النظامية لتشمل مؤشرات المخاطر الخاصة بقطاع التأمين. وشرعت هذه المديرية في عملية مماثلة لتحديد إطار تحليلي للمخاطر الخاصة بهيئات الاحتياط الاجتماعي.

1.2.3 - الخريطة الشمولية للمخاطر

على غرار خريطة المخاطر التي طورتها العديد من البنوك المركزية، وهيئات التنظيم المالي وصندوق النقد الدولي، تم اختيار مؤشرات الإنذار المسبق وتجميعها حسب الأقسام بهدف تحديد المخاطر القائمة أو الكامنة وتقييم تطورها، والتي تؤثر أو قد تؤثر على النظام المالي المغربي.

وترمي هذه المؤشرات الاحترازية الكلية إلى تقييم مكامن الهشاشة في المؤسسات والأسواق المالية وتقدير المخاطر التي يمكن أن تنبثق عن الفاعلين في الاقتصاد الحقيقي، لاسيما الأسر والمقاولات والقطاع العقاري.

ويتم تقييم هذه المؤشرات على ضوء تطور قِيَمها خلال مدة زمنية طويلة مقارنة مع البيانات المسجلة لدى بلدان متقدمة ونامية أخرى. كما يتم تتبع التطور المرتقب لبعض المؤشرات التوقعية، بغية إضفاء بُعدٍ استشرافي على الدراسة. وتسفر هذه العملية عن تخصيص معدلات، على مقياس من 1 إلى 5، ترتفع مع ارتفاع مستوى الخطر.

وفي نفس السياق، أحدث بنك المغرب آلية لتقييم مستوى مديونية الأسر وتتبعه سنويا، على أساس تحليل عينة من المستفيدين من القروض. وتستند هذه الآلية إلى عينة متراكمة تضم حوالي 750.000 عقد ائتمان في الفترة ما بين 2008 و2013، أي حوالي 125.000 عقد في السنة في المتوسط. وقد شملت العينة إنتاج قروض الاستهلاك السنوي بحوالي 5 ملايير في المتوسط، أي 20% من قروض الاستهلاك الممنوحة من طرف البنوك ومؤسسات التمويل. ويُرتقب أن تصبح هذه الآلية أداة منتظمة للمراقبة الاحترازية الكلية مع تحيين سنوي لقاعدة البيانات المكوّنة.

وبالموازاة مع ذلك، طور البنك إطارا لتقييم الصحة المالية للمقاولات، لاسيما معدل مديونيتها، على أساس عينة تمثيلية من المقاولات. وفي هذا السياق، عمل البنك على جمع وتدقيق بيانات حصيلة عينة تتألف من أكثر من 1.200 مقاولة صغيرة ومتوسطة وكبيرة من مختلف قطاعات النشاط، لاسيما انطلاقا من مركز الحصيلات التابع للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والذي حصل منه البنك على سلسلة كاملة لخمس سنوات من البيانات المالية. وسيتم تحيين هذه القاعدة سنويا بمعطيات حديثة.

2.2.3 - آلية اختبار الضغط

تكملةً لخريطة المخاطر، تُمكن آلية اختبار الضغط التي أحدثها بنك المغرب من تقييم مدى استطاعة البنوك مقاومة المخاطر عند تحققها، وكذا من تقييم السمة المناسبة لاحتياطات الأموال الذاتية، والمؤن والسيولة التي يتعين على البنوك امتلاكها لامتصاص الخسارات المحتملة. وتساهم نتائج مختلف اختبارات الضغط في تنفيذ مجموعة من الإجراءات بغية تقليص آثار الصدمات عند وقوعها.

ترتكز آلية اختبار الضغط على ثلاث مقاربات :

- يتم تنفيذ اختبارات الضغط الخاصة بحساسية الحصيلة البنكية على أساس فردي وعلى مستوى القطاع. وترمي السيناريوهات التي تمت تجربتها إلى تقييم أثر صدمة الائتمان أو السيولة أو سعر الفائدة أو الصرف على توازن الحصيلة، أو على الملاءة أو على وضعية سيولة البنوك. ويتم اختيار هذه السيناريوهات ومعاييرها بناء على رأي خبير، يأخذ في الاعتبار تحليل البيانات التاريخية للصدمات الماضية، ونتائج تقييم المخاطر النظامية، المنبثقة عن خريطة المخاطر والتنقيط، وكذا التقييم المرتقب لهذه المخاطر.

- تمكن اختبارات الضغط الخاصة بخطر العدوى من تقييم خطر انتقال عجز بنك ما إلى البنوك الأخرى من خلال التزاماتها الثنائية على الأسواق القائمة بين البنوك سواء منها المضمونة أو غير المضمونة.
- تهدف اختبارات الضغط الكلية إلى توفير عناصر التوقع الخاصة ببعض مجمعات النشاط البنكي مقارنة مع تطور البيئة الماكرو-اقتصادية والنقدية والمالية وتقييم مدى قدرة البنوك على امتصاص الصدمات الماكرو-اقتصادية.

3.3 - آلية تدبير الأزمات

إثر إجراء السلطات المغربية لتمرين أولي لمحاكاة الأزمة المالية سنة 2009، والتي مكنت من تسليط الضوء على الجوانب التي كان أداؤها جيدا في الآلية المغربية لتدبير الأزمات، وتلك التي تحتاج إلى تقويم، تم اتخاذ تدابير لتعزيز التنسيق بين السلطات المالية في هذا المجال وتوسيع آليات التسوية المتاحة أمام بنك المغرب.

1.3.3 - التنسيق بين السلطات

في يونيو 2012، تم تعزيز آلية التنسيق بين السلطات المسؤولة عن تدبير الأزمات بتوقيع اتفاقية بين وزارة المالية وبنك المغرب ومجلس القيم المنقولة. وتنصّ هذه الاتفاقية على إحداث لجنة للأزمات برئاسة وزير المالية، تتولى تنسيق تدبير الأزمات المالية النظامية المحتملة.

من جهة أخرى، تم سنة 2013 إرساء إطار لتبادل المعلومات بين السلطات المالية، يحدد البيانات التي ينبغي على سلطات الإشراف على القطاع المالي تبادلها في الحالات العادية وتلك التي يتعين تبادلها عند وقوع أزمة ما.

إطار رقم 16 : إطار التبادل بين هيئات تنظيم القطاع المالي

يعتبر التبادل الملائم للمعلومات بين السلطات المالية أعضاء لجنة التنسيق ولجنة الأزمات الركيزة الأساسية لمراقبة المخاطر التي تحدق على قطاع الاستقرار المالي في الحالات العادية، ولضمان التدبير الأمثل للأزمات المالية.

ويهدف إطار التبادل الذي اعتمدته هيئات تنظيم القطاع المالي إلى تكوين قاعدة بيانات عن هذا القطاع استجابة لحاجيات الاستقرار المالي من الدراسات والتحاليل، ولضرورة تبادل المعلومات في وقت الأزمات.

إطار رقم 16 (تتمة)

وفي الحالات العادية، تتبادل هيئات تنظيم القطاع المالي كافة المعلومات والبيانات المفيدة لممارسة مهام كل منها ولتحليل المخاطر النظامية.

وتخصّ المعطيات التي ينبغي تبادلها كلا من المؤسسات المالية والأسواق المالية والبنية التحتية المالية، وتتمحور حول البيانات الهيكلية، وتلك الخاصة بالتعرض للمخاطر، وبالاحتياطات المتاحة لمواجهة المخاطر المحتملة وبالعلاقات بين مختلف مكونات القطاع المالي.

وتتعلق البيانات، موضوع التبادل أيضا بتنظيم ونشاط السلطات أعضاء لجنة تنسيق هيئات الإشراف على القطاع المالي.

وفي حالة وقوع الأزمات، تتركز المعلومات التي يتم تبادلها على الفاعلين والأسواق أو البنيات التحتية التي قد تتأثر بالأزمة وكذا على حالات تعرّض مكونات النظام المالي الذي مسّته الأزمة. ويتم تبادل هذه المعلومات بوتيرة تتلاءم مع الظروف القائمة أثناء الأزمة.

2.3.3 - إطار معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان

يمنح القانون البنكي لبنك المغرب صلاحية معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان، وذلك عبر تنفيذ تدابير التقويم، التي قد تليها، في حالة فشلها، تدابير وضع المؤسسة تحت الإدارة المؤقتة، وقد تصل إلى سحب الاعتماد من المؤسسة المعنية وتصفيتها.

وينصّ مشروع تعديل هذا القانون، الذي يوجد في المرحلة الأخيرة من المصادقة، على مقتضيات جديدة في هذا المجال من أجل :

- منح البنك المركزي صلاحيات تمكنه من تنفيذ عملية التسوية المستعجلة الخاصة بمؤسسات الائتمان النظامية؛
- توسيع فئة الآليات القضائية لتسوية مؤسسات الائتمان؛
- إلزام المجموعات البنكية ذات الأهمية النظامية بإعداد مخطط للتقويم؛
- تمكين البنك المركزي من التنسيق مع سلطات التسوية الأجنبية لتسوية الأزمات العابرة للحدود.

3.3.3 - نظام ضمان الودائع

يمثل نظام ضمان الودائع أحد العوامل الأساسية التي تساهم في الاستقرار المالي، كما أنه يشكل جزءا من آليات الحماية المالية المخصصة لضمان أموال المودعين. ويُرتقب أن ينتقل هذا النظام، بفضل القانون البنكي الجديد، إلى تطبيق أفضل الممارسات.

وبنهاية سنة 2013، ارتفعت موارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع بنسبة 12,9% إلى 14,7 مليار درهم، أي تقريبا بنفس الوتيرة المسجلة السنة الماضية. ويتأتى الجزء الأكبر من هذه الموارد (81%) من اشتراكات المؤسسات المنخرطة، بينما يتألف الباقي من عائدات التوظيفات.

ولا تزال سندات الخزينة تهيمن على توظيفات الصندوق بحصة 99%. وقد تم توظيف 67% منها على المدى المتوسط والطويل.

وحقق الصندوق الجماعي لضمان الودائع، برسم سنة 2013، ربحا صافيا من الضرائب بلغ 398 مليون درهم مقابل 332 مليون سنة 2012.

4 - التشاور مع الجمعيات المهنية

خلال سنة 2013، نظم البنك المركزي عدة لقاءات مع الجمعيات المهنية المعنية، بهدف دراسة تنفيذ خرائط الطريق التي أعدتها في إطار مقاربتها للتنسيق والتشاور بشأن الإصلاحات والقضايا التي تهمّ القطاع البنكي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد ركزت المواضيع التي تمت مناقشتها مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب أساسا على القضايا المتعلقة بتطبيق مقتضيات القوانين الخاصة بحماية المستهلك وحماية البيانات ذات طابع شخصي، وشروط تمويل المقاولات (مشروع إنشاء مرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والآلية الجديدة لإعادة تمويل قروض المقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وصندوق دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة)، ومشاريع الإصلاح الاحترازي (معامل تقسيم المخاطر، ومعدل الحد الأدنى للأموال الذاتية، وبازل 3، وواجب اليقظة ...)، والإدماج المالي (استراتيجية التربية المالية، ومؤشرات الإدماج المالي، والوساطة البنكية) وأنظمة الأداء لاسيما في ما يخص فتح سوق اقتناء آليات الأداء بالبطاقة لفائدة فاعلين جدد.

وقد همّت المشاورات مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب أيضا التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين محيط الأعمال، لاسيما مشروع إصلاح الضمانات المنقولة بالمغرب ونشر طلب عروض لاختيار مكتب قروض ثانٍ.

أما النقاشات مع الجمعية المهنية لشركات التمويل، فقد ركزت على إعادة هيكلة قطاع قروض الاستهلاك والممارسات التنافسية، وتطبيق التشريعات الاحترازية على القطاع، والنظام الضريبي المطبق على شركات القرض الإيجاري، إلى جانب موضوع حماية الزبناء.

من جهة أخرى، عقد البنك سنة 2013 اجتماعا مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، تمحور بالخصوص حول تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر، وهيكلة شبكة التمويل الأصغر التضامني، وانخراط الجمعيات في مكتب القروض، وحماية زبنائها.

5 - التعاون الدولي

خلال سنة 2013، كثف بنك المغرب أنشطته الرامية إلى التعاون مع البنوك المركزية الأخرى والمؤسسات الدولية والإقليمية، كما شارك في مختلف الأشغال والتظاهرات التي نظمتها هذه الهيئات.

وفي هذا الإطار، وقع البنك على اتفاقية تعاون مع البنك المركزي لبلدان غرب أفريقيا بخصوص تبادل الخبرات في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات كل منها، لاسيما الإشراف البنكي، والاستقرار المالي، وتمويل الاقتصاد.

وفي إطار هذه الاتفاقية، أجرى وفد من بنك المغرب زيارة عمل إلى البنك المركزي لبلدان غرب أفريقيا. وتطرقت المشاورات بين الطرفين خصوصا إلى المراقبة الاحترازية الكلية، وتمويل الاقتصاد الذي يشمل دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والسكن، وكذا التربية المالية والتنافسية البنكية.

إضافة إلى ذلك، شارك بنك المغرب في أشغال المؤتمر العشرين لمحافظي البنوك المركزية في البلدان الفرانكفونية الذي نظمه بنك فرنسا حول موضوع «الخروج من الأزمات، التحديات الاحترازية والمخاطر على البنوك المركزية».

وقد شارك البنك أيضا في قمة المنظمة المالية العالمية للأطفال والشباب التي قدّم خلالها ممثلون عن بنك المغرب الإستراتيجية الوطنية للتربية المالية بالمغرب عبر المؤسسة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض.

وفي ما يخص تبادل الخبرات، استقبل بنك المغرب وفدا من البنك المركزي لهولندا يتألف من حوالي عشرين شخصا. وتندرج هذه الزيارة ضمن برنامج يرمي إلى تمكين أطر هذا البنك من التعرف على أساليب الحكامة والممارسات الجيدة المعمول بها في المؤسسات المماثلة. وقد ناقش هذا الوفد على الخصوص مع مسؤولي بنك المغرب التحديات والفرص أمام القطاع المالي المغربي وكذا التحديات التي يواجهها البنك في ما يتعلق بالاستقرار المالي.

من جهة أخرى، استقبلت مديرية الإشراف البنكي وفودا أخرى من سلطات الإشراف في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والسلطة النقدية الفلسطينية. وتمحورت النقاشات على الخصوص حول ممارسات المراقبة والتنظيم المحاسبي والبنكي، والمراقبة الاحترازية الكلية ومراقبة قطاع التمويل الأصغر.

وأخيرا، شارك أحد أطر بنك المغرب في بعثة المساعدة التقنية التابعة للبنك الدولي لفائدة البنك المركزي التونسي من أجل إحداث نظام لضمان الودائع البنكية. وتمت دعوة إطار آخر من لدن بنك بوروندي المركزي لعرض التجربة المغربية في مجال التربية المالية.

الباب السادس

تشجيع الإدماج المالي وحماية زبناء مؤسسات الائتمان

بنك المغرب

بنك المغرب

أصبح تشجيع الإدماج المالي، الذي يعد مكونا هاما لاستراتيجية التطويرالمتكاملة للقطاع المالي الوطني في أفق 2020، يشكل أحد الانشغالات الكبرى لبنك المغرب منذ عدة سنوات.

وخلال سنة 2013، واصل بنك المغرب تشجيع الإدماج المالي وأدرجه ضمن المحاور ذات الأولوية لمخططه الاستراتيجي للفترة 2013-2015. في هذا الإطار، اتخذ عددا من التدابير وعمل من أجل أن تتوفر البنوك على استراتيجيات ترمي إلى استفادة الفئات ذات دخل منخفض من الخدمات البنكية لاسيما عبر تعزيز تواجدها على المستوى الوطني وتطوير عرض المنتجات والخدمات الملائمة لكل نوع من الزبناء. هكذا، وبفضل مختلف التدابير المتخذة وانخراط البنوك، تحسن حصول السكان على الخدمات المالية، وارتفع معدل توسيع التعامل البنكي إلى ما يفوق 60% بنهاية سنة 2013.

وللقيام بتطوير الإدماج المالي على أسس سليمة ومتوازنة، عمل البنك على تعزيز منظومات حماية زبناء مؤسسات الائتمان، على ضوء الإصلاحات القانونية التي اعتمدها المغرب للارتقاء إلى أفضل المعايير في هذا المجال. وبهذا الصدد، شرع بنك المغرب، مع النظام البنكي، في تفكير معمق بشأن آلية الوساطة البنكية لتقوية وسائله وتوسيع صلاحياته، مما أسفر عن إنشاء مركز الوساطة البنكية الذي بدأ في الاشتغال منذ مطلع 2014.

وبادر بنك المغرب أيضا بتنسيق أنشطة التربية المالية مع الجهات المعنية في إطار استراتيجية طويلة الأجل أعدتها المؤسسة المغربية للتربية المالية، التي تم إنشاؤها في مارس 2013، إضافة إلى مخطط العمل الثلاثي الذي أعده مجلس إدارتها. وشهدت الدورة الثانية من أيام التربية المالية للأطفال المنظمة في مارس 2013 نجاحا باهرا بمشاركة حوالي 60.000 مستفيد من هذا البرنامج.

من جهة أخرى، واصل بنك المغرب جهوده الرامية لتحسين حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي.

1 - تطوير الحصول على الخدمات المالية

بإيعاز من البنك المركزي، واصلت البنوك سنة 2013 تطوير شبكة وكالاتها واستمرت في تنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بالخدمات البنكية لفائدة ذوي الدخل المنخفض التي ترمي أساسا إلى توسيع التعامل البنكي لتشمل هذه الفئة، وذلك عبر إحداث منتجات تتلاءم مع احتياجات هذه الفئة من الزبائن وباستخدام حلول تكنولوجية مبتكرة (بطاقات الأداء مسبقة الدفع، والخدمات البنكية على الهاتف المحمول، و مجموعة الخدمات الملائمة ...).

وفي هذا الإطار، طورت البنوك علاقات شراكة حول توزيع الخدمات البنكية مع وسطاء في العمليات البنكية لاسيما جمعيات القروض الصغرى، والفاعلين في الاتصالات اللاسلكية والشركات الوسيطة في تحويل الأموال. هكذا، أطلقت البنوك خدمة «الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول» التي تتيح بالخصوص لزبناء هؤلاء الوسطاء إمكانية إنجاز عمليات إيداع النقود وسحبها، وتحويل الأموال، ونقل الأموال، وتسديد الفواتير. ويُرتقب أن تساعد هذه الآلية في توسيع التعامل البنكي، بالنظر إلى سهولة استخدامها وارتفاع معدل تجهيز المغاربة بالأجهزة المحمولة.

ويعتبر قطاع القروض الصغرى، عبر توفير الخدمات للسكان غير المستفيدين من الخدمات البنكية أو ذوي الدخل المنخفض، رافعة حقيقية للإدماج المالي. فقد شهد هذا القطاع ازدهارا ملحوظا إلى حدود 2008، ثم تباطأ نموه بسبب بعض الاختلالات. واليوم، يمر هذا القطاع بمرحلة جديدة من التحول، بفضل التدابير المتخذة لتقويمه، بالنظر للإصلاحات القانونية الحالية، وعملية التقويم التي خضع لها، والإستراتيجية الوطنية الجديدة التي تحدد المحاور الرئيسية لتطوره.

وتحقق تطوير الإدماج المالي أيضا بفضل التدابير التي اتخذها بنك المغرب والسلطات العمومية لاسيما من أجل تحديث أنظمة الأداء وضمان سلامتها، وتدابير التأطير المتخذة من أجل تحسين الإطار التنظيمي الذي يرمي إلى إحداث علاقة أكثر اتزانا وشفافية بين البنوك وزبنائها.

إطار رقم 17 : التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتشجيع تطور الإدماج المالي على أسس سليمة وشفافة

1 - إزالة الحواجز أمام الحصول على الخدمات البنكية :

• الحصول بالمجان على الخدمات البنكية الأساسية: حددت تعليمة صادرة عن بنك المغرب في 5 ماي 2010 لائحة مكونة من 16 خدمة بنكية يتعين أن تقدمها البنوك بالمجان لزبنائها (فتح الحسابات، وتسليم دفتر الشيكات، وتسليم دفتر التوفير، وتوطين الأجر، والدفع نقدا دون احتساب أداء مبلغ الطابع الجبائي، وغيرها).

• فتح حسابات الودائع تحت الطلب، دون دفع أموال مسبقا.

• ينص القانون البنكي على إلزامية إبلاغ الزبائن بإغلاق مؤسسة الائتمان لإحدى الوكالات، بأية طريقة ملائمة شهرين على الأقل قبل تاريخ الإغلاق الفعلي. ويمكن للزبناء الراغبين في إغلاق حساباتهم أو نقلها، إجراء هذه العملية بالمجان.

إطار رقم 17 (تتمة)

2 – الشفافية وإبلاغ الزبائن :

• نشر الشروط البنكية: ينبغي إعلام العموم بالشروط البنكية التي تطبقها مؤسسات الائتمان. ويجب أن تتوفر هذه المعلومات على الأقل على مطبوع ورقي وعبر عرضها في مقرات مؤسسات الائتمان.

• اتفاقيات فتح حسابات الودائع مع بنود تحمي حقوق الزبائن.

• يجب أن تتسم كشوفات الحسابات البنكية بالشفافية مع عناصر خانات واضحة.

3 – تيسير تسوية الخلافات بين المؤسسات وزبنائها

• حق الزبناء في اللجوء إلى بنك المغرب عند نشوب أي خلاف مع مؤسسة الائتمان.

• إحداث آلية الوساطة البنكية في دجنبر 2009. وخضعت هذه الآلية مؤخرا للتعديل، بالتشاور مع مهنيي القطاع البنكي، مما أسفر عن إنشاء مركز للوساطة مستقل عن مؤسسات الائتمان، تم تعزيز موارده وتوسيع نطاق اختصاصاته.

4 – إحداث مكتب القروض : تم إنشاء مكتب القروض سنة 2009 بمبادرة من بنك المغرب. ويتولى مركزة المعلومات الإيجابية والسلبية المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الذاتيين والمعنويين.

وفي نفس سياق التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتحسين شفافية الممارسات البنكية، أحدث بنك المغرب مؤشر أسعار الخدمات البنكية باتفاق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

إطار رقم 18 : مؤشر أسعار الخدمات البنكية

يستعرض مؤشر أسعار الخدمات البنكية، الذي شكل موضوع تعليمة بنك المغرب عدد 2012/G/2، التطور النسبي لأسعار الخدمات البنكية الرئيسية التي يستخدمها الزبناء البنوك من الأفراد، من سنة إلى أخرى.

وتم تحديد مكونات سلة الخدمات البنكية المرجعية لحساب هذا المؤشر فيما يلي :

- الرزمة الأساسية لكل بنك ؛
- مصاريف مسك الحساب ؛
- السحب بالشيك عند الوكالة الموطن لديها ؛
- تحصيل شيك ؛
- التحويل نحو بنك من نفس الشركة ؛
- الاقتطاع الآلي ؛
- وضع تحت التصرف ؛
- التصديق على الشيك ؛
- التعرض على شيك مسروق أو ضائع ؛
- البطاقة البنكية إلكترون ؛
- مصاريف الانخراط في البنك عبر الإنترنت ؛
- حقوق الحفظ ؛
- العمولات على أوامر البورصة.

إطار رقم 18 (تتمة)

ويستند حساب مؤشر أسعار الخدمات البنكية على الفرضيات التالية :

- ظل تكوين سلة الخدمات البنكية دون تغيير في حين يتم مراجعة حصة هذه الخدمات كل سنة ؛
- تطبيق منهجية لاسبيرس (Laspeyres) للأسعار ؛
- الوتيرة السنوية، مع اتخاذ سنة 2011 كسنة مرجعية.

بلغت قيمة المؤشر 105 بنهاية 2013، مما يعبر عن ارتفاع عام في الأسعار بحوالي خمس نقط مقارنة مع السنة المرجعية 2011. وظل مؤشر أسعار الخدمات البنكية برسم سنة 2012 مستقرا نسبيا مقارنة مع 2011 (+0,6 نقطة).

من جهة أخرى، ولقياس حصول السكان على الخدمات البنكية بطريقة أفضل، بغض النظر عن مجرد امتلاك حساب بنكي، وتقييم درجة استخدام هذه الخدمات، أحدث بنك المغرب مؤشرات جديدة مستوحاة من أفضل المعايير. وترمي هذه المؤشرات أيضا إلى تسهيل تقييم استراتيجيات وسياسات الإدماج المالي المعتمدة.

وتم التوصل بأول التقارير التي أحالتها البنوك فيما يخص هذه المؤشرات، ويرتقب أن يساعد تحليلها في تحسين استهداف التدابير التي ينبغي تنفيذها.

إطار رقم 19 : مؤشرات الإدماج المالي

تنقسم مؤشرات الإدماج المالي إلى قسمين: المؤشرات التي تقيم حصول الأشخاص البالغين على الخدمات البنكية وتلك التي تقدم معلومات عن درجة استخدام هذه الخدمات.

ويتم تحديدها على أساس القوائم الجديدة التي يتعين على البنوك أن تحيلها كل ستة أشهر على بنك المغرب والتي تتضمن معلومات مفصلة عن المودعين، والزبناء المدينين والشبابيك والوسطاء في العمليات المنجزة من طرف مؤسسات الائتمان :

- توزيع حسابات الودائع حسب الشبابيك وحسب فئات المقاولات (المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات الصغيرة والمتوسطة، المقاولات الكبرى، المقاولون الأفراد) ؛
- توزيع حسابات ودائع الخواص حسب الشبابيك (حسابات الشيكات، حساب التوفير، حسابات لأجَل، حسابات أخرى) ؛
- توزيع القروض حسب الشبابيك والعدد والمبلغ، وفق فئة الزبناء (المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات الصغيرة والمتوسطة، المقاولات الكبرى، المقاولون الأفراد والخواص) ؛
- توزيع الزبناء (الخواص، والمقاولون الأفراد، والمقاولات الصغيرة جدا، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة) حسب الشبابيك وحسب الجنس (ذكور، إناث) ؛
- توزيع الوسطاء في العمليات التي تنجزها مؤسسات الائتمان حسب المنطقة ؛
- توزيع الشبابيك الآلية للبنوك حسب المناطق.

إطار رقم 19 (تتمة)

وأسفر استغلال البيانات الأولى التي تم التوصل بها عن النتائج التالية :

مؤشرات الإدماج المالي		
الاستفادة	عدد نقط الاستفادة لكل 10.000 بالغ على المستوى الوطني	6,5
	نسبة الوحدات الإدارية التي تملك على الأقل نقطة استفادة واحدة	60,9
الاستخدام	نسبة البالغين الذي يملكون حساب ودائع واحد على الأقل	72,6
	عدد حسابات الودائع لكل 10.000 بالغ	7 256
	نسبة البالغين الذي حصلوا على قرض واحد على الأقل	45,3
	عدد حسابات القروض لكل 10.000 بالغ	4 525

بالموازاة مع ذلك، وبهدف استكمال البيانات المجمعة عبر المؤشرات المذكورة بمعلومات تتعلق بالطلب، وبشراكة مع البنك الدولي، تم إجراء دراسة استقصائية لدى الأسر حول إدراكهم للخدمات المالية، بغية تقييم القدرة المالية للمغاربة. وتسعى هذه الدراسة، التي يُرتقب صدور نتائجها في النصف الأول من سنة 2014، إلى فهم أفضل لسلوك الأسر، ومحفزاتهم ومعرفتهم بالقضايا المالية، بهدف تعزيز فعالية الأطراف المعنية.

2 - تشجيع التربية المالية

تلعب التربية المالية دورا جوهريا في توعية المواطنين بأهمية الخدمات المالية وتحسين مستوى عيشهم. فتتيح لهم حسن فهم هذه الخدمات وتساعدهم على تحسين تدبير دخلهم، والتوفير والاستثمار بطريقة فعالة.

وبهذا الصدد، بادر بنك المغرب بتنسيق أنشطة تدابير التربية المالية مع الجهات المعنية، في إطار الإستراتيجية طويلة الأمد التي أعدتها المؤسسة المغربية للتربية المالية التي تم إنشاؤها منذ مطلع 2013.

وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه المؤسسة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية. وتطمح إلى تشجيع المبادئ والممارسات الجيدة المرتبطة بالتربية المالية وتوعية السكان بحسن معرفة الخدمات المالية والوسائل اللازمة للاحتماء من المخاطر المرتبطة بها.

ويتألف أعضاؤها من بنك المغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والاتحاد المغربي لشركات التأمين وإعادة التأمين، والجمعية المهنية لشركات التمويل، والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

وأخذا بعين الاعتبار التشخيص الأولي للاحتياجات وخريطة المبادرات الفردية في مجال التربية المالية إضافة إلى الممارسات الجيدة الملاحظة، ترتكز الاستراتيجية الوطنية للتربية المالية التي حددتها المؤسسة على ثلاثة محاور :

- وضع برامج للتوعية والتربية المالية تتناسب مع مختلف فئات السكان لتشجيع الإدماج المالي ؛
- تطوير كفاءات السكان عبر اكتساب القدرات لتحمل القرارات والمخاطر المالية ؛
- تشجيع التعاون في مجال التربية المالية.

وفي مجال التعاون، أحدثت المؤسسة، باتفاق مع الفاعلين في التربية والتعليم إلى جانب الفاعلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عدة مخططات عمل[20] في إطار التعاون والتآزر. وبناء على هذا التعاون، يلتزم الأطراف بجعل مواردهم البشرية والمادية والعلمية والتقنية في خدمة أنشطة التربية المالية. وفي هذا الإطار، تم تنظيم أيام التربية المالية لفائدة الأطفال والشباب من 8 إلى 17 سنة، تتضمن أنشطة محددة زمنيا لتلقينهم مبادئ المالية.

إطار رقم 20 : أيام التربية المالية للأطفال

يمثل أسبوع المالية للأطفال والشباب، الذي يتم تنظيمه منذ سنة 2012، أحد ركائز استراتيجية التربية المالية. فبعد أن استفاد منه سنة 2012 حوالي 30.000 طفل يتراوح عمرهم ما بين 11 و18 سنة، تضاعف عدد المستفيدين خلال 2013 إلى حوالي **60.000 تلميذ من المستوى الابتدائي والإعدادي** في مجموع المملكة ويُرتقب أن يتزايد هذا العدد سنة 2014.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرات الذي يمتد لأسبوع كامل زيارات يقوم بها تلاميذ الإعداديات للوكالات البنكية ومقرات بنك المغرب، ودورات تكوينية لفائدة تلامذة المستوى الثانوي ينشطها أطر بنكيون، وزيارات إلى بورصة القيم بالدار البيضاء وإلى شركات التأمين. وشملت هذه الزيارات أيضا متحف النقود التابع لبنك المغرب ودار السكة.

وعملت المؤسسة أيضا على إبرام شراكات مع بعض الهيئات الدولية المعنية بمواضيع التربية المالية. ويتم حاليا العمل على عقد شراكتين، الأولى مع المنظمة المالية العالمية للأطفال والشباب، وهي منظمة غير حكومية يقع مقرها بأمستردام وتعمل على تلقين التربية المالية للأطفال والشباب، والثانية مع معهد التربية المالية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك بهدف إدراج نشاط المؤسسة ضمن الممارسات الجيدة في مجال التربية المالية.

20 تم إنجاز التدابير مع الهيئات التالية :
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وأيضا مع الجامعات ؛
- وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن ؛
- وكالة التنمية الاجتماعية
- مركز محمد الخامس لدعم التمويل الأصغر التضامني؛

3 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان

في نفس سياق الأنشطة المنظمة في السنوات الأخيرة، والتي ترمي إلى حماية الزبناء، اتخذ بنك المغرب عدة تدابير تشمل على وجه الخصوص تعزيز تتبع الشكايات، وإصلاح منظومة الوساطة البنكية، وإصلاح المقتضيات التي تنظم المعدل الأدنى للفوائد التعاقدية.

1.3 - معالجة شكايات العملاء

بنهاية سنة 2013، واصلت مختلف الشكايات والطلبات التي توصلت بها مديرية الإشراف البنكي منحاها التصاعدي الملاحظ في السنوات الماضية، بما مجموعه 700 ملف مقابل 675 سنة 2012. ومن هذا المجموع، بلغ عدد الشكايات 425 مقارنة مع 457 في السنة الماضية.

ولا تزال الشكايات المتعلقة بسير الحسابات تهيمن بحصة 47% من الشكايات المتوصل بها، حوالي 37% منها تخص إشكالية إغلاق الحسابات. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن الأمر يتعلق بالأساس بطلبات قدمها الزبائن قبل سنة 2010، وقد طلب بنك المغرب من البنوك العمل على تسوية وضعية هذه الطلبات.

وشكلت الشكايات المتعلقة بشروط القروض 25% من الملفات التي عالجها البنك، صدر حوالي 5% منها عن الزبائن الذين يواجهون مشاكل مالية.

رسم بياني 78: تطور عدد الشكايات

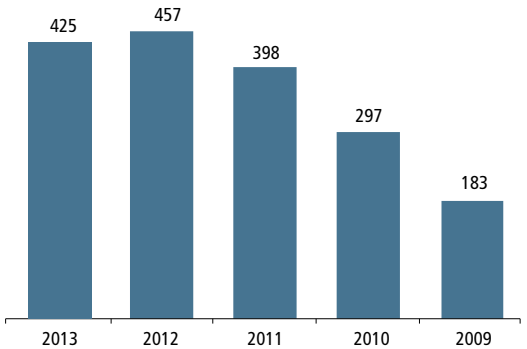

رسم بياني 79 : توزيع الشكايات حسب الموضوع (%)

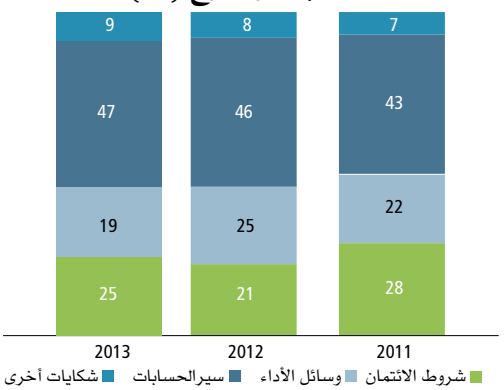

ومن حيث المصدر، تأتي 96% من الشكايات من الأشخاص الذاتيين، أزيد من نصفها صادرة من زبناء يقطنون بمحور الدار البيضاء-الرباط-القنيطرة و 4% منها قدمها المغاربة المقيمون بالخارج.

كما عالجت مديرية الإشراف البنكي 168 طلبا صادرا عن النيابة العامة، 20 منها تتعلق بتدابير تجميد الموجودات.

ولتعزيز حماية الزبناء، قام بنك المغرب بعمليات مراقبة في عين المكان لدى البنوك للتأكد من التطبيق الفعلي لتوصياته الصادرة في السنة الماضية، ارتباطا بمعالجة الشكايات ومسطرة إغلاق حسابات الزبناء.

2.3 - إنشاء مركز الوساطة البنكية

في إطار التدابير التي اتخذها بنك المغرب، بالتشاور مع القطاع البنكي لتحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها وبالنظر للارتفاع المستمر للشكايات التي تنظر فيها كل من مؤسسات الائتمان وبنك المغرب، تم سنة 2009 إحداث آلية للتسوية الودية لكل نزاع قد ينشأ بين مؤسسات الائتمان وزبنائها.

وبالنظر لمحدودية إنجازات منظومة الوساطة، جرى تفكير معمق مع مهنيي القطاع البنكي من أجل ضخ نفس جديد في هذا القطاع وتمكينه من تحقيق المزيد من الشفافية والإتاحة والفعالية لتوفير أفضل حماية للزبناء.

وفي ختام هذه العملية، اتخذت منظومة الوساطة البنكية بُعدا مؤسساتيا عبر إنشاء المركز المغربي للوساطة البنكية سنة 2013. ويتكلف هذا المركز بتدبير منظومتين :

- منظومة الوساطة المؤسساتية لفائدة الأشخاص الذاتيين والمعنويين. ويبقى اللجوء إلى هذا النظام اختياريا ومجانيا. وسيهتم على الخصوص بالخلافات المرتبطة بوسائل الأداء، وسير الحسابات، وتسوية النزاعات المرتبطة بالقروض التي لا تتجاوز 1.000.000 درهم.
- منظومة الوساطة الاتفاقية، هي نظام غير مجاني يستفيد منه الأشخاص الذاتيون والمعنويون، ويخضع لمبادئ القانون العام المطبقة على الوساطة (القانون 08-05). وستعالج هذه المنظومة النزاعات التي يتجاوز مبلغها حد 1.000.000 درهم.

إطار رقم 21 : المركز المغربي للوساطة البنكية

تم إحداث المركز المغربي للوساطة البنكية على شكل جمعية ذات هدف غير ربحي. ويتمثل أعضاؤها المؤسسون في بنك المغرب، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والجمعية المهنية لشركات التمويل والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

ويمكن أن يعين مجلس إدارة هذا المركز أعضاء شرفيين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

الهدف : تتمثل مهام المركز في:

- التسوية الودية للخلافات التي يمكن أن تنشأ، من جهة، بين البنوك وشركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى، وزبنائهم من جهة أخرى، وذلك عبر آليات الوساطة المؤسساتية أو الإتفاقية وذلك في إطار الشروط والكيفيات المنصوص عليها في قانون الوساطة؛
- تنظيم التظاهرات الرامية إلى التوعية وتشجيع الوساطة؛
- إبرام اتفاقيات مع الهيئات العمومية أو الخاصة، وطنية كانت أو دولية، لتطوير هذا الأسلوب في تسوية الخلافات.

أجهزة الحكامة :

– **مجلس الإدارة :** يتألف من أعضاء نشيطين وأربع شخصيات مستقلة يتم اختيارها بناء على خبرتها وتجربتها المهنية في المجال البنكي، والمالي والقانوني.

ويملك جميع الصلاحيات اللازمة لحسن سير المركز، لاسيما تعيين الوسيط وتحديد أجرته، ومراقبة نشاط المركز، وتحديد ميزانيته. وفي الجمع العام التأسيسي، تم تعيين والي بنك المغرب رئيسا لمجلس الإدارة.

– **لجنة الإدارة :** تتكون من مجلس الإدارة الذي يفوض لها كل أو بعض صلاحياته.

– **الوسيط :** يتمتع بأوسع الصلاحيات لتسيير المركز ويتخذ التدابير اللازمة لتدبيره اليومي. ويمارس الصلاحيات التي يخولها له رئيس المجلس رسميا.

3.3 - المقتضيات المتعلقة بالحد الأقصى للفوائد الاتفاقية المستحقة لمؤسسات الائتمان

بالتشاور مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل، نشر بنك المغرب تعديلا للمنشور 2006/G/19 بتاريخ 23 أكتوبر 2006 المتعلق بالحد الأقصى للفوائد التعاقدية المستحقة لمؤسسات الائتمان.

ويهدف هذا النص إلى ضمان الارتقاء إلى المعايير الدولية في هذا المجال، لاسيما التعليمة الأوروبية المتعلقة بعقود القروض للمستهلكين.

ويدمج إضافة إلى ذلك مقتضيات القانون 31-08 الخاصة بتدابير حماية المستهلك، لا سيما المتطلبات المتعلقة بالتسديد المسبق دون غرامة بالنسبة لقروض الاستهلاك وبنشر السعر الفعلي الإجمالي.

هكذا، يشمل السعر الفعلي الإجمالي، إضافة إلى الفوائد المحسوبة على أساس السعر التعاقدي والعمولات المرتبطة بمنح القرض، جميع مصاريف الملف والمصاريف والأجور المؤداة أو المستحقة للوسطاء المتدخلين في عملية منح القروض. ويستثني هذا المنشور أقساط التأمين المتعلقة بالقرض، ويفرض على مؤسسات التأمين الإشارة إليها في العرض وفي عقد القرض.

ولا يجب أن يتجاوز السعر الفعلي الإجمالي، مع استثناء مصاريف الملف التي تبلغ 150 درهما دون احتساب الرسوم، الحد الأقصى للفوائد الاتفاقية الجاري بها العمل عند التوقيع على العقد وعند التسديد المبكر لمجموع القرض باستثناء قرض الاستهلاك. ويفرض النص إلزامية تبليغ هذا السعر من خلال جميع الوثائق التعاقدية مع الزبون (عرض القرض، العقد، كشف الحساب، درجات أسعار الفائدة...)

4 - تعزيز الإطار التحفيزي لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

في إطار المبادرات الهادفة لتشجيع المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ولتقوية متانتها وتعزيز قدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي، بادر بنك المغرب إلى تنظيم عدة أنشطة تحفيزية، وذلك بالشراكة مع مهنيي القطاع البنكي والصندوق المركزي للضمان والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

هكذا ومنذ سنة 2005، ساهم بنك المغرب بنشاط في حملات التوعية الوطنية بشأن تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين ظروف تمويلها وبناء علاقة ثقة بين هذه الفئة من المقاولات والبنوك. ويُرتقب إجراء حملة جديدة في غضون سنة 2014.

وتم أيضا اتخاذ تدابير أخرى لتقوية الحكامة والشفافية المالية للمقاولات، لاسيما عبر إنشاء مكتب للقروض وتوحيد الحد الأدنى من عناصر المعلومات التي يتعين على هذه المقاولات تقديمها مع كل طلب قرض.

وللمساهمة في تحسين ظروف تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عمل بنك المغرب أيضا بالشراكة مع القطاع البنكي وشركاء آخرين على إحداث مرصد المقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي تم اعتماد قانونه الأساسي في الجمع العام التأسيسي المنعقد في نونبر 2013.

إطار رقم 22 : المرصد المغربي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

تم إحداث المرصد المغربي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على شكل جمعية ذات هدف غير ربحي. وتتمثل مهامه الرئيسية حسب قانونه الأساسي فيما يلي :

- توفير إحصائيات عن المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لفائدة القطاعين العام والخاص ؛
- إجراء دراسات عامة وأخرى حول مواضيع محددة تكون ذات صلة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ؛
- اقتراح عروض الخدمات.

ويتألف أعضاؤه المؤسسون من بنك المغرب، والوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية، والوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة، والوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق المركزي للضمان، والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبالمثل، أحدث بنك المغرب، شهر دجنبر 2013، آلية جديدة لتمويل البنوك تشجعها على الزيادة في تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، مع منحها تحفيزات متزايدة لتمويل المقاولات التي تعمل في القطاع الصناعي وتلك الموجهة نحو التصدير.

وفي نفس السياق، انخرط بنك المغرب ومهنيو القطاع البنكي، مع الصندوق المركزي للضمان، في التفكير بشأن إحداث صندوق للدعم المالي لهذه الفئة من المقاولات. وسيتولى هذا الصندوق توفير التمويل المشترك، إلى جانب منح القرض البنكي، للعمليات الرامية إلى استعادة واستدامة التوازن المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي يراها قابلة للاستمرارية إلا أنها تعاني من بعض الصعوبات العابرة.

بنك المغرب

الملحقـــات

بنك المغرب

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي

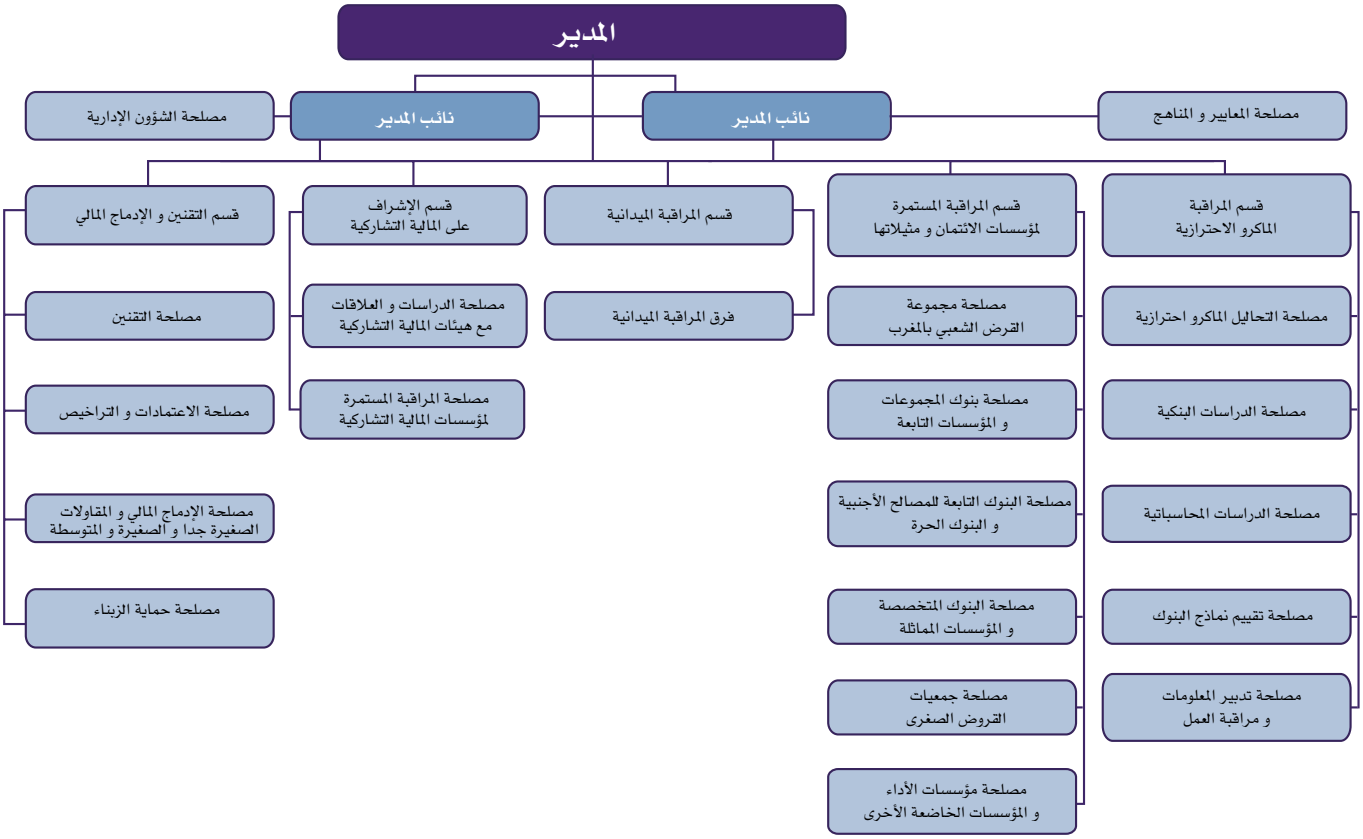

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان

البنوك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وابراهيم الروداني – الدار البيضاء
البنك العربي ش. م. ع	174، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
التجاري وافا بنك	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني – الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني، 20000 – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة – الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني – أكادير
البنك الشعبي للجديدة – أسفي	شارع الجامعة العربية – الجديدة
البنك الشعبي لفاس – تازة	زاوية زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بنشقرون – فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس – العيون
البنك الشعبي لمراكش – بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي – مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الاسكندرية – مكناس
البنك الشعبي للناظور – الحسيمة	113، شارع المسيرة – الناظور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي – وجدة
البنك الشعبي للرباط	3، شارع طرابلس – الرباط
البنك الشعبي لطنجة – تطوان	76، شارع محمد الخامس – طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية – الرباط
القرض الفلاحي للمغرب	2، شارع الجزائر – الرباط
مجموعة س.ف.ج	5–7، زنقة ابن طفيل – الدار البيضاء
سيتي بنك المغرب	تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف – الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
مصرف المغرب	48–58، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
صندوق تجهيز الجماعات المحلية	ملتقى شارع ابن بركة وشارع النخيل – حي الرياض – الرباط
ميديا فينانس	27، شارع مولاي يوسف، 20060 – الدار البيضاء
الشركة العامة	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك	36، زنقة الطاهر السبتي – الدار البيضاء
بنكو ساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12– الدار البيضاء
صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك، ش. م)	179، شارع أنفا – الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فيفاليس سلف (السلف الشعبي سابقا)	3، شارع أفينيون – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة سلف الاستهلاك	30، شارع الجيش الملكي – الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
آمنيوم المالي للشراء بالسلف (فيناكريد)	18، زنقة روكروي، بلفيدير – الدار البيضاء
رونو الدولية للائتمان بالمغرب للتمويل ش.م.	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع – الدار البيضاء
سلفين	زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف – الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة – العيون
شركة التمويل من أجل الاستهلاك (تسليف)	29، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)	161، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالسلف "فناك"	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس – أكدال – الرباط
شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)	ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 – الدار البيضاء
شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)	29، شارع محمد الخامس – فاس
أكسا سلف	79، شارع مولاي الحسن الأول – الدار البيضاء
الشركة الجهوية لسلف الاستهلاك (صوريك كريدي)	256، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ – الدار البيضاء
الشركة العامة للتمويل	127، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
وفا سلف	زاوية زنقة رام الله وشارع عبد المومن – الدار البيضاء

شركات القرض العقاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وفا إيموبليي	112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامباند – الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكطورينغ	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
المغرب فاكطورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول – صندوق البريد 20060 – الدار البيضاء

شركات القرض الإيجاري

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
القرض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة	ملتقى زنقة نورماندي وزنقة ابن فارس – الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن – الدار البيضاء
مصرف المغرب للائتمان الإيجاري	201، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء
الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الشركة المغاربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)	45، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وافاباي	39–41، ملتقى شارع مولاي يوسف زنقة عبد القادر المازني 20100 – الدار البيضاء

شركات الكفالة

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا (الصندوق المغربي للصفقات سابقا)	101، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء

شركات تدبير وسائل الأداء

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8، ملتقى شارع أنفا وشارع مولاي رشيد – 20050 الدار البيضاء
M2M SPS	20، زنقة موسى بن نصير – الدار البيضاء
وفا كاش*	15، زنقة ادريس الحريزي – الدار البيضاء

* شركة معتمدة أيضا بصفتها وسيطا في مجال تحويل الأموال

شركات أخرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية	28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 – الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء – الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل – الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي–بنك حر	58، شارع باستور – طنجة
البنك الدولي لطنجة –بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس و زنقة موسى بن نصير، طنجة
البنك المغربي للتجارة والصناعة – بنك حر– مجموعة BNP البنك الوطني لباريس	زاوية شارع يوسف بن تاشفين وشارع مدريد، طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة – بنك حر	58، شارع محمد الخامس – طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية – بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 – طنجة
البنك الحر الدولي لمجموعة الشعبي – بنك حر	زنقة سيليني، سيدي البخاري – طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م.، الرباط، 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان – الرباط
جمعية الاسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لهبول – ص.ب. 2070 مكناس
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود AMSSF))	1، زنقة أبي ذر الغفاري – حي ولي العهد – الطابق الأول – فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم–القباب – خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية والمهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 – تطوان
التوفيق للتمويل الصغير	3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو – الدار البيضاء
مؤسسة أرضي (ARDI)	شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 – طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض – الرباط 10100
توادا	119، شارع المقاومة، الشقة 27 – الرباط
باب الرزق الجميل	زنقة مولاي اسماعيل 196، الصخور السوداء – الدار البيضاء
جمعية إنماء لدعم المقاولة الصغرى (إنماء)	ملتقى زنقة المعمورة والملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 – القنيطرة

الملحق 5

لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال

اسم المؤسسة	العنوان
ضمان كاش (DAMANE CASH)	212، شارع محمد الخامس، إقامة إليت، مكتب 211، جليز، مراكش
أوروصول (EUROSOL)	إقامة أحسن دار، الشقة 3 و4، محج شارع الحسن الثاني – الرباط
كويك ماني (QUICK MONEY)	18–16، تجزئة التوفيق، فضاء جيت بزنس كلاس، سيدي معروف – الدار البيضاء
ميا للخدمات المالية (MEA FINANCE SERVICE)	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
كاش بلوس (CASH PLUS)	1، زنقة بلبياد، حي المستشفيات – الدار البيضاء
ترانسفير إكسبريس (TRANSFERT EXPRESS)	282، زاوية شارع المقاومة وزنقة ستراسبورغ – الدار البيضاء
موني أون موروكو (MONEYON MAROC)	52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة – الدار البيضاء
مكتب الصرف الإماراتي بالمغرب (UAE EXCHANGE MOROCCO)	3، زنقة باب المنصور، فضاء باب أنفا– الدار البيضاء
المغرب لمعالجة العمليات M2T (MAROC TRAITEMENT DE TRANSACTIONS)	تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430– الدار البيضاء

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب
إلى غاية 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/12	31/12/13
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**28 484 660**	**29 967 592**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**110 938 542**	**120 135 699**
تحت الطلب	17 949 798	18 067 740
لأجَل	92 988 744	102 067 959
ديون على الزبناء	**649 704 147**	**665 692 849**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	231 285 855	220 242 993
قروض للتجهيز	158 432 971	162 735 955
قروض عقارية	218 116 548	230 021 932
قروض أخرى	41 868 773	52 691 969
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**6 667 169**	**4 758 108**
سندات التداول والتوظيف	**147 179 615**	**159 730 866**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	80 895 452	97 887 129
سندات دين أخرى	21 679 982	17 154 238
سندات الملكية	44 604 181	44 689 499
أصول أخرى	**15 693 974**	**15 767 011**
سندات الاستثمار	**29 116 095**	**43 621 399**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	24 414 310	38 788 681
سندات دين أخرى	4 701 785	4 832 718
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**30 494 618**	**31 709 158**
ديون ثانوية	**1 356 224**	**1 357 645**
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**812 977**	**1 485 490**
أصول ثابتة غير مجسدة	**4 652 958**	**4 827 777**
أصول ثابتة مجسدة	**15 547 470**	**16 058 499**
مجموع الأصول	**1 040 648 449**	**1 095 112 093**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/12	31/12/13
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**28**	**23**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**119 591 572**	**129 882 001**
تحت الطلب	9 558 171	11 324 853
لأَجَل	110 033 401	118 557 148
ودائع الزبناء	**696 640 145**	**722 252 729**
حسابات تحت الطلب دائنة	403 055 686	417 483 987
حسابات الادخار	110 356 485	120 070 099
ودائع لأجل	160 655 332	161 323 004
حسابات دائنة أخرى	22 572 642	23 375 639
الإصدارات من سندات الدين	**66 841 295**	**66 589 653**
سندات دين قابلة للتداول	62 083 520	59 768 064
اقتراضات سندية	2 673 142	4 946 290
إصدارات أخرى من سندات الدين	2 084 633	1 875 299
خصوم أخرى	**30 888 762**	**40 656 301**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**5 932 102**	**7 921 679**
مؤن مقننة		
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة	**2 817 343**	**2 576 865**
ديون ثانوية	**22 724 824**	**23 254 215**
فوارق إعادة التقييم	**409 848**	**409 848**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**59 269 364**	**63 524 455**
الرأسمال	**22 585 303**	**24 205 880**
مساهمون- رأسمال غير مدفوع (-)	**-340 000**	**-340 000**
مرحل من جديد (-/+)	**3 404 224**	**4 257 528**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)	**-6 841**	**7 038**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**9 890 480**	**9 913 878**
مجموع الخصوم	**1 040 648 449**	**1 095 112 093**

(بآلاف الدراهم)

خارج الحصيلة	31/12/12	31/12/13
تعهدات ممنوحة	**192 259 493**	**205 433 615**
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	4 470 868	2 552 876
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	71 880 706	76 767 396
تعهدات بالضمان لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	35 059 512	36 407 017
تعهدات بالضمان لفائدة الزبناء	79 872 007	82 852 052
سندات مشتراة في إطار البيع الاسترادادي		6 746 319
سندات أخرى للتسليم	976 400	107 955
تعهدات مستلمة	**56 862 341**	**62 044 054**
تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 760 081	2 815 496
تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	48 145 434	50 458 928
تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان	4 933 901	5 738 988
سندات مبيعة في إطار البيع الاسترادادي		
سندات أخرى للاستلام	22 925	3 030 642

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك – الأنشطة بالمغرب
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

31/12/13	31/12/12	
46 630 245	45 405 008	+ فوائد وعائدات مماثلة
18 014 619	17 044 717	– فوائد وتكاليف مماثلة
28 615 626	**28 360 291**	**هامش الفائدة**
156 631	152 066	+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
96 739	102 128	– تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
59 892	**49 938**	**نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء**
5 966 539	5 748 754	+ عمولات محصلة
568 592	415 440	– عمولات مدفوعة
5 397 947	**5 333 314**	**الهامش على العمولات**
3 248 577	2 046 861	± نتيجة العمليات على سندات التداول
98 654	29 835	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
1 584 610	1 428 574	± نتيجة عمليات الصرف
144 230	213 676	± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
5 076 071	**3 718 946**	**نتيجة عمليات السوق**
3 006 135	2 879 387	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
1 854 529	1 762 336	– تكاليف بنكية أخرى مختلفة
40 301 142	**38 579 540**	**العائد الصافي البنكي**
-73 215	-133 549	± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية
691 619	350 730	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
185 938	101 106	– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
19 238 696	18 321 108	– التكاليف العامة للاستغلال
21 494 912	**20 374 507**	**النتيجة الإجمالية للاستغلال**
-5 466 920	-4 181 887	± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء
-975 023	-1 535 534	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
15 052 969	**14 657 086**	**النتيجة الجارية**
-492 066	**-59 865**	**النتيجة غير الجارية**
4 647 023	4 706 742	– الضرائب على النتائج
9 913 880	**9 890 479**	**النتيجة الصافية للسنة المالية**

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
في 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2012	31/12/2013
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**87 562**	**85 191**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**530 447**	**606 121**
تحت الطلب	498 149	553 126
لأجَل	32 298	52 995
ديون على الزبناء	**32 486 007**	**32 730 111**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	31 262 461	31 529 979
قروض للتجهيز	112 286	179 111
قروض عقارية	33 202	19 876
قروض أخرى	1 078 058	1 001 145
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**178 298**	**260 986**
سندات التداول والتوظيف	**28 384**	**36 727**
سندات الخزينة والقيم المماثلة		358
سندات دين أخرى		
سندات الملكية	28 384	36 369
أصول أخرى	**2 053 239**	**2 045 056**
سندات الاستثمار	**26**	**0**
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى	26	0
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**18 403**	**18 794**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**9 629 422**	**9 621 259**
أصول ثابتة غير مجسدة	**380 007**	**389 851**
أصول ثابتة مجسدة	**445 788**	**421 677**
مجموع الأصول	**45 837 583**	**46 215 773**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2012	31/12/2013
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**22 444 850**	**25 482 481**
تحت الطلب	2 302 405	1 438 901
لأجَل	20 142 445	24 043 580
ودائع الزبناء	**4 652 772**	**4 824 714**
حسابات تحت الطلب دائنة		
حسابات الادخار		
ودائع لأجل		
حسابات دائنة أخرى	4 652 772	4 824 714
الإصدارات من سندات الدين	**10 251 380**	**6 758 355**
سندات دين قابلة للتداول	10 228 200	6 745 218
اقتراضات سندية		
إصدارات أخرى من سندات الدين	23 180	13 137
خصوم أخرى	**2 475 149**	**2 976 243**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**236 558**	**126 798**
مؤن مقننة	**23 307**	**24 052**
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**100 014**	
فوارق إعادة التقييم	**16 957**	**16 957**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**2 560 863**	**2 603 598**
الرأسمال	**1 949 875**	**2 011 319**
مساهمون- رأسمال غير مدفوع (-)	**-20 000**	
مرحل من جديد (-/+)	**269 727**	**641 605**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)	**-1**	
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**876 132**	**749 651**
مجموع الخصوم	**45 837 583**	**46 215 773**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

31/12/13	31/12/12	
3 637 233	3 754 048	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 531 700	1 515 628	– فوائد وتكاليف مماثلة
2 105 533	**2 238 420**	**هامش الفائدة**
3 122 323	2 778 263	+ عائدات من الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
2 800 010	2 359 790	– تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
322 313	**418 473**	**نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء**
545 586	456 793	+ عمولات محصلة
81 616	73 469	– عمولات مدفوعة
463 970	**383 324**	**الهامش على العمولات**
1 060	979	± نتيجة العمليات على سندات التداول
2 115	1 273	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
156	276	± نتيجة عمليات الصرف
0		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
3 331	**2 528**	**نتيجة عمليات السوق**
75 613	66 531	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
1 155	11 341	– تكاليف بنكية أخرى مختلفة
2 969 605	**3 097 935**	**العائد الصافي البنكي**
88	-137	± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
53 534	97 091	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
9	3 684	– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
1 240 332	1 253 580	– التكاليف العامة للاستغلال
1 782 886	**1 937 625**	**النتيجة الإجمالية للاستغلال**
-555 980	-600 770	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء
62 388	67 781	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
1 289 294	**1 404 636**	**النتيجة الجارية**
-107 994	**-29 013**	**النتيجة غير الجارية**
431 650	499 491	– الضرائب على النتائج
749 651	**876 132**	**النتيجة الصافية للسنة المالية**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
إلى غاية 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/12	31/12/13
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**269**	**624**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**14 502**	**9 410**
تحت الطلب	6 894	9 410
لأجَل	7 608	
ديون على الزبناء	**104 186**	**74 677**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	26 872	24 563
قروض للتجهيز		
قروض عقارية	26 590	21 764
قروض أخرى	50 724	28 350
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون		
سندات التداول والتوظيف	**454**	**454**
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى	211	454
سندات الملكية	243	
أصول أخرى	**753 072**	**898 946**
سندات الاستثمار	**27**	**27**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	27	27
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**29 723**	**29 723**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**41 433 518**	**41 430 667**
أصول ثابتة غير مجسدة	**148 186**	**147 389**
أصول ثابتة مجسدة	**28 455**	**25 844**
مجموع الأصول	**42 512 392**	**42 617 761**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/12	31/12/13
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**25**	
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**25 041 552**	**27 512 580**
تحت الطلب	3 293 840	2 997 819
لأجَل	21 747 712	24 514 761
ودائع الزبناء	**733 634**	**798 604**
حسابات تحت الطلب دائنة	14 970	20 234
حسابات الادخار		
ودائع لأجل	591 788	581 499
حسابات دائنة أخرى	126 876	196 871
الإصدارات من سندات الدين	**11 924 138**	**9 207 914**
سندات دين قابلة للتداول	8 727 181	6 729 710
اقتراضات سندية	3 141 169	2 478 204
إصدارات أخرى من سندات الدين	55 788	
خصوم أخرى	**1 847 822**	**2 002 362**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**104 583**	**149 947**
مؤن مقننة	**1 373**	**1 144**
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**60 613**	**63 440**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1 148 725**	**1 149 665**
الرأسمال	**820 609**	**834 209**
مساهمون- رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (+/-)	**539 284**	**612 830**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	**290 034**	**285 066**
مجموع الخصوم	**42 512 392**	**42 617 761**

الملحق 11

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

	31/12/12	31/12/13
+ فوائد وعائدات مماثلة	1 685	2 519
– فوائد وتكاليف مماثلة	1 750 148	1 734 351
هامش الفائدة	**-1 748 463**	**-1 731 832**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14 524 067	14 565 574
– تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	11 676 811	11 648 034
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**2 847 256**	**2 917 540**
+ عمولات محصلة	6 748	10 708
– عمولات مدفوعة	12 489	10 963
الهامش على العمولات	**-5 741**	**-255**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	16	38
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**16**	**38**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	2 794	1 929
– تكاليف بنكية أخرى مختلفة	198	231
العائد الصافي البنكي	**1 095 664**	**1 187 189**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	7 971	8 723
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	6 341	5 353
– التكاليف العامة للاستغلال	294 181	303 410
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**803 113**	**887 149**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-313 577	-343 994
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-7 462	-57 477
النتيجة الجارية	**482 074**	**485 678**
النتيجة غير الجارية	**-5 827**	**5 793**
– الضرائب على النتائج	186 213	206 405
النتيجة الصافية للسنة المالية	**290 034**	**285 066**

الملحق 12

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمانية
في 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/12	31/12/13
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	36 415 593	39 710 365
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	99 481 276	96 588 716
منتجات مشتقة للتغطية		
أصول مالية متوفرة للبيع	72 043 133	72 630 976
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	55 743 042	56 716 471
قروض وديون على الزبناء	759 839 250	786 643 645
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة ضد خطر سعر الفائدة		
توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها	28 493 277	44 823 344
أصول الضرائب الواجبة	2 258 184	1 996 621
أصول الضرائب المؤجلة	2 151 253	2 432 405
حسابات التسوية وأصول أخرى	18 671 651	19 259 238
أصول غير جارية موجهة للبيع	27 698	103 621
مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة	1 521 213	1 663 603
عقارات للتوظيف	2 389 185	2 716 781
أصول ثابتة مجسدة	22 584 220	23 671 394
أصول ثابتة غير مجسدة	3 187 558	3 650 560
فوارق الشراء	8 919 624	9 013 664
مجموع الأصول	**1 113 726 157**	**1 161 621 404**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/12	31/12/13
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**534 282**	**348 326**
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**1 024 499**	**3 796 603**
منتجات مشتقة للتغطية		**47 633**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**122 989 537**	**137 723 091**
ديون تجاه الزبناء	**724 915 518**	**756 293 261**
سندات دين صادرة	**71 293 899**	**60 706 333**
فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة ضد خطر سعر الفائدة		
خصوم ضريبية مستحقة الدفع	**2 291 573**	**2 664 998**
خصوم ضريبية مؤجلة الدفع	**4 397 170**	**4 537 463**
حسابات التسوية وخصوم أخرى	**29 735 454**	**28 961 096**
ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للبيع		
مخصصات تقنية لعقود التامين	**19 172 216**	**20 312 549**
مؤن	**4 237 514**	**4 499 036**
دعم وصناديق مماثلة	**2 969 475**	**2 711 866**
ديون ثانوية وصناديق ضمان خاصة	**21 681 164**	**22 307 352**
رساميل ذاتية	**108 483 856**	**116 711 797**
رساميل ذاتية –حصة المجموعة	**96 118 760**	**104 123 817**
رأسمال واحتياطيات ذات الصلة	54 807 803	56 629 747
احتياطيات مجمعة	30 167 876	36 784 970
أرباح أو خسارات غير محققة أو مؤجلة	1 030 740	1 253 832
نتيجة السنة المالية	10 112 341	9 455 268
حصة الأقلية	**12 365 096**	**12 587 980**
مجموع الخصوم	**1 113 726 157**	**1 161 621 404**

الملحق 13

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية الثمانية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

31/12/13	31/12/12	
55 876 127	53 253 475	+ فوائد وعائدات مماثلة
20 393 229	19 363 746	– فوائد وتكاليف مماثلة
35 482 898	**33 889 729**	**هامش الفائدة**
10 472 669	9 342 734	+ عمولات (العائدات)
1 313 672	1 047 867	– عمولات (التكاليف)
9 158 997	**8 294 867**	**الهامش على العمولات**
4 919 307	3 864 301	± الأرباح أو الخسارات الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
1 136 436	1 153 869	± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع
7 808 028	7 543 602	+ عائدات الأنشطة الأخرى
6 147 680	5 835 719	– تكاليف الأنشطة الأخرى
52 357 986	**48 910 649**	**العائد الصافي البنكي**
23 222 533	21 321 203	– التكاليف العامة للاستغلال
2 705 568	2 437 297	– مخصصات للاستخمادات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
26 429 885	**25 152 149**	**النتيجة الإجمالية للاستغلال**
-7 721 222	-5 581 488	– تكلفة المخاطر
18 708 663	**19 570 661**	**نتيجة الاستغلال**
171 156	186 273	± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة
181 007	-209 695	± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى
3 478	-298	± تغيرات قيمة فوارق الشراء
19 064 304	**19 546 941**	**النتيجة دون احتساب الضريبة**
6 767 081	6 617 058	– الضريبة على النتائج
0	0	± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو التي بصدد التفويت
12 297 223	**12 929 883**	**النتيجة الصافية**
2 842 698	2 817 542	حصة الأقلية
9 455 256	**10 112 341**	**النتيجة الصافية- حصة المجموعة**

الملحق 14

حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع
في 31 دجنبر 2013

الأصول	المبالغ بالدرهم	الخصوم	المبالغ بالدرهم
سندات التوظيف	14 238 507 607,10	مساهمات مؤسسات الائتمان	11 990 820 111,18
سندات التوظيف المضمونة من الدولة	53 950 000,00	الاحتياطيات	2 335 804 356,21
قيم مستلمة للاستحفاظ	100 039 811,66	نتيجة السنة المالية	398 320 917,68
حساب جاري ببنك المغرب	5 242 368,74	حسابات التسوية "الخصوم"	29 864 838,57
ضريبة على القيمة المضافة قابلة للاسترداد	361 526,25		
الدولة –دائنية الضريبة على القيمة المضافة	3 244 678,76		
حساب تسوية الأصول	353 464 231,13		
مجموع الأصول	**14 754 810 223,64**	**مجموع الخصوم**	**14 754 810 223,64**

الملحق 15

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية – على أساس فردي

	2011	2012	2013
ملاءمة الأموال الذاتية			
معامل الملاءة	11,7	12,3	13,3
الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة	9,6	10,1	11,1
الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)	12,9	13,6	16,8
جودة الأصول			
معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)	4,8	5,0	5,9
التوزيع القطاعي للقروض			
القروض الممنوحة للقطاع الأولي	5,8	5,5	6,2
القروض الممنوحة للبناء والأشغال العمومية	13,9	12,6	12,4
القروض الممنوحة للصناعة التحويلية	16,8	17,0	16,5
القروض الممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	4,8	5,0	5,0
القروض الممنوحة للتجارة	6,6	6,7	6,2
القروض الممنوحة للسياحة	2,8	2,9	2,4
الأسر	27,6	28,9	29,7
القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى	21,7	21,4	21,6
النتيجة والمردودية			
متوسط العائد على الأصول	1,1	1,0	1,0
متوسط العائد على الأموال الذاتية	13,4	11,8	10,6
هامش الفائدة/ الناتج الصافي البنكي	75,8	76,6	74,0
التكاليف العامة للاستغلال	47,9	47,5	47,7
السيولة			
الأصول السائلة/ مجموع الأصول	11,4	10,5	12,5
الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل	16,1	14,7	17,4
الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	**7,3**	**7,4**	**11,3**

المحتويات

بنك المغرب

بنك المغرب

كلمة السيد الوالي 2

الأحداث البارزة سنة 2013 7

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 9

الباب الأول : المشهد البنكي المغربي 13

1. بنية النظام البنكي والمساهمين 15
2. تطور مؤشرات الإدماج المالي 16
3. حضور البنوك بالخارج 19
4. عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 20
5. تطور التمركز البنكي 21

الباب الثاني : نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها 25

1. نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي 27
2. نشاط شركات التمويل ومردوديتها 48
3. نشاط البنوك الحرة ومردوديتها 58
4. أنشطة جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها 61
5. نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها 62

الباب الثالث : المخاطر البنكية 69

1. تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من وجهة نظر احترازية 71
2. تطور مخاطر السيولة 75
3. تطور المديونية البنكية للأسر 77
4. تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية 84

الباب الرابع : الإصلاحات القانونية والتنظيمية 87

1. إصلاح القانون البنكي 89
2. تنفيذ معايير بازل 3 92
3. الإصلاحات المحاسبية على الصعيد الدولي 97
4. عملية التقييم الذاتي مقارنة مع المبادئ الأساسية المراجعة التي تنص عليها لجنة بازل من أجل مراقبة بنكية فعالة 97
5. مشروع القانون المتعلق بالسندات المؤمّنة 99
6. القانون المتعلق بإقراض السندات 100
7. المقتضيات المتعلقة بمصلحة مركزة القيم غير المؤداة على الكمبيالة الموحدة 100

الباب الخامس : الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية 101

1. ملاءمة تنظيم وظيفة الإشراف البنكي 103
2. أنشطة الإشراف البنكي 104
3. المراقبة الاحترازية الكلية 111
4. التشاور مع الجمعيات المهنية 115
5. التعاون الدولي 116

الباب السادس : تشجيع الإدماج المالي وحماية زبناء مؤسسات الائتمان 117

1. تطوير الحصول على الخدمات المالية 119
2. تشجيع التربية المالية 123
3. حماية زبناء مؤسسات الائتمان 125
4. تعزيز الإطار التحفيزي لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 128

الملحقـــات 131

الملحق 1 : الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 133
الملحق 2 : لائحة مؤسسات الائتمان 134
الملحق 3 : لائحة البنوك الحرة 137
الملحق 4 : لائحة جمعيات القروض الصغرى 138
الملحق 5 : لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال 139
الملحق 6 : الحصيلة التراكمية للبنوك – الأنشطة بالمغرب 140
الملحق 7 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك – الأنشطة بالمغرب 143
الملحق 8: الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك 144
الملحق 9: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 146
الملحق 10: الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري 147
الملحق 11: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري 149
الملحق 12 : الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمانية 150
الملحق 13: حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية الثمانية 152
الملحق 14 : حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع 153
الملحق 15: المؤشرات الأساسية للمتانة المالية – على أساس فردي 154

لائحة الإطارات

إطار رقم 1: تنويع العرض البنكي
إطار رقم 2 : البلدان التي تتواجد فيها البنوك المغربية في أفريقيا
إطار رقم 3 : قواعد تصنيف القروض المعلقة الأداء وتغطيتها بالمؤن
إطار رقم 4 : آلية إعادة تمويل البنوك في ما يتعلق بالقروض المقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
إطار رقم 5 : حساب نسبة عائدات الودائع في الحسابات على الدفتر
إطار رقم 6 : القانون المنظم للبنوك الحرة
إطار رقم 7 : مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
إطار رقم 8 : الوسائل التي تدخل في خانة الأموال الذاتية الاحترازية
إطار رقم 9 : كيفيات حساب معدل السيولة
إطار رقم 10 : إطار معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية
إطار رقم 11 : المبادئ التسعة والعشرون لتحقيق مراقبة بنكية فعالة
إطار رقم 12 : المستجدات الرئيسية التي جاء بها قانون إقراض السندات
إطار رقم 13: الشروط اللازمة لانتقال البنوك إلى المقاربات المتقدمة
إطار رقم 14 : مهمة خبراء مجموعة العمل المالي بالمغرب
إطار رقم 15 : مجامع مشرفي المجموعات البنكية العابرة للحدود
إطار رقم 16 : إطار التبادل بين هيئات تنظيم القطاع المالي
إطار رقم 17 : التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتشجيع تطور الإدماج المالي على أسس سليمة وشفافة
إطار رقم 18 : مؤشر أسعار الخدمات البنكية
إطار رقم 19 : مؤشرات الإدماج المالي
إطار رقم 20 : أيام التربية المالية للأطفال
إطار رقم 21 : المركز المغربي للوساطة البنكية
إطار رقم 22 : المرصد المغربي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

لائحة الجداول

جدول رقم 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
جدول رقم 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%)
جدول رقم 3 : تطور استخدامات القطاع البنكي (نشاط البنوك في المغرب)
جدول رقم 4 : تطور محفظة السندات
جدول رقم 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب)
جدول رقم 6 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك
جدول رقم 7 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري
جدول رقم 8 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك
جدول رقم 9 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري

جدول رقم 10 : تطور استخدامات البنوك الحرة
جدول رقم 11 : تطور موارد البنوك الحرة
جدول رقم 12 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى
جدول رقم 13 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى
جدول رقم 14 : تطور استخدامات البنوك – على أساس مجمع
جدول رقم 15 : تطور موارد البنوك – على أساس مجمع

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية
رسم بياني 2 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض
رسم بياني 3 : تطور نسبة العدد الإجمالي للحسابات البنكية إلى مجموع السكان (%)
رسم بياني 4 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)
رسم بياني 5 : تطور عدد مستخدمي البنوك
رسم بياني 6 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل
رسم بياني 7 : تمركز مجموع الأصول (%)
رسم بياني 8 : تمركز الودائع (%)
رسم بياني 9 : تمركز القروض (%)
رسم بياني 10 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2012 (%)
رسم بياني 11 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2013 (%)
رسم بياني 12 : بنية أصول البنوك (%)
رسم بياني 13 : تطور الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)
رسم بياني 14 : تطور القيمة الجارية الإجمالية للقروض الممنوحة للزبناء
رسم بياني 15 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع (%)
رسم بياني 16 : بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق حسب أجلها (%)
رسم بياني 17 : تطور محافظ السندات حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)
رسم بياني 18 : توزيع محفظة المساهمة حسب نوعية الطرف المقابل (%)
رسم بياني 19 : بنية خصوم البنوك (%)
رسم بياني 20 : توزيع ديون مستحقة لمؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%)
رسم بياني 21 : تطور الودائع و معامل الاستخدام
رسم بياني 22 : تطور حصص مختلف فئات الودائع (%)
رسم بياني 23 : بنية الودائع حسب فئات القطاعات المؤسساتية
رسم بياني 24 : تطور الدين السندي (بملايير الدراهم)
رسم بياني 25 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع حسب نوع المكتتبين (%)
رسم بياني 26 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)
رسم بياني 27: بنية العائد الصافي البنكي (%)
رسم بياني 28 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال و المعامل المتوسط للاستغلال الخاص بالبنوك
رسم بياني 29 : تطور تكلفة المخاطر نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال الخاصة بالبنوك

رسم بياني 30 : تكلفة المخاطر نسبة إلى جاري القروض (%)
رسم بياني 31 : تطور مردودية أصول البنوك
رسم بياني 32 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك
رسم بياني 33 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)
رسم بياني 34 : تطور الهامش البنكي الإجمالي، والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)
رسم بياني 35 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%)
رسم بياني 36 : تطور إنتاج شركات قروض الاستهلاك موزعا بين القروض المخصصة والقروض غير المخصصة (بملايير الدراهم)
رسم بياني 37 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري المنقول والعقاري (بملايين الدراهم)
رسم بياني 38 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية المنقولة حسب نوع التجهيز
رسم بياني 39 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة
رسم بياني 40 : تطور معدل المخاطر حسب نوع شركات التمويل (%)
رسم بياني 41 : تطور معدل التغطية حسب نوع شركات قروض التمويل (%)
رسم بياني 42 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%)
رسم بياني 43 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)
رسم بياني 44 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)
رسم بياني 45 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)
رسم بياني 46 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%)
رسم بياني 47 : بنية موارد البنوك الحرة (%)
رسم بياني 48 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)
رسم بياني 49 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بجمعيات القروض الصغرى (بملايين الدراهم)
رسم بياني 50 : بنية استخدامات البنوك على أساس مجمع (%)
رسم بياني 51 : بنية موارد البنوك على أساس مجمع (%)
رسم بياني 52 : مساهمة فروع الشركات بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاثة الكبرى (%)
رسم بياني 53 : تطور الديون المعلقة الأداء و نسبة المخاطر – على أساس مجمع
رسم بياني 54 : تطور المؤن و نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء–على أساس مجمع
رسم بياني 55 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم)
رسم بياني 56 : مساهمة الفروع المتواجدة في الخارج في أهم بنود النتيجة الخاصة بالمجموعات البنكية الكبرى الثلاثة (%)
رسم بياني 57 : تطور مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر (بملايير الدراهم)
رسم بياني 58 : تطور مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم)
رسم بياني 59 : تطور مخاطر السوق (بملايير الدراهم)
رسم بياني 60 : تطور مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم)
رسم بياني 61 : تطور الرأسمال التنظيمي و نسبة الملاءة
رسم بياني 62 : تطور الرأسمال التنظيمي و نسبة الملاءة – على أساس مجمع
رسم بياني 63 : تطور الأ صول السائلة و القابلة للتحقيق

رسم بياني 64 : تطور الودائع، القروض و معامل الاستخدام
رسم بياني 65 : تطور المديونية البنكية للأسر
رسم بياني 66 : تطور عدد المستفيدين من قروض السكن
رسم بياني 67 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب نوع سعر الفائدة (%)
رسم بياني 68 : تطور قروض السكن حسب سعر الفائدة المطبقة (%)
رسم بياني 69 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)
رسم بياني 70 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)
رسم بياني 71 : تطور قروض الاستهلاك السليمة
رسم بياني 72 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب سن المقترضين (%)
رسم بياني 73 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب دخل المقترضين (%)
رسم بياني 74 : تطور معدل الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر (%)
رسم بياني 75 : جاري القروض بواسطة الدفع التي تمنحها مؤسسات الإئتمان
للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم)
رسم بياني 76 : حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا
و الصغيرة و المتوسطة في مجموع القروض المقدمة للمقاولات (بالنسبة المئوية)
رسم بياني 77 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة من طرف مؤسسات الائتمان
على المقاولات غير المالية (بالنسبة المئوية)
رسم بياني 78 : تطور عدد الشكايات
رسم بياني 79 : توزيع الشكايات حسب الموضوع

بنك المغرب

الإيداع القانوني : 2015 MO 0086
رد مك : 978-9981-873-73-5
رد مد : 2351-8774

بنك المغرب